التقرير العالمي لمنظمة العفو الدولية

أحكام وعمليات الإعدام في 2025

منظمة العفو الدولية

منظمة العفو الدولية هي حركة تضم 10 ملايين شخص، تعمل على استنهاض مشاعر التعاطف الإنساني لدى كل شخص، وتقوم بحملات من أجل التغيير حتى نتمكن جميعـًا من التمتع بحقوقنا الإنسانية. وتتمثل رؤيتنا في عالم يفي فيه من هم في السلطة بوعودهم، ويحترمون القانون الدولي، ويخضعون للمساءلة. نحن مستقلون عن أي حكومة أو عقيدة سياسية أو مصلحة اقتصادية أو دين، ويتم تمويلنا بشكل أساسي من قبل أعضائنا والتبرعات الفردية. ونؤمن بأن العمل بالتضامن والتعاطف مع الناس في كل مكان يمكن أن يغير مجتمعاتنا نحو الأفضل.

© حقوق النشر محفوظة لمنظمة العفو الدولية، 2026
ما لم يذكر خلاف ذلك فإن محتوى المادة الوارد في هذه الوثيقة محمي بموجب رخصة المشاع الإبداعي (يجب نسب المادة إلى منظمة العفو الدولية، ويحظر استخدام المادة لأية أغراض تجارية، ويحظر إجراء أي تعديل أو اجتراء في المادة أو نشر أو عرض مواد أخرى مستقاة منها، رخصة دولية 4.0).
https://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/legalcode
لمزيد من المعلومات، يرجى زيارة صفحة الأذونات على موقعنا:
www.amnesty.org/ar
وإذا نُسبت حقوق الطبع إلى جهة غير منظمة العفو الدولية، فإن هذه المادة تكون غير خاضعة لرخصة المشاع الإبداعي.
الطبعة الأولى 2026
الناشر: منظمة العفو الدولية، شركة محدودة
Peter Benenson House, 1 Easton Street
London WC1X 0DW, UK

رقم الوثيقة: ACT 50/0778/2026
اللغة الأصلية: الإنجليزية

منظمة العفو الدولية

amnesty.org/ar

قائمة المحتويات

ملاحظة حول الأرقام التي تستخدمها منظمة العفو الدولية بشأن استخدام عقوبة الإعدام 5

استخدام عقوبة الإعدام في عام 2025 6

التوجهات العالمية 6

نظرة عامة على مستوى المناطق 13

آسيا والمحيط الهادئ 13

إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى 21

الأمريكيتان 25

أوروبا وآسيا الوسطى 31

الشرق الأوسط وشمال إفريقيا 33

الملحق 1: أحكام وعمليات الإعدام المُسجَّلة في عام 2025 40

الملحق 2: الدول التي ألغت عقوبة الإعدام والتي واصلت تطبيقها حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2025 42

1. الدول التي ألغت العقوبة بالنسبة لجميع الجرائم 42

2. الدول التي ألغت العقوبة بالنسبة للجرائم العادية فقط 42

3. الدول التي لا تطبق العقوبة في الواقع الفعلي 43

4. الدول التي ما زالت تطبق العقوبة 43

الملحق 3: التصديق على المعاهدات الدولية حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2025 44

الملحق 4: نتائج التصويت على قرار مجلس حقوق الإنسان رقم 60/17 المُتخذ في 7 أكتوبر/تشرين الأول 2025 46

البلدان التي نفذت عمليات إعدام في 2025

تشير هذه الخريطة إلى المواقع العامة للحدود ونطاقات الاختصاص، ولا ينبغي أن تُفسَّر على أنها تمثل وجهة نظر منظمة العفو الدولية حيال الأراضي المتنازع عليها.

دأبت البلدان المرقَّمة على الخريطة، والبالغ عددها 10 بلدان، من بين البلدان التي نفذت عمليات إعدام في 2025، على تنفيذ عمليات إعدام في الأعوام الخمسة الماضية (2021-2025).

تشير إشارة "+" إلى أن الرقم الذي حسبته منظمة العفو الدولية يشكل الحد الأدنى. وحيثما تظهر علامة "+" دون رقم بجانبها، فإن ذلك يعني أن منظمة العفو الدولية واثقة من تنفيذ أكثر من عملية إعدام واحدة، ولكن تعذر عليها أن تحدد حدًا أدنى موثوقًا به.

1. الصين
استمرت في تنفيذ الآلاف من عمليات الإعدام وفي الحكم بالإعدام على الآلاف من الأشخاص، ولكنها أبقت على سرية أعداد عمليات وأحكام الإعدام هذه.

2. إيران
تجاوز عدد عمليات الإعدام المسجّلة أكثر من ضعف الرقم المسجّل في عام 2024، والبالغ 972 عملية، ونُفّذ 46% منها للمعاقبة على الجرائم المتعلقة بالمخدرات.

3. السعودية
تجاوز عدد عمليات الإعدام المسجّلة الرقم القياسي لعام 2024، البالغ 345 عملية، ونُفّذ معظمها للمعاقبة على الجرائم المتعلقة بالمخدرات.

4. العراق
هناك معلومات موثوقة تفيد بتنفيذ عمليات إعدام سرًا دون إخطار مسبق للعائلات أو للمحامين.

5. اليمن
ارتفع عدد عمليات الإعدام المعروفة بنسبة 34% مقارنة بعام 2024، وجميعها نُفّذت تحت سلطة الحكومة معترف بها دوليًا.

6. الصومال
تراجع عدد عمليات الإعدام المُسجَّلة بنحو 50%، من 34 عملية في 2024 إلى 17 عملية في 2025.

7. الولايات المتحدة الأمريكية
بلغ عدد عمليات الإعدام أعلى مستوياته منذ عام 2009، حيث نفّذت ولاية فلوريدا ما يقارب نصف إجمالي عمليات الإعدام.

8. مصر
ارتفع عدد عمليات الإعدام المسجّلة إلى ما يقارب الضعف، من 13 عملية في 2024 إلى 23 عملية في 2025.

9. كوريا الشمالية
من المُرجَّح أن عقوبة الإعدام تُستخدم بمعدل ثابت ومستمر، ولكن السرية المفروضة من الدولة تُصعِّب إمكانية التحقق من ذلك على نحو مستقل.

10. فيتنام
فُرضت أحكام الإعدام في معظمها على جرائم متعلقة بالمخدرات، لكن المعلومات المتعلقة بعقوبة الإعدام ظلت مصنفة كأسرار دولة.

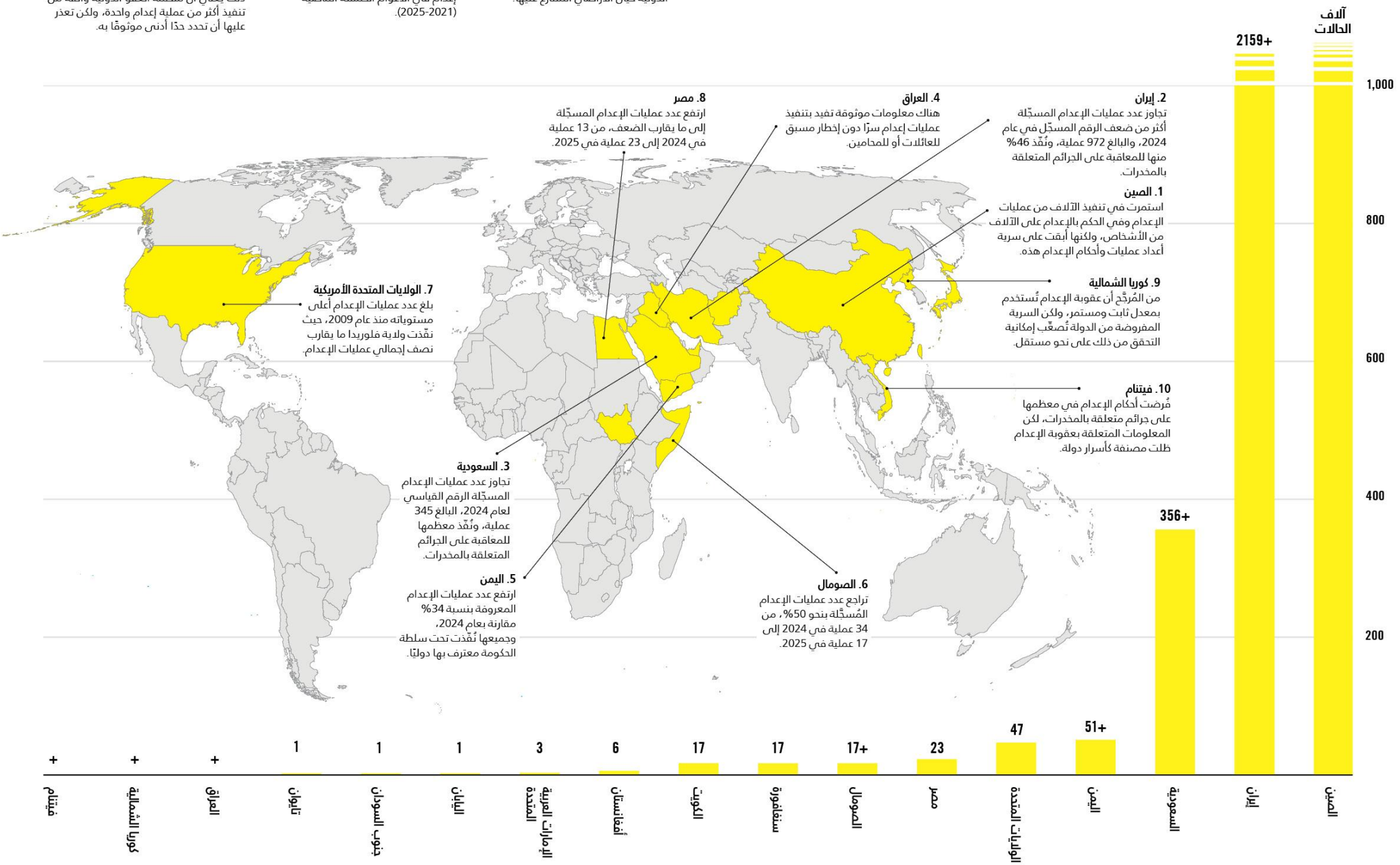

أحكام وعمليات الإعدام في 2025
منظمة العفو الدولية

أحكام وعمليات الإعدام في 2025
منظمة العفو الدولية

ملاحظة حول الأرقام التي تستخدمها منظمة العفو الدولية بشأن استخدام عقوبة الإعدام

يغطي التقرير الحالي التطبيق القضائي لعقوبة الإعدام خلال الفترة من يناير/كانون الثاني إلى ديسمبر/كانون الأول 2025. كما في السنوات الماضية، جمعت منظمة العفو الدولية المعلومات من طائفة متنوعة من المصادر، منها: الأرقام الرسمية الصادرة بهذا الخصوص؛ والأحكام؛ والمعلومات المستقاة من الأفراد المحكوم عليهم بالإعدام وعائلاتهم وممثليهم؛ والتقارير الإعلامية؛ وعلى النحو المحدد، من منظمات أخرى من المجتمع المدني.

وتقتصر تغطية منظمة العفو الدولية على عمليات الإعدام المنفذة، وأحكام الإعدام الصادرة، وغير ذلك من المجالات المتعلقة باستخدام عقوبة الإعدام من قبيل تخفيف الأحكام بالإعدام وحالات تبرئة المحكوم عليهم بهذه العقوبة، عندما يتوفر تأكيد منطقي بشأن هذه المعلومات تحديدًا. وفي العديد من البلدان، لا تنشر الحكومات معلومات بشأن استخدامها لعقوبة الإعدام. وتُعتبر البيانات المتعلقة باستخدام عقوبة الإعدام من أسرار الدولة في كل من الصين وفيتنام. خلال عام 2025، لم يتوفر سوى القليل من المعلومات بشأن بعض البلدان -ولا سيما بيلاروس وكوريا الشمالية- أو لم تتوفّر هذه المعلومات أبدًا، بسبب الممارسات التقييدية لهذه الدول. وعليه، وبالنسبة لعدد كبير من البلدان، تمثل الأرقام التي توردها منظمة العفو الدولية بشأن استخدام عقوبة الإعدام الحد الأدنى من الأعداد الذي جرى تسجيله. ومن المرجح أن تكون الأرقام الحقيقية الإجمالية أعلى من ذلك.

ولقد توقفت منظمة العفو الدولية في 2009 عن نشر تقديراتها للأرقام الخاصة باستخدام عقوبة الإعدام في الصين. ويعكس هذا القرار قلق المنظمة من قيام السلطات الصينية بإساءة استخدام الأرقام. ولطالما حرصت المنظمة على أن توضّح أن الأرقام التي تنشرها بشأن الصين هي أقل بكثير من الواقع، نظرًا للقيود التي تفرضها الصين على الوصول إلى المعلومات. ولم تنشر الصين حتى اليوم أي رقم بشأن العقوبة، ولكن تشير المعلومات المتوفرة إلى صدور وتنفيذ أحكام الإعدام بحق آلاف الأشخاص سنويًا. وتجدد المنظمة دعوتها الموجهة إلى السلطات الصينية كي تنشر معلومات تتعلق باستخدام عقوبة الإعدام في الصين.

وسوف تعمد منظمة العفو الدولية في حال تلقيها معلومات جديدة بعد صدور التقرير، وتمكنها من التحقق منها، إلى تحديث الأرقام التي يوردها التقرير على الرابط التالي: https://www.amnesty.org/ar/what-we-do/death-penalty/.

في الجداول واللوائح، حيثما تظهر علامة "+" إلى جانب رقم يلي اسم بلد ما -على سبيل المثال، تونس (+18) - يعني ذلك أن منظمة العفو الدولية قد تمكنت من التأكد من وقوع إما 18 عملية إعدام أو صدور هذا العدد من الأحكام أو من وجود هذا العدد من المحكوم عليهم بالإعدام في تونس، ولكنها تعتقد أن العدد الحقيقي يزيد على 18. وحيثما تظهر علامة "+" بعد اسم بلد دون رقم -على سبيل المثال، العراق (+) - فإن ذلك يعني أن منظمة العفو الدولية قد تحققت من تنفيذ عمليات إعدام وصدور أحكام بالإعدام أو أشخاص محكوم عليهم بالإعدام (أكثر من واحد) في البلاد، ولكنها لم تتمكن من الحصول على معلومات كافية لتقديم رقم ذي مصداقية للحد الأدنى منها. وعند حساب العدد الإجمالي العالمي والإقليمي، فإن علامة (+) قد حُسبت على أنها اثنان، بما في ذلك للصين.

وتعارض منظمة العفو الدولية عقوبة الإعدام في جميع الحالات بلا استثناء، وبغض النظر عن طبيعة الجريمة أو ملابسات ارتكابها؛ أو كون الفرد مذنبًا أو بريئًا، أو غير ذلك من سماته؛ أو أسلوب تنفيذ الدولة لعملية الإعدام. وتناضل المنظمة من أجل الإلغاء الكامل لعقوبة الإعدام.

استخدام عقوبة الإعدام في عام 2025

> ***"لا يمكن تحقيق العدالة إلّا من خلال أنظمة عدالة إنسانية قائمة على الحقوق. [...] أتمنى أن نشهد قريبًا إقرارًا عالميًا، مجّسدًا في القانون، بأن حماية المجتمعات لا تتحقّق بالإعدامات، بل عبر مؤسساتٍ قوية وآليات مساءلة فعّالة".***
>
> مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان فولكر تورك [1]

التوجهات العالمية

في عام 2025، سجّلت منظمة العفو الدولية أعلى عدد من عمليات الإعدام المنفّذة عالميًا منذ عام 1981. فقد أُعدم ما لا يقل عن 2,707 شخصًا في عام 2025، بزيادة تجاوزت الثلثين مقارنةً بالعدد الإجمالي المُسجّل في عام 2024. وازداد اللجوء إلى عقوبة الإعدام بعدما وضعت سلطات عددٍ من الدول هذه العقوبة القاسية في صُلب سرديات مغلوطة عن الأمن العام "والصرامة في مكافحة الجريمة"، بهدف إحكام السيطرة، واستعراض قوة الدولة، وتحقيق مكاسب سياسية. وكان هذا التوجه أكثر وضوحًا في البلدان التي تُحكم فيها السلطات قبضتها على الحكم عبر تقييد الحيّز المدني، وإسكات المعارضة، وتجاهل ضمانات الحماية التي يكفلها القانون الدولي والمعايير الدولية لحقوق الإنسان.

وساهمت إيران بشكل أساسي في هذا الارتفاع الحاد، حيث سجّلت أعلى عدد عمليات إعدام منذ عقود (ما لا يقل عن 2,159) وهو أكثر من ضعف عدد عمليات الإعدام التي سجّلت في عام 2024. وواصلت السلطات الإيرانية استخدام عقوبة الإعدام كسلاح، غالبًا عقب محاكمات فادحة الجور، بهدف بث الخوف في نفوس الشعب ومعاقبة من جابهوا، أو يُعتقد أنهم جابهوا، نظام الجمهورية الإسلامية الإيرانية. فعلى سبيل المثال لا الحصر، نُفّذ حكم الإعدام بحق رجلَين على خلفية مشاركتهما في انتفاضة "المرأة، الحياة، الحرية" عام 2022. وكثّفت السلطات الإيرانية استخدامها لعقوبة الإعدام تحت ذريعة الأمن القومي بحقّ من اتهمتهم بالتجسس أو التخابر مع إسرائيل، بعدما شَنَّ الجيش الإسرائيلي غارات على إيران في يونيو/حزيران 2025، حيث أُعدمت ما لا يقل عن 11 رجلًا على خلفية هذه التهم، فيما كانت قد أُعدمت شخصين قبل هذه الغارات في يونيو/حزيران.

وتجاوزت السلطات السعودية الرقم القياسي الأعلى المسجَّل لها عام 2024، حيث واصلت تنفيذ حكم الإعدام على خلفية جرائم متعلقة بالمخدرات؛ كما لجأت إلى هذه العقوبة في الجرائم المتعلقة بالإرهاب والمُعرَّفة بصياغة فضفاضة، وقد طالت في العديد من الحالات أشخاصًا ينتمون إلى الأقلية الشيعية في البلاد ممن دعموا احتجاجات "مُناهِضة للحكومة" بين عامي 2011 و2013.

وكما هو الحال في الأعوام الماضية، لا يشمل إجمالي عدد عمليات الإعدام لعام 2025 آلاف العمليات التي تعتقد منظمة العفو الدولية أنها نُفّذت في الصين. وفي ظلّ السرية التي ما زالت تحيط بالبيانات المتعلقة بعقوبة الإعدام، تشير المعلومات والتعليقات الصادرة عن السلطات الصينية مجددًا إلى توظيفٍ مقصود لعقوبة الإعدام لبثّ رسائل مفادها أن الدولة لن تتسامح مع أي تهديد يمسّ الأمن العام أو الاستقرار، وأنها مستعدة لتوقيع أقسى العقوبات حفاظًا على النظام. واستُخدِمَت أيضًا عقوبة الإعدام على نحوٍ بارز في إطار مساعي السلطات إلى مكافحة الفساد

[1] UN Human Rights Council, "High Commissioner Türk: Only justice systems that are humane and rights-based can truly deliver justice", 26 September 2025, https://www.ohchr.org/en/statements-and-speeches/2025/09/high-commissioner-turk-only-justice-systems-are-humane-and-rights?sub-site=HRC

في القطاع المالي ومعاقبة من استغلّوا مناصبهم لتحقيق مكاسب شخصية، حيث تزايدت التقارير المتاحة علنًا عن صدور أحكام إعدام جديدة في قضايا الرشوة وغيرها من الجرائم المالية.

في الولايات المتحدة الأمريكية، أدى الارتفاع غير المسبوق في عمليات الإعدام في ولاية فلوريدا وحدها إلى رفع العدد الإجمالي على مستوى البلاد إلى أعلى رقم مسجّل منذ عام 2009، حيث روّج مسؤولون فيدراليون ومسؤولون في بعض الولايات لسرديات مغلوطة وتحريضية حول عقوبة الإعدام ودورها في مكافحة الجريمة، مطالبين باستخدامها بشكل أكبر.

كما أسهمت عودة النُهُج العقابية شديدة الصرامة في "الحرب العالمية على المخدرات" في ارتفاع عدد عمليات الإعدام في عدة بلدان. وشكّلت عمليات الإعدام على خلفية جرائم متعلقة بالمخدّرات ما يقارب النصف (1,257 أو ما نسبته 46%) من إجمالي العمليات التي عُلم بتنفيذها، وذلك في خمسة بلدان (إيران، والسعودية، وسنغافورة، والصين، والكويت). كما قادت سلطات الجزائر وجزر المالديف والكويت جهودًا تشريعية لتوسيع نطاق تطبيق عقوبة الإعدام في الجرائم المتعلقة بالمخدرات.

وعلى نحوٍ مماثل، اعتمدت حكومة بوركينا فاسو مشروع قانون لإدخال إصلاحات على قانون العقوبات والتي تشمل إعادة تطبيق عقوبة الإعدام على مرتكبي جرائم محدّدة، مثل "الخيانة العظمى" و"الإرهاب" و"أعمال التجسّس". واتَّسع نطاق عقوبة الإعدام أيضًا في ميانمار قبل الانتخابات. وأنشأت السلطات في كلٍّ من بيرو وتشاد لجنة لدراسة إمكانية إعادة تطبيق عقوبة الإعدام؛ بينما طرحت السلطات الإسرائيلية مشاريع قوانين تمييزية بهدف الشروع في استخدام عقوبة الإعدام وتيسير تنفيذها على نحوٍ يستهدف الفلسطينيين.[2] وطُرِح أمام مجلس الشيوخ النيجيري أيضًا مشروع قانون بشأن تعديل قانون (مكافحة ومنع) الإرهاب لسنة 2013، لتوصيف الاختطاف واحتجاز الرهائن وغيرهما من الجرائم ذات الصلة باعتبارها أعمال إرهاب يُعاقَب عليها بعقوبة الإعدام الإلزامية.

وعلى الرغم من ارتفاع أعداد عمليات الإعدام المسجلة، تُظهر بيانات عام 2025 أيضًا انحسار عدد البلدان التي ما زالت تطبق عقوبة الإعدام. فللمرة الأولى منذ أن تولى الرئيس ألكسندر لوكاشينكو منصبه في عام 1994، لم يُسجل صدور أحكام أو تنفيذ عمليات إعدام في بيلاروس. وللعام السابع عشر على التوالي، ظلّت الولايات المتحدة البلد الوحيد في منطقة الأمريكيتين الذي يُنفّذ عمليات إعدام؛ وداخل الولايات المتحدة الأمريكية، نُفِّذ ما يقارب نصف هذه العمليات في ولاية فلوريدا. أما في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، فلم تُنفّذ عمليات إعدام إلا في جنوب السودان والصومال، وهما بلَدان من بين خمسة بلدان عُلم بتنفيذها أحكام إعدام في العقد الماضي. وكانت أفغانستان البلد الوحيد الذي نفّذ أحكام إعدام في جنوب آسيا؛ أما سنغافورة وفيتنام فكانتا البلدين الوحيدين اللذيْن عُلم بتنفيذهما أحكام إعدام في رابطة أمم جنوب شرق آسيا. أما تونغا فهي البلد الوحيد في منطقة المحيط الهادئ الذي ما زال يحتفظ بعقوبة الإعدام في قوانينه. وفي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، نُفّذت 96% من جميع عمليات الإعدام المسجلة في إيران والسعودية.

وعلى الرغم من أن أربعة بلدان (الإمارات العربية المتحدة، وتايوان، وجنوب السودان، واليابان) نفّذت عمليات إعدام في عام 2025 للمرة الأولى بعد فترة توقف، ظلّ العدد الإجمالي للبلدان التي عُرف أنها نفّذت عمليات إعدام (17) متماشيًا مع الأعداد السنوية الإجمالية المنخفضة المسجلة منذ عام 2018، والتي بلغت 20 بلدًا أو أقل.

وفي السياق العالمي، وفي ظلّ تعرّض النظام الدولي لحقوق الإنسان لتهديدات وجودية غير مسبوقة، ظل التقدّم مستمرًا نحو إلغاء عقوبة الإعدام. وألغت سلطات فيتنام عقوبة الإعدام لثماني جرائم، بما في ذلك نقل المخدرات والرشوة والاختلاس. وفي غامبيا، أُلغيت عقوبة الإعدام لجرائم القتل العمد والخيانة وغيرها من الجرائم المرتكبة بحق الدولة.

كانت مشاريع قوانين لإلغاء عقوبة الإعدام مطروحة أمام الهيئات التشريعية في لبنان ونيجيريا بانتظار البتّ فيها. وأعلنت المحكمة الدستورية في قيرغيزستان عدم دستورية المحاولات الرامية إلى إعادة تطبيق عقوبة الإعدام في البلاد.

وفي قرار تاريخي، في 28 فبراير/شباط، منحت حاكمة ولاية ألاباما كاي آيفي الرأفة لروكي مايرز. وقد كانت هذه أول مرة تُمنح فيها الرأفة لشخص من أصحاب البشرة السوداء، كان محكومًا عليه بالإعدام، وكانت المرة الثانية التي يُمنَح فيها أي شخص الرأفة في الولاية منذ إعادة تطبيق عقوبة الإعدام في عام 1976. وقد خُفّفت جميع أحكام الإعدام في زيمبابوي.

تعارض منظّمة العفو الدوليّة عقوبة الإعدام بلا استثناء وتحت أي ظرف من الظروف، وهي تناضل على مستوى العالم من أجل إلغائها منذ عام 1977، حين لم يكن سوى 16 بلدًا قد ألغى هذه العقوبة لجميع الجرائم. وبحلول نهاية عام 2025، ارتفع العدد إلى 113 بلدًا.

---

[2] بتاريخ 30 مارس/آذار 2026، اعتمدت الهيئة التشريعية في إسرائيل (الكنيست) "قانون عقوبة الإعدام للإرهابيين"، رقم 5786 لعام 2026.

عمليات الإعدام

سجَّلت منظمة العفو الدولية 2,707 عملية إعدام في عام 2025، أي بزيادة بنسبة 78% عن عمليات الإعدام المعروفة في عام 2024، وعددها 1,518 عملية. وهذا أعلى رقم سجّلته منظمة العفو الدولية منذ عام 1981، عندما سجّلت 3,191 عملية إعدام (باستثناء الصين). إن الارتفاع في عدد عمليات الاعدام كان مرتبطًا بشكل أساسي بزيادة حادة في عمليات الاعدام في إيران، حيث بلغ إجمالي عمليات الإعدام 2,159 على الأقل، أي أكثر من ضعف الرقم المسجل عام 2024 والذي بلغ 972 على الأقل، وهو ما يمثل 80% من إجمالي حالات الإعدام المسجلة.

لا تشمل الأرقام الإجمالية المعروفة آلاف الأشخاص الذين يُعتقد أنهم أُعدموا في الصين، والتي ترى منظمة العفو الدولية أنها لا تزال تحتل المرتبة الأولى في تنفيذ عمليات الإعدام على مستوى العالم أجمع.[3] وبالإضافة إلى ذلك، لم تتمكن منظمة العفو الدولية من تحديد الحد الأدنى من الأرقام الموثوقة لعمليات الإعدام التي نُفّذت في كوريا الشمالية وفيتنام، بلدان يُعتقد أنهما يواصلان معاقبة الأشخاص بالإعدام على نطاق واسع.

ولهذا السبب، فإن الإجمالي العالمي المعروض في هذا التقرير يشكِّل الحد الأدنى الذي يصف جزئيًا فقط المدى الحقيقي للجوء الدول إلى تنفيذ عمليات الإعدام خلال العام.

عمليات الإعدام المُسجلة عالميًا في عام 2025

أفغانستان (6)، الإمارات العربية المتحدة (3)، إيران (+2,159)، تايوان (1)، جنوب السودان (1)، السعودية (+356)، سنغافورة (17)، الصومال (+17)، الصين (+)، فيتنام (+)، كوريا الشمالية (+)، الكويت (17)، مصر (23)، الولايات المتحدة الأمريكية (47)، اليابان (1)، اليمن (+51).

بالإضافة إلى إيران، سُجلت ارتفاعات ملحوظة في عدة بلدان تضاعف فيها العدد الإجمالي السنوي مقارنةً بعام 2024: سنغافورة (من تسع عمليات إعدام في 2024 إلى 17 عملية إعدام في 2025)، مصر (من 13 إلى 23)، الولايات المتحدة الأمريكية (من 25 إلى 47)، واليمن (من ما لا يقل عن 38 إلى ما لا يقل عن 51). وفي الكويت، ارتفع عدد عمليات الإعدام المسجلة لأكثر من ثلاثة أضعاف تقريبًا، من ست حالات في عام 2024 إلى 17 في عام 2025.

وسُجل تراجع في عدد عمليات الإعدام في العراق، حيث تعذّر التحقق من الرقم الدقيق في عام 2025، بينما عُلم بتنفيذ 63 حكمًا بالإعدام تقريبًا في العام الماضي؛ وكذلك في الصومال حيث انخفض عدد عمليات الإعدام المُسجّلة من 34 إلى 17.

وشكَّلت عمليات الإعدام التي عُلم بتنفيذها في إيران والسعودية ما نسبته 93% من إجمالي عمليات الإعدام. ونُفِّذ ما يزيد على 40% من مجمل عمليات الإعدام المسجلة على خلفية جرائم متعلقة بالمخدرات، في انتهاكٍ للقانون الدولي والمعايير الدولية لحقوق الإنسان.[4]

وعُلم أنه تم إعدام نساء في إيران (61)، والسعودية (5)، والصين (+)، والكويت (1)، ومصر (1).

سُجلت عمليات الإعدام في 17 بلدًا، بزيادة دولتين مقارنة بالأرقام المنخفضة القياسية المسجلة لعام 2024 (15). واستأنفت السلطات تنفيذ عمليات الإعدام في كلّ من الإمارات العربية المتحدة، وتايوان، وجنوب السودان، واليابان، بعد فترة من التوقف.[5] ولم تُسجل أي عمليات إعدام في سلطنة عمان وسوريا، بينما عُلم بتنفيذ أحكام إعدام في هذين البلدين عام 2024. ولم تتمكن منظمة العفو الدولية من التأكد من البيانات الخاصة بدولة فلسطين.

[3] في عام 2009، توقفت منظمة العفو الدولية عن نشر أرقامها التقديرية حول استخدام عقوبة الإعدام في الصين. وعوضًا عن ذلك، تحدت المنظمة السلطات أن تُثبت ما تدعيه بأنها تحقق هدفها المتمثّل في تقليل معدل تطبيق عقوبة الإعدام بأن تنشر الأرقام بنفسها. ولم تكن هناك إلا معلومات قليلة أو جزئية مُتاحة بالنسبة لعدة بلدان أخرى (لمزيد من المعلومات، انظروا الجزء المعنون "ملاحظة حول الأرقام التي تستخدمها منظمة العفو الدولية بشأن استخدام عقوبة الإعدام" في هذا التقرير).

[4] انظروا صندوق النص في نهاية هذا القسم من التقرير.

[5] نفّذت السلطات أولى عمليات الإعدام منذ سنوات في الإمارات العربية المتحدة (منذ 2021)، وتايوان (منذ 2020)، وكل من جنوب السودان واليابان (منذ 2022).

البلدان التي عُلم بأنها نفذت عمليات إعدام في عام 2025، حسب الترتيب في المنظمات الحكومية الدولية

- **منظمة الدول الأمريكية:** نفَّذ بلد واحد من بين 34 بلدًا عمليات إعدام – الولايات المتحدة الأمريكية.
- **منظمة الأمن والتعاون في أوروبا:** نفَّذ بلد واحد من بين 57 بلدًا عمليات إعدام – الولايات المتحدة الأمريكية.
- **الاتحاد الإفريقي:** نفذت ثلاثة بلدان من بين 55 بلدًا عمليات إعدام - جنوب السودان، والصومال، ومصر.
- **جامعة الدول العربية:** نفَّذت سبعة بلدان من بين 22 بلدًا عمليات إعدام – الإمارات العربية المتحدة، السعودية، الصومال، العراق، الكويت، مصر، اليمن.
- **رابطة أمم جنوب شرق آسيا:** نفَّذ بلَدان من بين 11 بلدًا عمليات إعدام – سنغافورة، وفيتنام.
- **الكومنولث:** نفَّذ بلد واحد من بين 56 بلدًا عمليات إعدام – سنغافورة.
- **المنظمة الدولية للفرانكفونية:** نفَّذ بلدان من بين 53 بلدًا عمليات إعدام – فيتنام، ومصر.[6]
- **الأمم المتحدة:** عُلم بتنفيذ عمليات إعدام في 16 دولة من بين 193 دولة عضو (8% من عضوية الأمم المتحدة) - أفغانستان، والإمارات العربية المتحدة، وإيران، وجنوب السودان، والسعودية، وسنغافورة، وسوريا، والصومال، والصين، والعراق، وفيتنام، وكوريا الشمالية، والكويت، ومصر، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان، واليمن.

أساليب الإعدامات في 2025[7]

قطع الرأس	السعودية
الشنق	إيران، جنوب السودان، سنغافورة، العراق، الكويت، مصر، اليابان
الحقنة المميتة	الصين، فيتنام، الولايات المتحدة الأمريكية
الرمي بالرصاص	أفغانستان، تايوان، السعودية، الصومال، الصين، كوريا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية، اليمن
الخنق بغاز النيتروجين	الولايات المتحدة الأمريكية

[6] انسحبت بوركينا فاسو، ومالي، والنيجر من المنظمة عام 2025.
[7] لم تتلق منظمة العفو الدولية أي أنباء عن تنفيذ أحكام إعدام قضائية بأسلوب الرجم في عام 2025.

أحكام الإعدام

سجَّلت منظمة العفو الدولية 2,334 حكمًا جديدًا بالإعدام في عام 2025، في ارتفاعٍ بسيط (قدره 12%) عن العدد الإجمالي المعروف لعام 2024 والذي بلغ 2,087. وتظلّ التباينات في توافر المعلومات حول أحكام الإعدام في بعض البلدان عاملًا مؤثّرًا في تحديد الإجمالي العالمي، ما يجعل المقارنات السنوية تحدّيًا منهجيًا.

وسجَّلت منظمة العفو الدولية أحكامًا جديدة بالإعدام في 48 بلدًا، بزيادة بلدين مقارنة بعام 2024، وأقل بأربعة بلدان عن عام 2023 (52). ولم تتوفر أرقام عن فلسطين (دولة فلسطين)، بسبب النزاع المسلح الدائر هناك.

ولم يُعرف عن المحاكم في أربعة بلدان - أوغاندا، وبوتسوانا، وبيلاروس، وغانا - أنها حكمت على أشخاص بالإعدام في عام 2025، في حين أنها فعلت ذلك في عام 2024. وسُجّلت أحكام وعمليات الإعدام في ستة بلدان أخرى - البحرين، تايوان، جزر القمر، جزر المالديف، غامبيا، قطر - بعد فترة توقف.

أحكام الإعدام المُسجلة عالميًا في عام 2025

إثيوبيا (5+)، الأردن (+6)، أفغانستان (+)، الإمارات العربية المتحدة (3)، إندونيسيا (+68)، إيران (+)، باكستان (+68)، البحرين (1)، بنغلاديش (+185)، تايلاند (119)، تايوان (2)، ترينيداد وتوباغو (1)، تنزانيا (+8)، تونس (+18)، جامبيا (3)، الجزائر (11)، جمهورية الكونغو الديمقراطية (+359)، جنوب السودان (+)، سريلانكا (+49)، السعودية (+)، سنغافورة (2)، السودان (+87)، سوريا (+1)، الصومال (+13)، الصين (+)، العراق (+79)، فيتنام (+138)، قطر (+4)، كوريا الشمالية (+)، الكويت (15)، لاوس (+6)، لبنان (1)، ليبيا (+13)، المالديف (3)، مالي (10)، ماليزيا (15)، مصر (492)، المغرب/الصحراء الغربية (1)، موريتانيا (+31)، ميانمار (+6)، النيجر (+6)، نيجيريا (+243)، الهند (128)، الولايات المتحدة الأمريكية (23)، اليابان (1)، واليمن (+94).

سجلت منظّمة العفو الدوليّة ارتفاعًا في عدد أحكام الإعدام التي عُرف أنها فُرضت في عدد من البلدان مقارنةً بعام 2024. الأبرز أن الأعداد المُسجَّلة كادت أن تتضاعف ثلاث مرات في جمهورية الكونغو الديمقراطية (من ما لا يقل عن 125 في عام 2024 إلى ما لا يقل عن 359 في عام 2025)، وفي السودان (من ما لا يقل عن 30 إلى ما لا يقل عن 87)؛ كما تضاعفت ثلاث مرات في لاوس، من ما لا يقل عن حالتين إلى ما لا يقل عن ست حالات.

وتضاعف عدد أحكام الإعدام المعروفة أكثر من مرتين في الكويت (من ما لا يقل عن سبعة إلى 15)، وكاد أن يتضاعف في سريلانكا (من ما لا يقل عن 25 إلى ما لا يقل عن 49). وسُجِّلت زيادتان بنسبة 35% و31% في مصر (من 365 إلى 492) ونيجيريا (من ما لا يقل عن 186 إلى ما لا يقل عن 243)، على التوالي.

وسُجل انخفاض كبير في عدد أحكام الإعدام التي فُرضت في البلدان التالية: باكستان (انخفاض بنسبة 42%، من ما لا يقل عن 117 حكمًا بالإعدام إلى ما لا يقل عن 68 حكمًا)، العراق (انخفاض بنسبة 61%، من ما لا يقل عن 200 حكمًا بالإعدام إلى ما لا يقل عن 79 حكمًا)، ماليزيا (انخفاض بنسبة 38%، من ما لا يقل عن 24 حكمًا بالإعدام إلى 15 حكمًا)، النيجر (انخفاض بنسبة 63%، من ما لا يقل عن 16 حكمًا بالإعدام إلى ما لا يقل عن ستة أحكام)، اليابان (انخفاض بنسبة 67%، من ثلاثة أحكام بالإعدام إلى حكمٍ واحد)، واليمن (انخفاض بنسبة 38%، من ما لا يقل عن 152 حكمًا بالإعدام إلى ما لا يقل عن 94 حكمًا).

وعُلم بصدور أحكام بالإعدام على نساء في الأردن، وباكستان، وبنغلاديش، وتايلاند، وسريلانكا، والعراق، وفيتنام، ولاوس، ومصر، والهند.

وفي نهاية عام 2025، بلغ عدد المحكوم عليهم بالإعدام على مستوى العالم 25,508 شخصًا على الأقل، من بينهم 9,118 (36%) في منطقة آسيا والمحيط الهادئ وحدها.[8]

[8] بالنسبة للعديد من البلدان التي تعتقد منظمة العفو الدولية أن بها عددًا كبيرًا من السجناء المحكوم عليهم بالإعدام، لم تتوفر أرقام، أو كان من المستحيل تقدير رقمٍ موثوق به. وتشمل هذه البلدان إيران، والصين، وكوريا الشمالية، وليبيا، ومصر، والمملكة العربية السعودية، وميانمار.

حالات تخفيف الأحكام، والعفو، والتبرئة

سجلت منظمة العفو الدولية حالات تخفيف حكم الإعدام أو حالات عفو من الإعدام في 24 دولة: أفغانستان، الإمارات العربية المتحدة، إندونيسيا، باكستان، بربادوس، بنغلاديش، بوتسوانا، تايلاند، تايوان، تونس، جامبيا، جمهورية الكونغو الديمقراطية، زيمبابوي، سريلانكا، سنغافورة، غانا، فيتنام، قطر، كينيا، ماليزيا، المغرب/الصحراء الغربية، نيجيريا، الولايات المتحدة الأمريكية، واليمن.[9]

وسجَّلت المنظمة حالة تبرئة واحدة لشخص محكوم عليه بالإعدام في الولايات المتحدة الأمريكية.[10] ومُنح شخص تبرئة بعد وفاته في كوريا الجنوبية.[11]

عقوبة الإعدام في عام 2025: انتهاك للقانون الدولي

استمر استخدام عقوبة الإعدام بطرقٍ انتهكت القانون الدولي والمعايير الدولية في عام 2025، ومن أمثلة ذلك ما يلي:

- نُفِّذ ما لا يقل عن 17 **عمليات إعدام علنية** في أفغانستان (+6) وإيران (11).
- أُعدم ما لا يقل عن ثلاثة أشخاص -في إيران (1) والسعودية (2)- بسبب جرائم مزعومة وقعت عندما كانت أعمارهم **أقل من 18 عامًا**؛ وتعتقد منظمة العفو الدولية أن أشخاصًا آخرين من هذه الفئة ما زالوا محتجزين في قسم المحكوم عليهم بالإعدام في إيران والسعودية.[12]
- كان هناك أشخاص من **ذوي الإعاقات العقلية أو الذهنية** مُحتجزين على ذمة أحكام بالإعدام في عدة بلدان، من بينها والولايات المتحدة الأمريكية واليابان.
- عُلم بإصدار أحكام بالإعدام بعد إجراءات لا تستوفي **المعايير الدولية للمحاكمة العادلة** في العديد من البلدان، بما في ذلك أفغانستان، وإيران، وبنغلاديش، والسعودية، وسنغافورة، والصين، والعراق، ومصر، واليمن.
- استُخدمت **"اعترافات"** ربما انتُزعت تحت وطأة **التعذيب أو غيره من ضروب المعاملة السيئة** لإدانة أشخاصٍ والحكم عليهم بالإعدام في إيران والسعودية.
- صدرت أحكام إعدام **بدون حضور المتهم (غيابيًا)** في بنغلاديش، وسريلانكا، ولبنان، واليمن.
- صدرت **أحكام إعدام إلزامية** في إيران، وباكستان، وترينداد وتوباغو، والسعودية، وسنغافورة، ونيجيريا، واليمن.[13]
- **حكمت محاكم عسكرية** على مدنيين بالإعدام في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأصدرت **محاكم خاصة** أحكامًا بالإعدام في إيران، وباكستان، وبنغلاديش، والسعودية، والهند.
- استُخدمت عقوبة الإعدام للمعاقبة على **جرائم لا تشمل القتل العمد**، ومن ثم لا تبلغ حد "أشد الجرائم خطورة" بموجب القانون الدولي،[14] بما في ذلك:
  - **الجرائم المتعلقة بالمخدرات:** سجلت منظمة العفو الدولية 1,257 عملية إعدام متعلقة بالمخدرات، والتي شكلت 46% من إجمالي الإعدامات المسجلة عالميًا، وهو ما يقارب ضعف الرقم المسجل في 2024 (637). وسُجِّلت عمليات إعدام بسبب جرائم متعلقة بالمخدرات في خمسة بلدان:

---

[9] تخفيف الحكم هو إجراء يتم بمقتضاه تبديل حكم الإعدام بحكمٍ أقل شِدَّة، مثل السجن لمدة ما، وغالبًا ما يتولى ذلك القضاء في مرحلة الاستئناف، ولكن أحيانًا ما تتولاه السلطة التنفيذية أيضًا. أما العفو فيُمنح عندما يُعفى الشخص المُدان إعفاءً تامًا من أي عقوبة إضافية.

[10] Death Penalty Information Center, deathpenaltyinfo.org/policy-issues/innocence-database

[11] التبرئة هي إجراء يأتي بعد صدور الحكم وانتهاء عملية الاستئناف، وبمقتضاه يُخلى لاحقًا طرف الشخص المُدان من المسؤولية، أو تُبرَّأ ساحته من التهمة الجنائية، ومن ثم يُعد بريئًا في نظر القانون.

[12] كثيرًا ما يكون العمر الفعلي للسجناء محل نزاع، بسبب عدم وجود دليلٍ واضح على عمره، مثل شهادة التسجيل عند الولادة. ولذلك، ينبغي على الحكومات أن تُطبِّق مجموعة كاملة من المعايير المناسبة في الحالات التي يكون فيها السن محل نزاع. ومن بين الممارسات الجيدة في مجال تقدير السن الاحتكام إلى المعرفة بمدى التطور الجسماني والنفسي والاجتماعي. وينبغي تطبيق كلِّ معيارٍ من هذه المعايير على نحوٍ يجعل قرينة الشك في مصلحة الحالات المتنازع فيها، بحيث يُعامل الفرد على اعتبار أن عمره كان أقل من 18 عامًا وقت وقوع الجريمة، وبناء على ذلك يجب ضمان عدم تطبيق عقوبة الإعدام في مثل هذه الحالات. ويتفق هذا النهج مع مبدأ إيلاء الاعتبار الأول لمصالح الطفل الفُضلى في جميع الإجراءات التي تخصُّ الأطفال، وذلك حسبما تقتضي المادة 3(1) من اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل.

[13] قالت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة إن "إلزامية عقوبة الإعدام تكتسي طابعًا تعسفيًا، إذ لا تترك للمحاكم المحلية أي هامش من السلطة التقديرية لتحديد ما إذا كانت الجريمة المعنية تستوجب عقوبة الإعدام، وما إذا كان يجوز إصدار الحكم بالإعدام على مرتكبها بالنظر إلى ظروفه الخاصة". اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، التعليق العام رقم 36، المادة 6: الحق في الحياة، وثيقة الأمم المتحدة رقم: CCPR/C/GC/36 [3 سبتمبر/أيلول 2019]، الفقرة 37.

[14] حسبما تنص المادة 6 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية؛ اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، التعليق العام رقم 36، المادة 6: الحق في الحياة، وثيقة الأمم المتحدة رقم: CCPR/C/GC/36 [3 سبتمبر/أيلول 2019]، الفقرة 35.

إيران (998 حالة، ما نسبته 46% من إجمالي عمليات الإعدام)، وسنغافورة (15 حالة، ما نسبته 88% من إجمالي عمليات الإعدام)، والصين (+)،[15] والكويت (حالتان، ما نسبته 12% من إجمالي عمليات الإعدام)، والمملكة العربية السعودية (240 حالة، ما نسبته 67% من إجمالي عمليات الإعدام). ولم تكن المعلومات المتعلقة بفيتنام متاحة، والتي يُرجح أن تكون قد نفذت مثل هذه الإعدامات.

- عُلم بصدور 249 حكمًا جديدًا بالإعدام بسبب جرائم متعلقة بالمخدرات في 16 بلدًا: إندونيسيا (56 حكمًا، أي 82% من الإجمالي)، إيران (+)، بنغلاديش (2، 1%)، سريلانكا (7، 14%)، السعودية (+)، سنغافورة (2، 100%)، الصين (+)، العراق (35، 44%)، فيتنام (100، 72%)، قطر (1 على الأقل، 25%)، الكويت (4، 27%)، لاوس (6، 100%)، ليبيا (1، 8%)، ماليزيا (7، 47%)،[16] مصر (12 على الأقل، 2%)، اليمن (10، 11%).

  وفي تايلند، كان إجمالي عدد الأشخاص المحكوم عليهم بالإعدام هو 429 في نهاية عام 2025، من بينهم 313 (73%) أُدينوا بجرائم متعلقة بالمخدرات، بما في ذلك 52 امرأة.

- **الجرائم الاقتصادية**، مثل الفساد: الصين.

- أفعال تُعتبر جرائم ضد الدين، مثل **"الردَّة"** أو **"التجديف"**: أفغانستان، باكستان.

- **العلاقة الجنسية** خارج إطار الزواج بين بالغين من الجنس نفسه أو الجنس المغاير بالتراضي: اليمن.

- **الاغتصاب:** إيران، باكستان، بنغلاديش، السعودية، الهند.

- **أشكال مختلفة من "الخيانة"، و"الأفعال المناهضة للأمن القومي"، و"التعامل" مع جهة أجنبية، و"التجسس"، و"التشكيك في سياسات القائد"، والمشاركة في "حركات التمرد والإرهاب"، و"التمرد المسلح ضد الدولة/الحاكم" وغيرها من "الجرائم ضد الدولة"**، سواء أدت إلى خسائر في الأرواح أم لا: إيران، السعودية، الصين، غانا، اليمن.

[15] عند حساب إجمالي الأعداد على المستوى العالمي والإقليمي، قُدِّرت علامة (+) بأنها تعني 2.
[16] عند حساب إجمالي الأعداد على المستوى العالمي والإقليمي، قُدِّرت علامة (+) بأنها تعني 2.

نظرة عامة على مستوى المناطق

آسيا والمحيط الهادئ

التوجهات على مستوى المنطقة

- لا تزال منظمة العفو الدولية تعتبر الصين الدولة الأكثر تنفيذًا لعمليات الإعدام في العالم؛ إذ يُعتقد أن آلاف الأشخاص قد حُكم عليهم بالإعدام ونُفِّذت بحقهم الأحكام، بينما واصلت السلطات استخدام عقوبة الإعدام لإيصال رسائل سياسية.
- استُؤنِف تنفيذ عمليات الإعدام في تايوان واليابان بعد وقفها لفترة، بينما تضاعف تقريبًا إجمالي العدد السنوي لعمليات الإعدام التي نفّذتها حكومة سنغافورة مقارنة بعام 2024.
- ألغت سلطات فيتنام عقوبة الإعدام لثماني جرائم.

البلد	عدد عمليات الإعدام المُسجَّلة في 2025	عدد أحكام الإعدام المُسجَّلة في 2025	عدد الأشخاص المعروف أنه محكوم عليهم بالإعدام بحلول نهاية عام 2025
أفغانستان	6	+	+
إندونيسيا	0	68+	500[17]
باكستان	0	68+	3,221[18]
بروناي دار السلام	0	0	+
بنغلاديش	0	185+	2,000+
تايلند	0	119	429
تايوان	1	2	42[19]
تونغا	0	0	0
جزر المالديف	0	3	20
سريلانكا	0	49+	826[20]
سنغافورة	17	2	30+
الصين	+	+	+

[17] Antara, "Govt drafting new law as 500 inmates await execution: official", 31 October 2025, https://en.antaranews.com/news/389297/govt-drafting-new-law-as-500-inmates-await-execution-official

[18] استنادًا إلى الأبحاث التي أجرتها منظمة جاستس بروجكت باكستان (Justice Project Pakistan).

[19] من بينهم 36 شخصًا أيّدت المحكمة العليا أحكام الإعدام الصادرة بحقهم.

[20] اعتبارًا من أكتوبر/تشرين الأول 2025.

البلد	عدد عمليات الإعدام المُسجَّلة في 2025	عدد أحكام الإعدام المُسجَّلة في 2025	عدد الأشخاص المعروف أنه محكوم عليهم بالإعدام بحلول نهاية عام 2025
فيتنام	+	138+	1,200+
كوريا الجنوبية	0	0	57[21]
كوريا الشمالية	+	+	+
لاوس	0	6+	+
ماليزيا	0	15	97[22]
ميانمار	0	6+	+
الهند[23]	0	128	574
اليابان	1	1	110[24]

كانت منطقة آسيا والمحيط الهادئ لا تزال تشهد أعلى أعداد عمليات الإعدام المُنفَّذة في العالم، إلا أن التكتُّم وغير ذلك من الممارسات التقييدية التي ينتهجها عدد من الدول لا تزال تحول دون إمكانية التدقيق أو إجراء تقييم مستند إلى بيانات موثوقة للاتجاهات السائدة في العديد من البلدان. وعلى الرغم من الانتكاسات التي رُصِدَت في المنطقة، لا تزال عمليات الإعدام المُنفَّذة تقتصر على عدد محدود من البلدان، والتي بلغ عددها سبعة، مقارنةً بخمسة في عام 2024.

وكانت البيانات حول استخدام عقوبة الإعدام لا تزال تُصنَّف على أنها من أسرار الدولة في الصين وفيتنام، بينما ظلت سبل الاطلاع على المعلومات في كوريا الشمالية خاضعة للقيود المُشدَّدة؛ ومن ثَمَّ، تعكس البيانات على مستوى المنطقة والمستوى العالمي أعدادًا أقل بكثير من الواقع الفعلي.

وسجّلت منظمة العفو الدولية ارتفاعًا مقلقًا في عمليات الإعدام المُنفَّذة في سنغافورة، حيث تضاعف تقريبًا العدد السنوي لعمليات الإعدام التي نفذتها السلطات من تسع عمليات في 2024 إلى 17 عملية في 2025. واستأنفت حكومتا تايوان واليابان عمليات الإعدام، بتنفيذ كلٍ منهما عملية واحدة.

عُلم بأن ما لا يقل عن 796 حكم إعدام جديد صدر في دول المنطقة. ويظل هذا العدد مماثلًا للأعداد المُسجَّلة في الأعوام الماضية (948 حكمًا على الأقل في عام 2023 و843 حكمًا في 2024). وعُلِم بصدور أحكام بالإعدام في 17 بلدًا، مع إصدار المحاكم في تايوان وجزر المالديف أحكام إعدام في عام 2025، على خلاف عام 2024 الذي لم يصدُر خلاله أي حكم.

ووثقت منظمة العفو الدولية توقيع عقوبة الإعدام في عدة بلدان بعد إجراءات قضائية جائرة أو باعتبارها عقوبة إلزامية أو للمعاقبة على جرائم متعلقة بالمخدرات وجرائم أخرى لا تصل إلى حد "أشد الجرائم خطورة" (أي تلك التي تنطوي على القتل العمد)، والتي يجب أن يقتصر عليها استخدام عقوبة الإعدام بموجب القانون الدولي والمعايير الدولية. وفي بعض البلدان، وُقِّعَت عقوبة الإعدام أيضًا على أفعال لا تُشكِّل جريمة جنائية متعارف عليها بمقتضى المتطلبات المحددة في القانون الدولي لحقوق الإنسان، مثل "التجديف".

وفي فيتنام، خفّضت السلطات عدد الجرائم التي يُعاقَب عليها بالإعدام إلى عشر جرائم، لتلغي هذه العقوبة القاسية في ثماني جرائم. وفي المقابل، أُتُّخِذَت إجراءات تشريعية لتوسيع نطاق تطبيق عقوبة الإعدام في جزر المالديف وميانمار.

وأشارت البيانات التي نشرتها حركة طالبان بوصفها سلطات الأمر الواقع في **أفغانستان** إلى إعدام ستة رجال.[25] وكانت جميع عمليات الإعدام الواردة خلال العام قد نُفِّذَت على الملأ. وصدر ما لا يقل عن حكم واحد بالإعدام للمعاقبة على "التجديف".

---

[21] يتضمن هذا العدد الأفراد الذين أُكِّد صدور أحكام إعدام بحقهم فقط، من بينهم أربعة مُدانين بموجب القانون العسكري.

[22] اعتبارًا من 13 نوفمبر/تشرين الثاني 2025.

[23] The Square Circle Clinic, "Death Penalty in India: Annual Statistics Report 2025", February 2026, https://drive.google.com/file/d/1JFjVA_Zg8IFSYMZ9Ey7B5lxV2N7w8dIl/view

[24] من بينهم 105 أشخاص أيدت المحكمة العليا أحكام الإعدام الصادرة بحقهم.

[25] Afghanistan International, "Taliban Executed Six People, Flogged More Than 1,100 In 2025", 1 January 2026, https://www.afintl.com/en/202601019646

وسجّلت منظمة العفو الدولية 185 حكمًا جديدًا بالإعدام في **بنغلاديش**، من بينها حكمان على خلفية جرائم متعلقة بالمخدرات و13 حكمًا بتهمة الاغتصاب، فيما صدر 168 حكمًا في جرائم تنطوي على القتل العمد. وقد صدرت 33 من هذه الأحكام في غياب المتهمين، بما في ذلك بحق رئيسة الوزراء السابقة الشيخة حسينة ووزير الداخلية السابق أسد الزمان خان كمال، اللذيْن أدانتهما المحكمة الدولية للجرائم في بنغلاديش بارتكاب انتهاكات وجرائم مزعومة ضد الإنسانية خلال الاحتجاجات التي قادها طلاب في يوليو/تموز وأغسطس/آب 2024.[26] وعُلم أيضًا أن أربع نساء حكم عليهن بالإعدام. واعتمدت الحكومة الانتقالية في نوفمبر/تشرين الثاني 2025 قانون منع الاختفاء القسري وجبر الضرر والحماية منه، والذي يُوقِّع بموجبه عقوبة الإعدام التقديرية بحق من يُدان بجرائم الاختفاء القسري في حال ترتب عليها وفاة أشخاص.[27]

استمر حظر نشر الأرقام المتعلقة باستخدام عقوبة الإعدام في **الصين** باعتبارها من أسرار الدولة. واستنادًا إلى رصدها، تعتقد منظمة العفو الدولية أنه لا تزال تصدُر أحكام إعدام وتُنفَّذ عمليات إعدام بحق آلاف الأشخاص لمعاقبتهم على جرائم مختلفة، بما في ذلك جرائم عدة لا تصل إلى حد "أشد الجرائم خطورة" المنصوص عليه في القانون الدولي والمعايير الدولية. وتشير المعلومات التي أفصحت عنها السلطات والتعليقات التي أدلت بها إلى توظيف مقصود لعقوبة الإعدام كي تبعث برسائل سياسية مفادها أن الدولة لن تتسامح مع أي تهديد يمس الأمن العام أو الاستقرار وأنها مستعدة لتوقيع أقسى العقوبات للحفاظ على النظام الاجتماعي.

ونشرت السلطات الصينية معلومات في وسائل الإعلام التابعة للدولة حول قضايا تنطوي على عقوبة الإعدام كي تُظهِر صرامتها في معاقبة مرتكبي جرائم "خطيرة للغاية"، ولا سيما حينما تُرتكَب جرائم بحق الأطفال[28] أو حينما تُقتَل النساء على أيدي أزواجهن.[29] وكما جرت العادة في الأعوام الماضية، حظيت القضايا المتعلقة بالمخدرات بأهمية خاصة في الفترة التي سبقت 26 يونيو/حزيران، اليوم العالمي لمكافحة المخدرات الذي حددته الأمم المتحدة؛ إذ أصدرت العديد من المحاكم على مستوى المقاطعات توجيهات بشأن التعامل "بكفاءة وفاعلية" مع "القضايا المشابهة".[30] وبمناسبة اليوم العالمي لمكافحة المخدرات أيضًا، حدّدت محكمة الشعب العليا في قرار منفصل عشر حالات لتكون أمثلة لوضع مبادئ للعقاب في قضايا المخدرات، لافتةً إلى أن الإعدام كان العقوبة المناسبة في ثلاثة منها بسبب كميات المخدرات الكبيرة التي يجري الاتجار بها وتَوفُر ظروف أخرى مُشدِّدة للعقوبة مثل ارتكاب جريمة سابقة؛ أو في حالات تورط الأطفال؛ وكذلك لإظهار "موقف صارم" تجاه العاملين في المجال الطبي الذين يبيعون المخدرات خارج نطاق العلاج الطبي.[31]

وأُستُخدِمَت أيضًا عقوبة الإعدام على نحو بارز في إطار مساعي السلطات إلى التصدي للفساد في القطاع المالي وإظهار نهجها في "عدم التسامح" مع كل من تَثبُت إدانته باستغلال منصبه لتحقيق مكاسب شخصية. فعلى سبيل المثال، أُعدِم باي تيان هوي، المدير العام السابق لشركة تشاينا هوارونغ إنترناشونال هولدينغز المحدودة (CHIH)، بعد إدانته بتلقي مبالغ كبيرة من الرشاوى، وهي جرائم رأت فيها محكمة الشعب العليا أنها "خلّفت أثرًا اجتماعيًا بالغ السلبية وألحقت ضررًا كبيرًا بمصالح الدولة والشعب".[32] وقد سجلت منظمة العفو الدولية ارتفاعًا كبيرًا في عدد أحكام الإعدام الجديدة الصادرة على خلفية جرائم متعلقة بالرشاوى وجرائم مالية أخرى، والتي نُشِرَت علنًا، ليرتفع العدد من سبعة أحكام في عام 2024 إلى 18 حكمًا في عام 2025. وقد أتاحت 18 من أحكام الإعدام إمكانية تخفيف العقوبة بعد عامين (لتصبح أحكام إعدام مع وقف التنفيذ)، وقد صدرت بحق عدد من المسؤولين الحكوميين السابقين، إضافةً إلى مسؤولين تنفيذيين في شركات مملوكة للدولة. وفي نهاية نوفمبر/تشرين الثاني، أصدرت

---

[26] Amnesty International, "Bangladesh: Justice for victims of 2024 massacre not served by death sentence against Sheikh Hasina", 17 November 2025, https://www.amnesty.org/en/latest/news/2025/11/bangladesh-justice-for-victims-of-2024-massacre-not-served-by-death-sentence-against-sheikh-hasina/

[27] The Business Standard, "Bangladesh promulgates ordinance with death penalty for enforced disappearances", 2 December 2025, https://www.tbsnews.net/bangladesh/bangladesh-promulgates-ordinance-death-penalty-enforced-disappearances-1300191.
لم يعتمد البرلمان المرسوم قبل نهاية العام.

[28] Global Times, "Chinese man executed for knife attack leading to 8 deaths, 17 injuries at vocational school in E.China", 20 January 2025, https://www.globaltimes.cn/page/202501/1327226.shtml; China Daily, "Three rapists executed for sexual abuse on minors", 16 May 2025, https://global.chinadaily.com.cn/a/202505/16/WS6826fb25a310a04af22bfe3e.html; Xinhua, "Chinese court upholds death penalty for man convicted of trafficking children", 21 January 2025, https://english.news.cn/20250121/859e116b845d4c46877017423072c1a1/c.html; China Daily, "Four defendants sentenced in infant kidnapping case", 19 September 2025, https://www.chinadaily.com.cn/a/202509/19/WS68cd1dd3a3108622abca1cc9.html

[29] China Daily, "Hebei man sentenced to death for murdering his wife", 9 December 2025, https://www.chinadaily.com.cn/a/202512/09/WS69379efca310d6866eb2dab8.html; "Shaanxi court gives death penalty with reprieve to man who killed his wife", 12 December 2025, https://www.chinadaily.com.cn/a/202512/12/WS693bbc96a310d6866eb2e54d.html

[30] Guangdong High Court, "广东法院依法严惩毒品犯罪典型案例" (Typical cases of Guangdong courts severely punishing drug crimes in accordance with the law), 25 June 2025, https://www.gdcourts.gov.cn/gsxx/quanweifabu/anlihuicui/content/post_1843384.htmlYangtze Evening Post, "贩卖"冰毒"5000 余克毒贩被执行死刑" (A drug trafficker who sold over 5,000 grams of methamphetamine was executed), 26 June 2025, https://www.yzwb.net/news/sh/202506/t20250626_227639.html; People's Daily Online, "貴州兩起特大毒品案主犯被執行死刑" (The main culprits in two major drug trafficking cases in Guizhou were executed), 25 June 2025, http://gz.people.com.cn/BIG5/n2/2025/0625/c361324-41271288.html

[31] Supreme People's Court, "人民法院依法严惩毒品犯罪典型案例"(Typical Cases of People's Courts Severely Punishing Drug Crimes According to Law), 23 June 2025, https://www.court.gov.cn/zixun/xiangqing/468721.html

[32] Xinhua, "Former executive of Chinese financial firm executed for bribery", 9 December 2025, https://english.news.cn/20251209/dd2dce40bad14d5cb88d1f0c38fb9a3f/c.html

محكمة الشعب العليا ونيابة الشعب العليا، توجيهات إلى المحاكم الأدنى درجة "بهدف توعية كل من يعملون في القطاع المالي وتحذيرهم وردعهم [عن ارتكاب أي جريمة]، مع التأكيد على عزمهما مكافحة الفساد المالي عبر السبل القانونية".[33]

وفي حالات أخرى، برزت عقوبة الإعدام في سياق علاقات الصين مع بعض الحكومات الأجنبية. ففي 19 مارس/آذار، كشفت وزارة أمن الدولة في إعلانٍ غير معتاد عن الحكم بالإعدام على رجل بعد إدانته بالتجسس لبيعه معلومات سرية لأجهزة استخباراتية أجنبية.[34] وفي اليوم نفسه، أشارت وزارة الشؤون الدولية الكندية إلى تنفيذ الإعدام بحق أربعة أشخاص يحملون الجنسيتين الصينية والكندية سرًا؛ لاتهامهم بجرائم متعلقة بالمخدرات في وقت مبكر من عام 2025، وذلك في ظل استمرار التوترات بين البلدين.[35] وفي 17 و22 أبريل/نيسان، أبلغت وزارة الخارجية السفارة اليابانية في بكين بإعدام رجلين أُدِينا بهجومين منفصلين استهدفا ثلاثة مواطنين يابانيين؛ هم امرأة وطفلين، وهما واقعتين كانتا محور مباحثات بين البلدين.[36]

وأدّت الجهود المبذولة لوضع حدٍ لعمليات الاحتيال عبر وسائل الاتصالات إلى محاكمات جماعية لعشرات من أعضاء عصابات إجرامية تنشط بين الصين وميانمار، أُتُّهِموا بارتكاب جرائم من بينها القتل العمد والاحتيال. وحكمت محكمة الشعب المتوسطة في مدينة ونتزو بإقليم زيجيانغ في شرق الصين على 16 عضوًا في إحدى العصابات بالإعدام في سبتمبر/أيلول، من بينهم خمسة حُكِم عليهم بالإعدام "مع وقف التنفيذ"؛[37] وحكمت محكمة الشعب المتوسطة في مدينة شينجين بإقليم غوانغدونغ بالإعدام على سبعة أعضاء في عصابة أخرى في نوفمبر/تشرين الثاني، من بينهم اثنان حُكِم عليهما بالإعدام "مع وقف التنفيذ".[38]

وأشارت البيانات التي نشرتها مبادرة سكوير سيركل كلينيك (Square Circle Clinic) إلى صدور أحكام إعدام بحق 128 شخصًا في **الهند**، من بينهم عشر نساء.[39] وصدر حكمان بالإعدام على شخصين أُدِينا باغتصاب طفلة، ورُفِض طلب الرأفة الذي قدمه أحدهما. وكان عدد الأشخاص المحكوم عليهم بالإعدام (574) هو الأعلى منذ عام 2016.

وسجلت منظمة العفو الدولية صدور 68 حكمًا جديدًا بالإعدام في **إندونيسيا**، من بينها 56 حكمًا على خلفية جرائم متعلقة بالمخدرات و12 حكمًا بتهمة القتل العمد. وتقدمت وزارة القانون بمشروع قانون بشأن إجراءات تنفيذ عقوبة الإعدام لتنظيم تنفيذ قانون العقوبات الجديد، الذي بدأ سريانه اعتبارًا من عام 2026. ومن بين نقاط أخرى، يُدخل مشروع القانون الحقنة المميتة والكرسي الكهربائي إلى جانب الطريقة المعمول بها حاليًا وهي الإعدام رميًا بالرصاص؛ كما يضع إطارًا لاتخاذ قرار تنفيذ الإعدام في الحالات التي يُرفض فيها طلب الرأفة ولم يُظهر المتهم استعدادًا للإصلاح أو حسن السلوك، وذلك بعد انتهاء فترة مراقبة مدتها عشر سنوات، تُستحدث عقب تأكيد حكم الإعدام.[40] ونُقِل العديد من المواطنين الأجانب المحكوم عليهم بالإعدام في إندونيسيا إلى بلدانهم الأصلية، بعد إجراء اتفاقات دبلوماسية معها.

وبعد وقف تنفيذ عمليات الإعدام لما يقرب من ثلاثة أعوام في **اليابان**، أعدمت السلطات رجلًا في 27 يونيو/حزيران 2025، بعد أن أُدِين بجريمة القتل العمد.[41] وكانت هذه أولى عمليات الإعدام التي تُنفَّذ بعد تبرئة ساحة هاكامادا إيواو في 2024، الذي كان ينتظر تنفيذ حكم الإعدام بحقه منذ عام 1968 ولاقت قضيته اهتمامًا دوليًا بسبب ظهور أدلة على ارتكاب انتهاكات لحقه في المحاكمة العادلة.[42] وعُلِم بصدور حكم بالإعدام على رجل واحد، بينما أيدت المحكمة العليا حكمين بحق رجلين آخرين. وتُوفي رجلان كانا ينتظران تنفيذ الإعدام بحقهما وفاةً طبيعية.

---

[33] The Supreme People's Procuratorate of the People's Republic of China, "Crackdown seeks to curb financial fraud", 15 December 2025, https://en.spp.gov.cn/2025-12/15/c_1147823.htm

[34] Global Times, "Researcher sentenced to death for selling state secrets after resignation: Ministry of State Security", 19 March 2025, https://www.globaltimes.cn/page/202503/1330391.shtml

[35] The Globe and Mail, "Four Canadians executed by China after drug-related convictions, Joly says", 19 March 2025, https://www.theglobeandmail.com/world/article-ottawa-strongly-condemns-executions-of-canadians-by-china/

[36] Asahi Shimbun, "Man put to death for knife attack at Japanese school bus stop", 18 April 2025, https://www.asahi.com/ajw/articles/15715527; BBC News, "China executes man who stabbed Japanese school boy", 22 April 2025, https://www.bbc.co.uk/news/articles/c2kv93y4289o

[37] China Daily, "China court sentences 11 members of notorious family crime syndicate to death for telecom fraud and murder", 29 September 2025, https://global.chinadaily.com.cn/a/202509/29/WS68da4b86a310f735438b2faa.html

[38] China Daily, "Syndicate members sentenced for killings and telecom fraud", 5 November 2025, https://www.chinadaily.com.cn/a/202511/05/WS690a83daa310f215074b8f79.html

[39] The Square Circle Clinic, "Death Penalty in India: Annual Statistics Report 2025", February 2026, https://drive.google.com/file/d/1JFjVA_Zg8IFSYMZ9Ey7B5lxV2N7w8dIl/view

[40] Ministry of Law of the Republic of Indonesia, "The Death Penalty Bill is Based on Human Rights Principles", 8 October 2025, https://kemenkum.go.id/english-language-news/ruu-pidana-mati-berlandaskan-prinsip-ham. دخل مشروع القانون حيّز التنفيذ في يناير/كانون الثاني 2026 تحت اسم القانون رقم 1 لسنة 2026.

[41] Amnesty International, "Japan: Cruel execution a stain on country's human rights record", 27 June 2025, https://www.amnesty.org/en/latest/news/2025/06/japan-cruel-execution-a-stain-on-countrys-human-rights-record/

[42] Amnesty International, "Japan: Acquittal of man who spent 45 years on death row pivotal moment for justice", 26 September 2024, https://www.amnesty.org/en/latest/news/2024/09/japan-acquittal-of-man-who-spent-45-years-on-death-row-pivotal-moment-for-justice/

وأظهرت الأرقام الرسمية التي تلقتها منظمة العفو الدولية أن محاكم شبه الجزيرة **الماليزية** أصدرت أحكامًا بالإعدام بحق 15 رجلًا خلال العام، من بينهم سبعة أُدينوا بجرائم متعلقة بالمخدرات، إضافة إلى مواطنيْن أجنبيين. ولم يَرِد صدور أي أحكام إعدام في ولايتي صباح وسرواك. وتراجع العدد الإجمالي الكلي لأحكام الإعدام الصادرة بمقدار الثلث، مقارنةً بعام 2024 الذي صدر خلاله 24 حكمًا جديدًا بالإعدام، من بينها تسعة أحكام في قضايا متعلقة بالمخدرات. وأيّدت محكمة الاستئناف ثلاثة أحكام إعدام بحق رجال أُدِينوا جميعًا بالقتل العمد، من بينهم مواطنان أجنبيان، بينما خففت 42 حكمًا آخر، من بينها 24 في قضايا متعلقة بالمخدرات. وبُرِّئت ساحة أربعة شخصًا.

واعتبارًا من 11 نوفمبر/تشرين الثاني 2025، كان لا يزال هناك 97 شخصًا ينتظرون تنفيذ الإعدام بحقهم في ماليزيا، بحسب البيانات المُقدَّمة من إدارة السجون إلى البرلمان. ومن بين هؤلاء، كان 38 شخصًا ينتظرون نتائج الطعون أمام محكمة الاستئناف، وتسعة أشخاص أمام المحكمة الاتحادية، بينما استنفد 50 شخصًا جميع سبل الطعن المتاحة.[43] وأعلنت الحكومة أن الوقف الرسمي لتنفيذ أحكام الإعدام لا يزال ساريًا، وأنها بصدد تشكيل فريق عمل لدراسة "سياسة عقوبة الإعدام وتوجهاتها في ماليزيا"، بالتعاون مع لجنة إصلاح القانون الجنائي الماليزي. وكان من المزمع الانتهاء من هذه الدراسة في يناير/كانون الثاني 2026 وعرض النتائج على الحكومة.[44]

وفي 6 ديسمبر/كانون الأول، صدَّق رئيس **جزر المالديف** على تعديلات تشريعية على قانون مكافحة المخدرات لتُفرَض بموجبه عقوبة الإعدام كعقوبة على استيراد أكثر من 350 غرامًا من القنب (الحشيش) أو 250 غرامًا من الديامورفين (الهروين) أو 100 غرام من مواد مخدرة أخرى محددة؛ وذلك في حالة صدور قرار بالإجماع من أعضاء هيئة المحكمة العليا. وأُلغِيَت بموجب هذه التعديلات أيضًا إمكانية تخفيف هذه الأحكام بإصدار أي قرار بالرأفة ومُنِعَت اتفاقات الإقرار بالذنب.[45] وأكدت الحكومة، في تقريرها الوطني المُقدَّم خلال الاستعراض الدوري الشامل لسجل البلاد أمام مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، تخفيف جميع أحكام الإعدام الصادرة بحق المتهمين الذين كانت أعمارهم دون 18 عامًا في وقت ارتكاب الجريمة.[46]

وفي **ميانمار**، أصدر مجلس إدارة الدولة التابع للسلطات العسكرية القانون رقم 2025/44 بشأن "حفظ الأسرار العسكرية وحمايتها" في 28 يوليو/تموز. وبموجب القانون، تُوقَّع عقوبة الإعدام وفقًا للسلطة التقديرية لمعاقبة أي شخص من الأفراد الحاليين أو السابقين من قوات الدفاع أو أي شخص عادي تَثبُت إدانته بأداء مهام أو استخدام أي أسرار عسكرية لصالح بلد أجنبي أو مؤسسة عسكرية أجنبية دون تصريح. وفي 29 يوليو/تموز، أصدر مجلس إدارة الدولة القانون رقم 2025/48 بشأن "حماية الانتخابات العامة الديمقراطية متعددة الأحزاب من محاولات العرقلة والتعطيل وأعمال التخريب"، بموجب المادة 419 من دستور جمهورية اتحاد ميانمار. وكان الهدف المُعلَن من إصدار القانون منع أي تدخلات أو محاولات لعرقلة سير الحملات الانتخابية والعملية الانتخابية في 2025. وتنُص المادة 27 من القانون على توقيع عقوبة الإعدام الإلزامية على من يرتكب أي جريمة مشمولة في هذا القانون، تتسبب في الوفاة.[47] وسُجِّل صدور ستة أحكام جديدة بالإعدام، من بينها خمسة أصدرتها محاكم محلية تابعة للسلطات العسكرية على خلفية القتل العمد وحكم واحد أصدرته محكمة عسكرية على مسؤول سابق بتهمة الخيانة.

استمر رصد منظمة العفو الدولية لاستخدام عقوبة الإعدام في **كوريا الشمالية** في التعثر بسبب انعدام الشفافية وغياب مصادر إعلامية مستقلة، فضلًا عن القيود المفروضة على زيارة البلاد، ما جعل من المستحيل مرة أخرى على المنظمة التحقق من المعلومات. وأوردت وسائل إعلام أجنبية أنباءً حول تنفيذ العديد من عمليات الإعدام، منها ما نُفِّذ للمعاقبة على أفعال إما لم تستوفِ حد "أشد الجرائم خطورة" التي يجب أن يقتصر عليها استخدام عقوبة الإعدام بموجب القانون الدولي، أو لم تشكل جرائم جنائية معترف بها بما يتوافق مع القانون الدولي لحقوق الإنسان.[48]

---

[43] The Star, "Government to conduct in-depth study on abolishing death penalty starting January 2026", 13 November 2025, https://www.thestar.com.my/news/nation/2025/11/13/government-to-conduct-in-depth-study-on-abolishing-death-penalty-starting-january-2026

[44] برلمان ماليزيا، البرلمان الخامس عشر، الدورة الثالثة، الولاية الرابعة، السؤال الكتابي رقم 38، 19 نوفمبر/تشرين الثاني 2025. ولم يَجرِ الانتهاء من الدراسة حتى وقت نشر هذا التقرير.

[45] Amnesty International, "Maldives: ADPAN and partner human rights organizations denounce the expansion of the death penalty for drug offences (Joint statement, ACT 50/0383/2025)", 10 December 2025, https://www.amnesty.org/en/documents/act50/0383/2025/en/؛ أصبحت التعديلات سارية في 7 مارس/آذار 2026.

[46] الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل بمجلس حقوق الإنسان، تقرير وطني مُقدَّم عملًا بقراري مجلس حقوق الإنسان 5/1 و16/21 – المالديف، وثيقة الأمم المتحدة رقم A/HRC/WG.6/50/MDV/1، 21 أغسطس/آب 2025، الفقرة رقم 68.

[47] Yangon Media Group, "Myanmar Enacts Election Protection Law Carrying Death Penalty", 29 July 2025, https://yangonmediagroup.com/index.php/eng-section/myanmar-enacts-election-protection-law?utm; The Irrawaddy, "Myanmar Junta Imposes Death Sentence to Crush Election Dissent", 30 July 2025, https://www.irrawaddy.com/news/politics/myanmar-junta-imposes-death-sentence-to-crush-election-dissent.html

[48] Among other examples, The Korea Herald, "Death penalty for saying 'oppa'? N. Korea strengthens law to curb 'anti-socialist culture'", 30 May 2025, https://www.koreaherald.com/article/10499631; The Economic Times, "Four North Korean officials arrested over failed warship launch in front of Kim Jong Un, face imminent execution", 30 May 2025, https://economictimes.indiatimes.com/news/international/us/four-north-korean-officials-arrested-over-failed-warship-launch-in-front-of-kim-jong-un-face-imminent-execution/articleshow/121498432.cms?from=mdr

وأفادت أنباء بأن المحكمة العليا قد أصدرت توجيهات في 15 فبراير/شباط إلى وزارتي الأمن الاجتماعي وأمن الدولة لتشديد الرقابة القضائية على إجراءات تنفيذ الإعدام، وذلك بهدف التحكم مركزيًا في تنفيذ عمليات الإعدام بحسب ما وَرَد.[49]

ومن بين 68 حكمًا جديدًا بالإعدام سجّلتها منظمة العفو الدولية في **باكستان**، صدر 56 منها في جرائم تتعلق بالقتل العمد، و11 في قضايا "التجديف"، وحكم واحد في قضية اغتصاب. وكانت هناك امرأة من بين المحكوم عليهم بالإعدام. وحكمت محاكم مختصة بمكافحة الإرهاب بالإعدام على ستة رجال على خلفية القتل العمد.

أما في **سنغافورة**، فقد نفّذت السلطات أعلى عدد لعمليات الإعدام في البلاد منذ عام 2003؛ إذ أعدمت 19 شخصًا شنقًا (انظروا الرسم البياني أدناه)، ما جاء ضِعف العدد الإجمالي السنوي تقريبًا الذي سُجِّل في عام 2024 (تسع عمليات إعدام). ومن بين عمليات الإعدام الـ17 المُنفَّذة في 2025، نُفِّذَت عمليتان في قضايا قتل عمد وثلاث في قضايا التحريض على الاتجار بالمخدرات و12 في قضايا الاتجار بالمخدرات.[50] وقد نُفِّذَت جميع عمليات الإعدام بعد إصدار أحكام بتوقيع عقوبة الإعدام الإلزامية، وكان من بين الذين أُعدِموا خمسة من مواطني ماليزيا و12 من مواطني سنغافورة. وقد خلُص القاضي إلى أن ثلاثة رجال على الأقل كانوا "ناقلين للمخدرات"، ولكن لم يحق لهم أن يصدر الحكم عليهم بموجب السلطة التقديرية؛ إذ أن النيابة لم تُصدر لهم شهادة تفيد بتعاونهم في تعطيل أنشطة الاتجار بالمخدرات.[51]

وفي 14 أغسطس/آب، أصدرت الرئيسة تارمان شانموغاراتنام، بناءً على مشورة مجلس الوزراء، قرارًا بتخفيف حكم الإعدام الصادر بحق رجل من مواطني سنغافورة يبلغ من العمر 33 عامًا، إلى حكم بالسجن مدى الحياة. وكان هذا أول قرار بالرأفة يصدُر بشأن قضية تنطوي على عقوبة الإعدام منذ ما يقرب من 30 عامًا.[52]

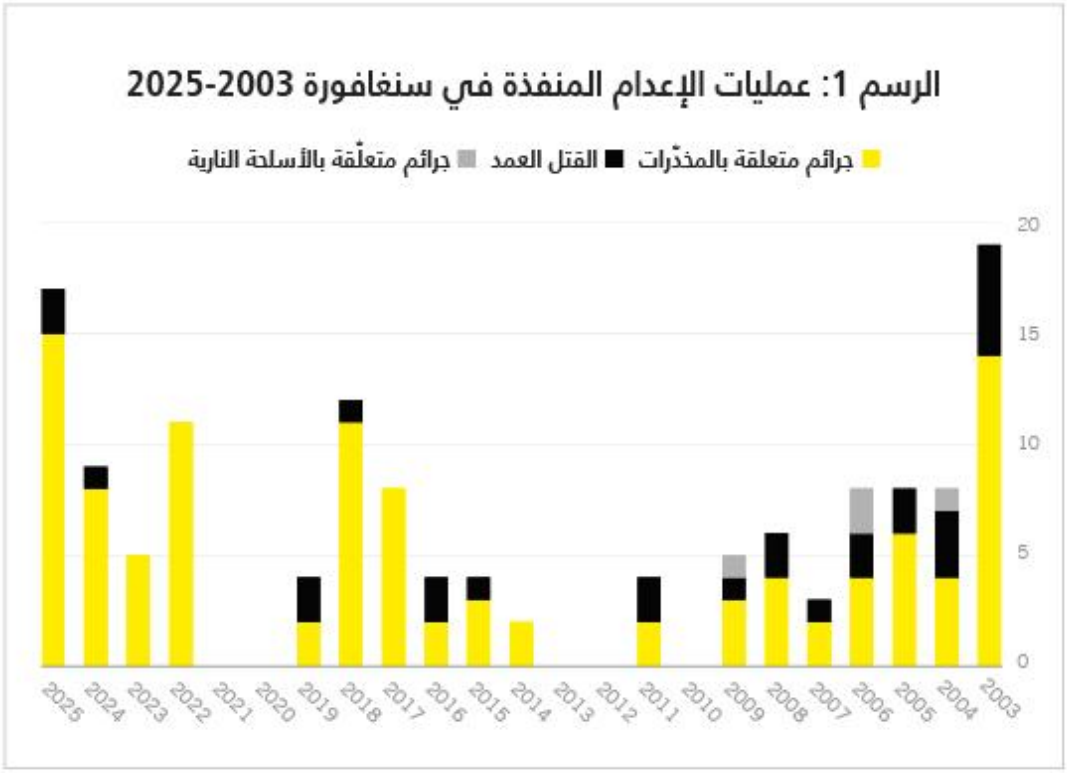

[49] Daily NK, "N. Korea tightens central control over executions with new supreme court directives", 5 March 2025, https://www.dailynk.com/english/north-korea-tightens-central-control-executions-new-supreme-court-directives/

[50] Singapore Prison Service, "SPS and YRSG Annual Statistics Release for 2025", https://www.sps.gov.sg/files/media%20releases/Press_Release___SPS_YRSG_Annual_Statistics_Release_for_2025.pdf; بيانات صحفية صادرة خلال العام عن قوة شرطة سنغافورة والمكتب المركزي لمكافحة المخدرات في سنغافورة.

[51] لمزيد من المعلومات حول الشروط اللازمة لتجنب عقوبة الإعدام الإلزامية في سنغافورة، انظروا Amnesty International, "Singapore:: Cooperate or die Singapore's flawed reforms to the mandatory death penalty" (ACT 50/7158/2017), October 2017, https://www.amnesty.org/en/documents/act50/7158/2017/en

[52] Amnesty International, "Singapore: Call for death penalty moratorium renewed after first clemency since 1998 and third execution in three weeks –Joint statement"(ACT 50/0218/2025), 22 August 2025, https://www.amnesty.org/en/documents/act50/0218/2025/en/

وفي **كوريا الجنوبية**، لم تصدُر أي أحكام جديدة بالإعدام للعام الثاني على التوالي، على الرغم من طلب النيابة توقيع عقوبة الإعدام في عدة دعاوى. وفي يونيو/حزيران، أيّدت المحكمة العليا في كوريا الجنوبية الحكم النهائي بعدم إدانة أو غيونغ مو، والذي أصدرته محكمة أدنى درجة خلال إعادة محاكمته بعد وفاته، استنادًا إلى أن حكم إدانته قد صدر بناءً على "اعتراف" مُنتَزَع منه بالإكراه تحت وطأة التعذيب. وكان قد أُدِين بالتجسس بموجب قانون الأمن الوطني وقانون مكافحة الشيوعية، الذي أُلغِي حاليًا، وأُعدِم في عام 1967.[53]

وسُجِّل في **سريلانكا** 49 حكمًا جديدًا بالإعدام، من بينها سبعة أحكام على خلفية جرائم متعلقة بالمخدرات. ووَرَدت أنباء تفيد بأن المفوض العام لإدارة السجون، جاغاث ويراسينغ، قد أشار في أكتوبر/تشرين الأول إلى وجود 805 رجال و21 امرأة محكوم عليهم بالإعدام.[54]

وفي 16 يناير/كانون الثاني، نفّذت سلطات **تايوان** أول عملية إعدام في البلاد منذ عام 2020. وتلقى هوانغ لينكاي، الذي أُدِين بجريمة اغتصاب وجريمتي قتل عمد، إخطارًا بتنفيذ إعدامه قبل الموعد ببضع ساعات ولم يُتَح له تلقي أي زيارات أخيرة من أسرته.[55] وقد نُفِّذ الإعدام بحقه على نحو انتهك ضمانات الحماية الدولية المتعلقة بعقوبة الإعدام. وأمرت وزارة العدل بتنفيذ الإعدام، بينما لم يقدم النائب العام دعوى للاستئناف الاستثنائي نيابةً عنه، وهو إجراء أجازته المحكمة الدستورية في قرارها التاريخي في عام 2024 بشأن تعزيز ضمانات الحماية في القضايا التي تنطوي على عقوبة الإعدام.[56] إضافةً إلى ذلك، لم يُستَوفَ اثنان من الشروط التي حددتها المحكمة الدستورية في 2024 بشأن القضايا التي تنطوي على عقوبة الإعدام؛ فلم يتلقَ محاميه أي معلومات تؤكد صدور قرار حكم الإعدام بالإجماع ولم يُعدّ أي تقرير اجتماعي قبل إصدار الحكم.[57] وسارع محاميه بتقديم التماس دستوري والتماس لإعادة محاكمته في مساء يوم تنفيذ حكم الإعدام، إلا أن وزارة العدل مضت قدمًا في تنفيذ الإعدام كما كان مقررًا.

وصدر حُكمان جديدان بالإعدام في جريمتيْ قتل عمد.

وأظهرت الأرقام الرسمية التي حصلت عليها منظمة العفو الدولية أن المحكمة الابتدائية في **تايلند** قد أصدرت 119 حكمًا جديدًا بالإعدام في عام 2025، من بينها أحكام بحق 17 امرأة وسبعة مواطنين أجانب. واعتبارًا من 31 ديسمبر/كانون الأول، كان هناك 429 شخصًا محكومًا عليه بالإعدام، من بينهم 53 امرأة و15 شخصًا أيّدت المحكمة العليا أحكام الإعدام بحقهم. وأُدِين 313 شخصًا منهم (أي 73%) بجرائم متعلقة بالمخدرات. وكان عدد النساء المحكوم عليهن بالإعدام على خلفية جرائم متعلقة المخدرات لا يزال أعلى بكثير (52 امرأة أو 98%) مقارنةً بالجرائم الأخرى (امرأة واحدة).

وواصلت سلطات **فيتنام** إخفاءها لأي معلومات حول تنفيذ الأحكام الجنائية باعتبارها من أسرار الدولة، على الرغم من التعديلات الجديدة التي أُجرِيَت على قانون حماية أسرار الدولة.[58] ومن بين 138 حكمًا جديدًا بالإعدام سجلته منظمة العفو الدولية، صدر 100 منها في قضايا متعلقة بالمخدرات، من بينها ثلاثة أحكام بحق نساء، وأربعة بحق مواطنين أجانب.

وبموجب التعديلات التشريعية على قانون العقوبات، التي دخلت حيز التنفيذ في 1 يوليو/تموز، انخفض عدد الجرائم التي يُعاقَب عليها بالإعدام من 18 إلى 10، إذ أُلغِيَت هذه العقوبة على جرائم تشمل: الاضطلاع بأي أنشطة تهدف إلى الإطاحة بحكومة الشعب (المادة 109) والتجسس (المادة 110) وتخريب البنية التحتية المادية والتقنية في جمهورية فيتنام الاشتراكية (المادة 114) وإنتاج وتداول الأدوية المغشوشة (المادة 194) والنقل غير القانوني للمخدرات (المادة 250) واختلاس الممتلكات (المادة 353) وتلقي الرشاوى (المادة 354) وزعزعة السلم وشن حرب عدوانية (المادة 421).[59]

وأُصدِر المزيد من التوجيهات التشريعية والقضائية في النصف الثاني من العام، بهدف توضيح الحالات التي يمكن فيها تخفيف أحكام الإعدام، لتشمل الجرائم التي أُلغيت فيها هذه العقوبة، أو إذا كان المُدان امرأة حاملًا أو أمًا ترعى طفلًا يقل عمره عن 36 شهرًا؛ أو إذا كان المُدان يبلغ من العمر 75 عامًا أو أكثر؛ أو كان شخصًا مريضًا بالسرطان في مراحله الأخيرة؛ أو في حالة كل من يُدان بإنتاج المخدرات أو الاتجار بها بكمية تقل عن الكميات المحددة؛ أو إذا لم يضطلع مرتكب الجريمة بدور في تنظيم تجارة المخدرات؛ أو إذا لم يتوفر في حالة مرتكب الجريمة ظرفان أو أكثر من الظروف المُشدِّدة للعقوبة؛ أو في حالة إصدار الرئيس قرارًا بتخفيف العقوبة عن الشخص المُدان.[60] وصدرت تعميمات أخرى لتنظيم معاملة الأشخاص المحكوم عليهم بالإعدام، بهدف تنظيم إمكانية حصولهم على الكتب والصحف

---

[53] The Korea Herald, "Man's wrongful spy charges overturned, 58 years after execution", 25 June 2025, https://www.koreaherald.com/article/10517543

[54] News 1st, "Commissioner General of Prisons Calls for Death Penalty for Major Drug Traffickers", 23 October 2025, https://english.newsfirst.lk/2025/10/23/commissioner-general-of-prisons-calls-for-death-penalty-for-major-drug-traffickers

[55] Amnesty International, "Taiwan: First execution since 2020 a shameful setback", 16 January 2025, https://www.amnesty.org/en/latest/news/2025/01/taiwan-first-execution-since-2020-a-shameful-setback/

[56] Taiwan Constitutional Court, Judgment 113-Hsien-Pan-8 (2024), delivered on 20 September 2024.

[57] Taiwan Constitutional Court, Judgment 113-Hsien-Pan-8 (2024), delivered on 20 September 2024.

[58] القانون رقم QH/2025/117، الذي دخل حيز التنفيذ اعتبارًا من 1 مارس/آذار 2026.

[59] القانون رقم QH15/2025/86، الذي دخل حيز التنفيذ اعتبارًا من 1 يوليو/تموز 2025.

[60] قرار مجلس قضاة محكمة الشعب العليا رقم NQ-HĐTP/2025/03، الذي دخل حيز التنفيذ اعتبارًا من 1 نوفمبر/تشرين الثاني 2025.

والوثائق والوسائل التكنولوجية، وتهيئة السبل لتنفيذ عمليات الإعدام عندما لا يكون هناك طعون قضائية أو التماسات رأفة قيد النظر عند تحديد موعد التنفيذ.[61]

[61] التعميم المشترك الصادر عن محكمة الشعب العليا ونيابة الشعب العليا ووزارة الأمن العام ووزارة الدفاع الوطني رقم TTLT-TANDTC-VKSNDTC-BCA-BQP/2025/02، الذي دخل حيز التنفيذ اعتبارًا من 15 نوفمبر/تشرين الثاني 2025.

إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى

التوجهات على مستوى المنطقة

- سُجِّلَ تنفيذ عمليات إعدام في جنوب السودان والصومال، وهما بلدان من أصل خمسة بلدان في المنطقة عُلِم بتنفيذها أحكام إعدام في العقد الماضي.
- ارتفع عدد أحكام الإعدام المُسجَّلة ارتفاعًا حادًا بسبب ازدياد عدد تلك الأحكام في جمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان ونيجريا.
- رُصِدَت مبادرات تشريعية تهدف إلى إلغاء عقوبة الإعدام في غامبيا وليبيريا، بينما رُصِدَت جهود أخرى ترمي إلى إعادة تطبيق عقوبة الإعدام أو توسيع نطاق تطبيقها في بوركينا فاسو وتشاد.
- في نيجيريا، تَقدَّم مجلس النواب بمشروع قانون لإلغاء عقوبة الإعدام، بينما قدَّم مجلس الشيوخ مشروعًا آخر لتوسيع نطاق تطبيقها.

البلد	عدد عمليات الإعدام المُسجَّلة في 2025	عدد أحكام الإعدام المُسجَّلة في 2025	عدد الأشخاص المعروف أنه محكوم عليهم بالإعدام بحلول نهاية 2025
إثيوبيا	0	5+	+
إريتريا	0	0	0
إسواتيني	0	0	1
أوغندا	0	0	104+
بوتسوانا	0	0	14+
بوركينا فاسو (ألغت العقوبة بالنسبة للجرائم العادية فقط)	0	0	0
تنزانيا	0	8+	711+
جزر القمر	0	2+	14+[62]
جمهورية الكونغو الديمقراطية	0	359+	+
جنوب السودان	1	+	220+
زيمبابوي (ألغت العقوبة بالنسبة للجرائم العادية فقط)	0	0	0[63]
السودان	0	87+	117+
الصومال	17+	13+	+
غامبيا	0	3	18+
غانا	0	0	91+

[62] في 29 يوليو/تموز 2025، أكد صوليحي علي سعيد، المدير العام لإدارة السجون، لوسائل الإعلام وجود 14 شخصًا محكومًا عليهم بالإعدام في جزر القمر.
Le Journal de Mayotte, "Comores : quatorze personnes dans le couloir de la mort" (Comoros: fourteen individuals on death row) 29 July 2025, https://lejournaldemayotte.yt/2025/07/29/comores-quatorze-personnes-dans-le-couloir-de-la-mort/

[63] في نهاية عام 2024، تلقت منظمة العفو الدولية معلومات رسمية تشير إلى أن 48 شخصًا كانوا لا يزالون محكوم عليهم بالإعدام في زيمبابوي. وفي رسالة مؤرخة 7 أبريل/نيسان 2026، أكدت السلطات أنه لم يكن هناك أي أشخاص محكوم عليهم بالإعدام في نهاية عام 2025.

البلد	عدد عمليات الإعدام المُسجَّلة في 2025	عدد أحكام الإعدام المُسجَّلة في 2025	عدد الأشخاص المعروف أنه محكوم عليهم بالإعدام بحلول نهاية 2025
غينيا الاستوائية (ألغت العقوبة بالنسبة للجرائم العادية فقط)	0	0	0
الكاميرون	0	0	+
كينيا	0	2	119
ليبيريا	0	0	11
ليسوتو	0	0	0
مالي	0	10	+
ملاوي	0	0	+
موريتانيا	0	31+	181+
النيجر	0	6+	30+

وظلت عمليات الإعدام المُنفَّذة في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى متركزة في بضعة بلدان. وفي 2025، سُجِّلَت عمليات إعدام في جنوب السودان والصومال، وهما بلدان من أصل خمسة بلدان عُلِم بتنفيذها أحكام إعدام في العقد الماضي. ومع ذلك، ارتفع عدد أحكام الإعدام المُسجَّلة بنحو ثلاثة أرباع، مقارنةً بعام 2024، على الرغم من تراجع عدد البلدان التي أُصدِرَت فيها أحكام إعدام بمقدار بلد واحد، مقارنةً بالفترة نفسها. وخلال عام 2025، شهدت العمليات التشريعية في غامبيا وليبيريا ونيجيريا تقدمًا بصدد إلغاء عقوبة الإعدام، بينما أُطلِقَت مبادرات ترمي إما إلى إعادة تطبيق عقوبة الإعدام أو توسيع نطاق تطبيقها في بوركينا فاسو وتشاد ونيجيريا.

وانخفض عدد عمليات الإعدام المُسجَّلة في المنطقة بنسبة 47% من 34 عملية في عام 2025 إلى 18 عملية في عام 2024، لتصل إلى ثالث أدنى الأعداد السنوية المُسجَّلة لإجمالي عمليات الإعدام في المنطقة منذ عام 2016 (الرسم 2). وشكلت حصيلة الصومال وحدها 94% من مجموع عمليات الإعدام التي عُلِم بتنفيذها في 2025.

وارتفع عدد أحكام الإعدام التي سجلتها منظمة العفو الدولية في المنطقة بنسبة 74%، من 443 حكمًا في عام 2024 إلى 771 حكمًا في عام 2025، وهو ثالث أعلى عدد سنوي مسُجَّل لإجمالي أحكام الإعدام التي عُلِم بصدورها في المنطقة منذ عام 2016 (الرسم 2). واستأثرت جمهورية الكونغو الديمقراطية تقريبًا بنصف جميع أحكام الإعدام التي عُلِم بصدورها، مع استمرار المحاكم العسكرية في إدانة عدد كبير من العسكريين والحكم عليهم بالإعدام في سياق النزاع المسلح في شرق الجمهورية.[64]

ومع ذلك، تراجع عدد البلدان التي أصدرت أحكامًا بالإعدام من 14 بلدًا في عام 2024 إلى 13 بلدًا في عام 2025، بينما سُجِّل ارتفاع عدد أحكام الإعدام الصادرة في ستة بلدان مقارنةً بثمانية بلدان في عام 2024، وهذه البلدان هي: إثيوبيا (من ثلاثة أحكام إعدام على الأقل إلى خمسة أحكام على الأقل)، وجمهورية الكونغو الديمقراطية (من 125 على الأقل إلى 359 على الأقل)، والسودان (من 30 على الأقل إلى 87 على الأقل)، وغامبيا (من صفر إلى ثلاثة أحكام على الأقل)، وموريتانيا (من 23 على الأقل إلى 31 على الأقل)، ونيجيريا (من 186 على الأقل إلى 243 على الأقل).

[64] ACTUALITE. CD, "Meurtres, pillages, fuite devant les rebelles du M23 au Sud-Kivu: 212 militaires condamnés à mort, 72 autres acquittés", 14 February 2025, https://actualite.cd/2025/02/14/meurtres-pillages-fuite-devant-les-rebelles-du-m23-au-sud-kivu-212-militaires-condamnes; ACTUALITE. CD, "DRC-M23: behind the front line of Lubero, 55 soldiers sentenced to death for fleeing from the enemy", 28 February 2025, https://actualite.cd/2025/02/28/rdc-m23-derriere-la-ligne-de-front-de-lubero-55-militaires-condamnes-mort-pour-fuite

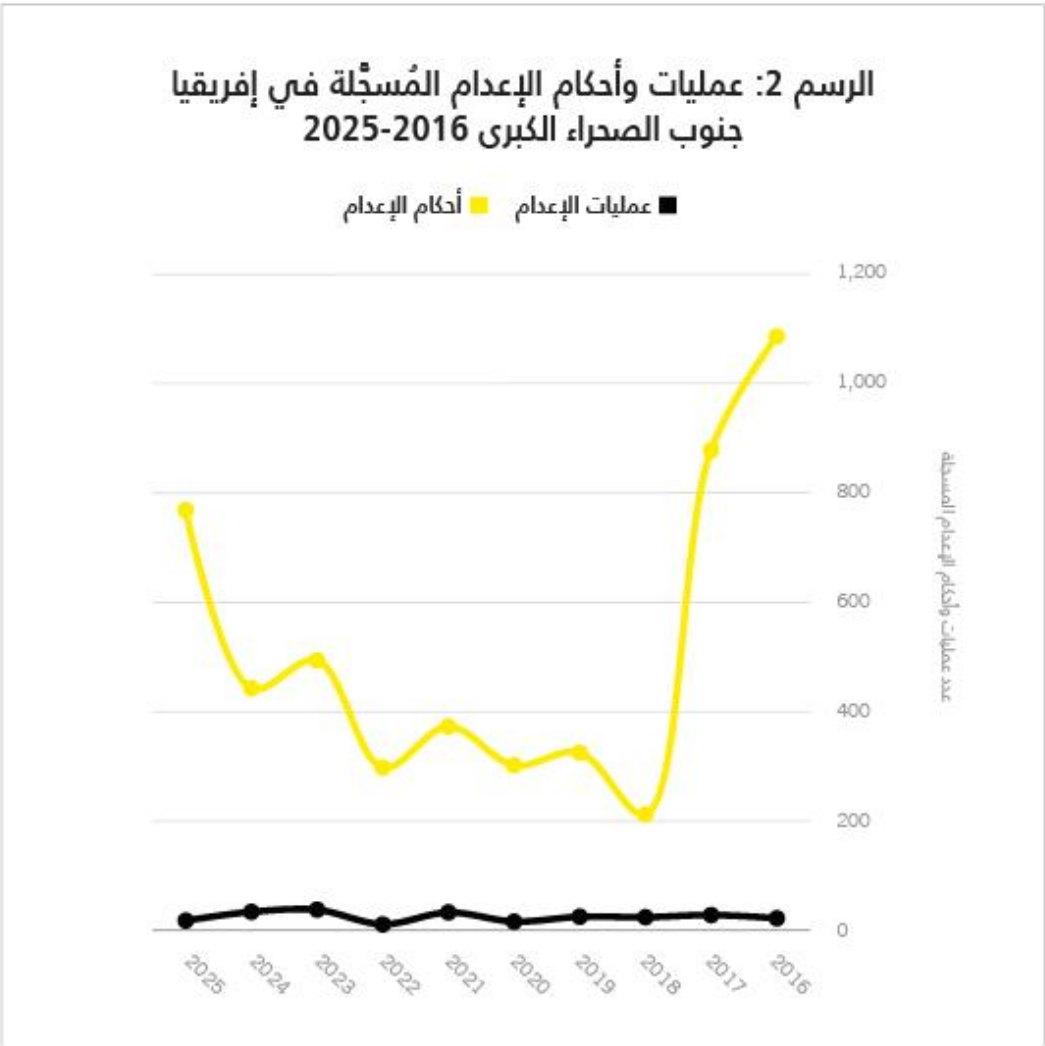

وخلال الاستعراض الدوري الشامل لدى مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في يناير/كانون الثاني، أيّدت **غامبيا** عدة توصيات دعت إلى إلغاء عقوبة الإعدام وإلى التصديق على البروتوكول الاختياري الثاني للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الذي يهدف إلى إلغاء عقوبة الإعدام.[65] وفي مارس/آذار، أصدرت غامبيا قانوني الجرائم الجنائية والإجراءات الجنائية لسنة 2025، لاغيةً بإصدارهما عقوبة الإعدام للمعاقبة على القتل العمد والخيانة وجرائم أخرى ضد الدولة، والتي صار يُعاقَب عليها بالسجن لمدد محددة.[66] ومع ذلك، في يوليو/تموز، رفضت الجمعية الوطنية (البرلمان) في قراءتها الثانية مشروع قانون الدستور لعام 2024، الذي كان من شأنه استبدال دستور 1997 بنص جديد لا يتضمن أي مادة تجيز تطبيق عقوبة الإعدام.[67] وقد أدى عدم اعتماد الدستور الجديد المُقترَح إلى توقُّف التقدم نحو الإلغاء الكامل لعقوبة الإعدام، التي لا يزال ينص عليها عدد من القوانين مثل قانوني القوات المسلحة ومكافحة الإرهاب.

واتخذت حكومة **ليبيريا** خطوات بصدد مراجعة الإطار القانوني المتعلق بعقوبة الإعدام. وخلال الاستعراض الدوري الشامل الذي أُجرِي في نوفمبر/تشرين الثاني، أشارت الحكومة إلى مشروع قانون كان من شأنه إلغاء عقوبة الإعدام من خلال تعديل فصول مختلفة في الباب 26 من النسخة المعدلة من القانون الليبيري المتعلق بالأحكام

---

[65] مجلس حقوق الإنسان، "تقرير الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل: غامبيا، الجولة الرابعة – الدورة الثامنة والأربعون، وثيقة الأمم المتحدة رقم A/HRC/59/6، 21 يناير/كانون الثاني 2025

[66] Gambian Ministry of Justice, Criminal Offences Act, 2025, 28 March 2025, https://moj.gov.gm/wp-content/uploads/2025/07/Assent-Copy-Criminal-Offences-Act-2025-Passed-28th-March-2025.pdf; Criminal Procedure Act, 2025, 28 March 2025, https://moj.gov.gm/wp-content/uploads/2025/07/Assent-Copy-Criminal-Procedure-Act-2025-Passed-28th-March-2025.pdf

[67] Constitution Net, "Constitution Bill Rejected at Second Reading: Halting the Reform Process in The Gambia?", 8 July 2025, https://constitutionnet.org/news/voices/constitution-bill-rejected-second-reading-halting-reform-process-gambia

والعقوبات، وكان المشروع قيد مراجعة واعتماد مجلس الوزراء.[68] وأكدت الحكومة الليبيرية مجددًا سياستها في عدم تأييد إنفاذ عقوبة الإعدام، وأعادت أيضًا تأكيد حرص الدولة على الوفاء بالتزاماتها بموجب البروتوكول الاختياري الثاني المُلحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الذي يهدف إلى إلغاء عقوبة الإعدام؛ إلى جانب تأكيد التزاماتها الأخرى بشأن حقوق الإنسان.[69]

وفي **نيجيريا**، وافق مجلس النواب على مشروع قانون تاريخي لإلغاء عقوبة الإعدام بعد خضوعه لقراءة ثانية أمام المجلس في مارس/آذار 2025. وكان مشروع القانون يهدف إلى إلغاء عقوبة الإعدام المنصوص عليها في المادة 33 (1) من دستور عام 1999، ما يُلغي فعليًا عقوبة الإعدام في البلاد، إلا أن المجلس قد تراجع عن موافقته السابقة على مشروع القانون في 27 مارس/آذار، ريثما يخضع لمزيد من المناقشة والدراسة.[70] ونظر المجلس لاحقًا في إجراء إصلاحي بديل محدود النطاق يتضمن مشروع قانون بشأن تعديل دستوري لاستبدال عقوبة الإعدام بعقوبة السجن مدى الحياة لفئات محددة، كالنساء الحوامل.[71] وبحلول نهاية عام 2025، كان مشروع القانون لا يزال قيد الاعتماد من الجمعية الوطنية.[72] وعلى الرغم من هذه المبادرات الإيجابية، طُرِح أمام مجلس الشيوخ مشروع قانون بشأن تعديل قانون (مكافحة ومنع) الإرهاب لسنة 2013، لتوصيف الاختطاف واحتجاز الرهائن وغيرهما من الجرائم ذات الصلة باعتبارها أعمال إرهاب يُعاقَب عليها بعقوبة الإعدام الإلزامية.[73] وبحلول نهاية العام، كان مشروع القانون لا يزال قيد النظر أمام لجان مجلس الشيوخ المشتركة المعنية بالسلطة القضائية وحقوق الإنسان والمسائل القانونية والأمن الوطني والاستخبارات والشؤون الداخلية.[74]

وشرعت بعض البلدان الأخرى في المنطقة أيضًا في إطلاق مبادرات مُقلقة قد تؤدي إلى إعادة تطبيق عقوبة الإعدام أو توسيع نطاق تطبيقها. وقد أيّدت بعض الحكومات توقيع عقوبة الإعدام باعتبارها أداة فعالة وضرورية لحماية السلامة العامة، في ظل سرديات أمنية تشوبها الأخطاء والمغالطات بهدف تصدير صورتها كحكومات قوية. ففي **بوركينا فاسو**، بعد إعلان السلطات العسكرية في نوفمبر/تشرين الثاني 2024 أنها تنظر في إعادة تطبيق عقوبة الإعدام،[75] اعتمد المجلس الوزاري مشروع قانون في 4 ديسمبر/كانون الأول لإدخال إصلاحات على قانون العقوبات بهدف إعادة تطبيق عقوبة الإعدام على مرتكبي جرائم مثل "الخيانة العظمى" و"الإرهاب" و"أعمال التجسس".[76] وبحلول نهاية عام 2025، كان يُعتقد أن مشروع القانون قيد انتظار اعتماد الجمعية التشريعية الانتقالية.2025.

وفي يونيو/حزيران، شكَّلت سلطات **تشاد** لجنة لمراجعة مسائل تتعلق بعقوبة الإعدام.[77] وكُلِّفَت اللجنة بإجراء دراسة شاملة لعقوبة الإعدام وتقييم الإطار القانوني المحلي في ضوء التزامات تشاد الدولية والنظر في إمكانية إعادة تطبيق عقوبة الإعدام وتقديم التوصيات إلى السلطات. وقد تشكَّلت اللجنة في ظل التوسع في الممارسات الاستبدادية في البلاد، التي تضمنت محاولات تقييد التظاهرات وقمعها بذريعة حفظ النظام العام.[78] وفي ظل هذه الظروف، أعربت منظمات المجتمع المدني عن قلقها حيال إمكانية استغلال عقوبة الإعدام في الانتقام من أصحاب الآراء المُعارِضة.[79]

وفي **زيمبابوي**، ترتب على عملية إعادة إصدار الأحكام في 2025 بعد إلغاء عقوبة الإعدام على الجرائم العادية في 2024 تخفيف جميع أحكام الإعدام القائمة واستبدالها بمجموعة من العقوبات البديلة. وسجلت منظمة العفو أيضًا صدور قرارات عفو وتخفيف أحكام إعدام في بوتسوانا، وجمهورية الكونغو الديموقراطية، وغامبيا، وغانا، وكينيا، ونيجيريا.

---

[68] مجلس حقوق الإنسان، "تقرير وطني مُقدَّم وفقًا لقراري مجلس حقوق الإنسان 5/1 و16/21: ليبيريا"، وثيقة الأمم المتحدة رقم A/HRC/WG.6/50/LBR/1، 21 أغسطس/آب 2025، https://docs.un.org/ar/A/HRC/WG.6/50/LBR/1

[69] رسالة من مدير قسم حماية حقوق الإنسان لدى وزارة العدل ردًا على منظمة العفو الدولية في 23 يناير/كانون الثاني 2026. في أرشيف منظمة العفو الدولية.

[70] The Nigerian Lawyer, "House of Reps Reverses Approval of Bills on Death Penalty, Immunity Removal", 27 March 2025, https://thenigerialawyer.com/house-of-reps-reverses-approval-of-bills-on-death-penalty-immunity-removal/

[71] Punch Nigeria, "Reps propose life jail for condemned pregnant women", 31 December 2025, https://punchng.com/reps-propose-life-jail-for-condemned-pregnant-women/

[72] Nigeria Democratic Report, "Lawmakers Propose Life Sentences Instead of Capital Punishment for Pregnant Women", 31 December 2025, https://www.ndr.org.ng/lawmakers-propose-life-sentences-instead-of-capital-punishment-for-pregnant-women/

[73] All Africa, "Nigeria: As Senate Holds Public Hearing on Death Penalty for Kidnappers...", 30 December 2025, https://allafrica.com/stories/202512300129.html; Federal Republic of Nigeria official Gazette, 22 April 2013, https://placng.org/lawsofnigeria/laws/terrorism_bill.pdf

[74] All Africa, "Nigeria: As Senate Holds Public Hearing on Death Penalty for Kidnappers..." (previously cited).

[75] Voice of America News, "Burkina wants to reinstate death penalty, government source says", 9 November 2024, https://www.voanews.com/a/7858302.html

[76] Amnesty International, "Burkina Faso: Plans to reinstate death penalty must be stopped", 5 December 2025, https://www.amnesty.org/en/latest/news/2025/12/burkina-faso-death-penalty/

[77] المرسوم رقم 82/PR/PM/MJDH/SE/SG/DGA/DLSA/2025، 23 يوليو/تموز 2025، في أرشيف منظمة العفو الدولية.

[78] منظمة العفو الدولية، حالة حقوق الإنسان في العالم: باب تشاد، 28 أبريل/نيسان 2025، https://www.amnesty.org/ar/documents/pol10/8515/2025/ar/

[79] The World Organisation Against Torture and the Chadian League for Human Rights, "Chad: Concerns over the creation of a commission to reinstate the death penalty", 18 August 2025, https://www.omct.org/en/resources/statements/chad-concerns-over-the-creation-of-a-commission-to-reinstate-the-death-penalty

الأمريكيتان

التوجهات على مستوى المنطقة

- بلغ عدد عمليات الإعدام في الولايات المتحدة أعلى مستوياته منذ عام 2009، بسبب ارتفاع عدد العمليات التي نُفِّذَت في ولاية فلوريدا.
- استأنفت أربع ولايات أمريكية تنفيذ عمليات الإعدام، في حين استمر عدد أحكام الإعدام الصادرة في جميع أنحاء البلاد في عكس اتجاهات تاريخية منخفضة.
- للعام السابع عشر على التوالي، كانت الولايات المتحدة الدولة الوحيدة في المنطقة التي تنفّذ عمليات إعدام. وظلت ترينيداد وتوباغو والولايات المتحدة الأمريكية الدولتان الوحيدتان في الأمريكيتين اللاتان عُلم بفرضهما أحكامًا جديدة بالإعدام.
- منحت حاكمة ولاية ألاباما الرأفة لأول مرة لشخص من أصحاب البشرة السوداء، كان محكومًا عليه بالإعدام، وكانت المرة الثانية التي يُمنَح فيها أي شخص الرأفة في الولاية منذ إعادة تطبيق عقوبة الإعدام في عام 1976.

البلد	عدد عمليات الإعدام المُسجَّلة في 2025	عدد أحكام الإعدام المُسجَّلة في 2025	عدد الأشخاص المعروف أنه محكوم عليهم بالإعدام بحلول نهاية عام 2025
أنتيغوا وباربودا	0	0	0
البرازيل (ألغت العقوبة بالنسبة للجرائم العادية فقط)	0	0	0
بربادوس	0	0	1
بيرو (ألغت العقوبة بالنسبة للجرائم العادية فقط)	0	0	0
بيليز	0	0	0
ترينيداد وتوباغو	0	1	38
تشيلي (ألغت العقوبة بالنسبة للجرائم العادية فقط)	0	0	0
جامايكا	0	0	0
جزر البهاما	0	0	0
دومينيكا	0	0	0
سانت فينسنت والغرينادين	0	0	1
سانت كيتس ونيفيس	0	0	0

البلد	عدد عمليات الإعدام المُسجَّلة في 2025	عدد أحكام الإعدام المُسجَّلة في 2025	عدد الأشخاص المعروف أنه محكوم عليهم بالإعدام بحلول نهاية عام 2025
سانت لوسيا	0	0	0
السلفادور (ألغت العقوبة بالنسبة للجرائم العادية فقط)	0	0	0
غرينادا	0	0	1
غواتيمالا (ألغت العقوبة بالنسبة للجرائم العادية فقط)	0	0	0
غيانا	0	0	24
كوبا	0	0	0
الولايات المتحدة[80]	47 في 11 ولاية: أريزونا (2) ألاباما (5) إنديانا (2) أوكلاهوما (2) تكساس (5) تينيسي (3) فلوريدا (19) كارولاينا الجنوبية (5) لويزيانا (1) ميسوري (1) ميسيسيبي (2)	23 في 8 ولايات: أريزونا (2) ألاباما (4) بنسلفانيا (1) تكساس (3) فلوريدا (5) كارولينا الشمالية (2) كاليفورنيا (5) ميسوري (1)	2,049، بينهم 47 امرأة في 28 ولاية قضائية[81] احتجزت 7 ولايات أكثر من 100 شخص: أريزونا (108) ألاباما (155) أوهايو (109) تكساس (169) فلوريدا (251) كارولاينا الشمالية (121) كاليفورنيا (580)

شكَّل الارتفاع غير المسبوق في عمليات الإعدام المُنفَّذة في ولاية أمريكية واحدة، وهي فلوريدا، ذروة الانتكاسات والتصريحات المقلقة التي جعلت عقوبة الإعدام في صلب سرديات أمنية تشوبها الأخطاء والمغالطات من أجل تحقيق مكاسب سياسية. وتُلقي هذه الانتكاسات بظلالها على التقدم المُحرَز بصدد تقييد استخدام هذه العقوبة القاسية، والذي رُصِد في أرجاء منطقة الأمريكيتين على عكس الولايات المتحدة؛ فقد استمرت الاتجاهات المنخفضة تاريخيًا لعدد أحكام الإعدام الجديدة وعدد الأشخاص الذين يعيشون تحت وطأة تهديد تنفيذ الإعدام بحقهم.

وقد نفذت سلطات فلوريدا أعلى عدد من عمليات الإعدام السنوية (19 عملية) سُجّل في الولاية منذ عام 1972، وهو العام الذي حكمت فيه المحكمة العليا في الولايات المتحدة بعدم دستورية قوانين عقوبة الإعدام السارية، وتلا هذا الحكم وقف تنفيذ عمليات الإعدام على مستوى البلاد.[82] وترتب على ارتفاع عمليات الإعدام المُنفَّذة في فلوريدا ارتفاع العدد الإجمالي للعمليات المُسجَّلة في البلاد لعام 2025 (47 عملية)، ليصل إلى أعلى مستوياته منذ عام 2009 (52 عملية).

[80] تستند الأرقام إلى رصد منظمة العفو الدولية للمعلومات التي نشرتها إدارات السجون والمحاكم ووسائل الإعلام في الولايات الأمريكية ذات الصلة.

[81] لا تزال ولاية نيو هامبشاير، التي أُلغِيت فيها عقوبة الإعدام في عام 2019، تحتجز شخصًا واحدًا محكومًا عليه بالإعدام. وذكر مركز معلومات عقوبة الإعدام أنه كان يوجد ثلاث نساء عابرات جنسيًا محكوم عليهن بالإعدام في ولايتي أوهايو وفلوريدا: https://deathpenaltyinfo.org/death-row/women

[82] Supreme Court of the United States, *Furman v. Georgia*, 408 U.S. 238 (1972).

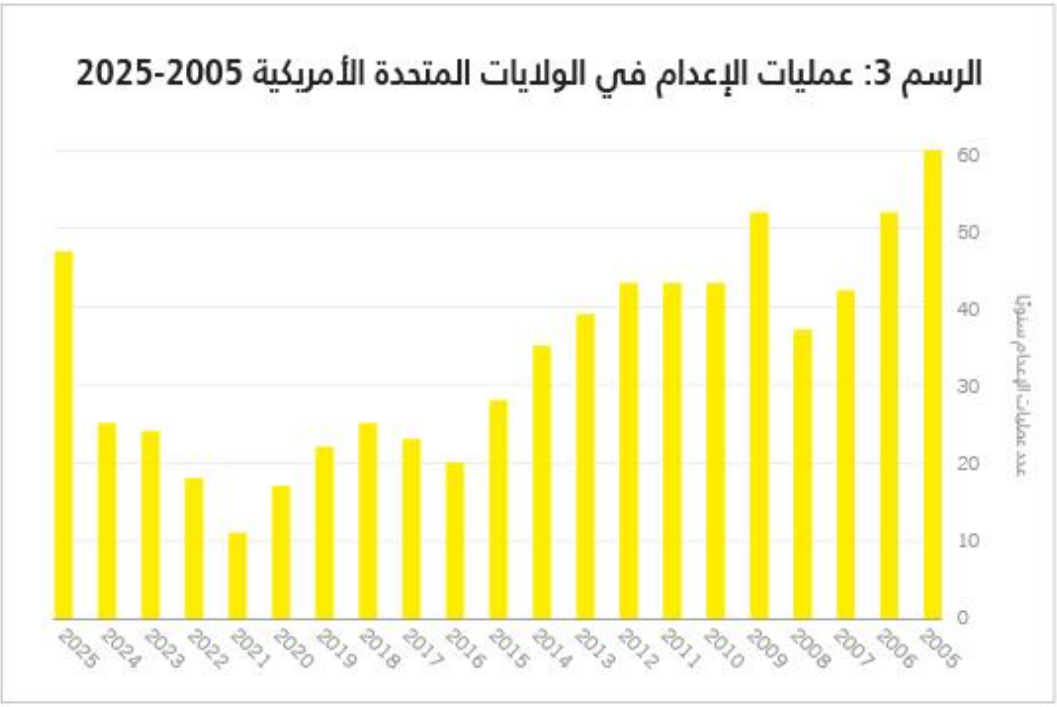

ونفذت 11 ولاية أمريكية عمليات إعدام في عام 2025، بزيادة ولايتين مقارنة بعام 2024 (تسع ولايات)، وست ولايات مقارنة بعام 2023 (خمس ولايات). واستأنفت ولايتا أريزونا وميسيسيبي تنفيذ عمليات الإعدام للمرة الأولى منذ عام 2022، بينما أعدمت ولاية لويزيانا أول شخص منذ عام 2010. ونفذت سلطات ولاية تينيسي عمليات إعدام للمرة الأولى منذ عام 2020، وذلك بعد طعونٍ قانونية ضد بروتوكول الحقن المميت المعتمد في الولاية وضد آلية الحصول على الأدوية المستخدمة في تنفيذ الإعدام.[83] وجاءت ولايات ألاباما وتكساس وكارولاينا الجنوبية بعد فلوريدا في قائمة الولايات الأمريكية التي سجلت أعلى أعداد لعمليات الإعدام؛ إذ نفذ كلٌّ منها خمس عمليات إعدام.

وكانت ألاباما ولويزيانا الولايتين الوحيدتين اللتين لجأتا إلى أسلوب الخنق بالغاز (بالحرمان من الأكسجين عن طريق تنفُّس النيتروجين) لتنفيذ الإعدام، حيث أعدمت الأولى أربعة أشخاص، والثانية شخصًا واحدًا، خلال العام. وكان ارتفاع عدد عمليات الإعدام المُنفَّذة في كارولاينا الجنوبية من عمليتين في 2024 إلى خمس عمليات في 2025 تطورًا ملحوظًا على وجه التحديد، بعدما استأنفت سلطات الولاية تنفيذ عمليات الإعدام في 2024 بالحقنة المميتة وأعدمت ثلاثة رجال رميًا بالرصاص في 2025.

وتُعارِض منظمة العفو الدولية جميع عمليات الإعدام بجميع أساليب تنفيذها معارضةً مطلقة، إلا أن تطبيق هذه الأساليب لإعدام الأشخاص يُظهِر مدى إصرار سلطات بعض الولايات على مواصلة تنفيذ عمليات الإعدام مهما كلف الأمر. وقد سعت ولايات عديدة إلى تعديل بروتوكولات الإعدام وتوفير معدات بديلة للبروتوكول الساري الخاص باستخدام الحقن المميت في محاولة للتحايل على الطعون القانونية التي أدت إلى توقف تنفيذ عمليات الإعدام.

ولم تنفذ سلطات ولايتي جورجيا ويوتا أي عمليات إعدام في عام 2025، على خلاف العام السابق.

وتراجع عدد أحكام الإعدام المُسجَّلة في الولايات المتحدة تراجعًا طفيفًا من 26 حكمًا في عام 2024 إلى 23 حكمًا في عام 2025، ليظل العدد متماشيًا مع الأعداد المنخفضة المُسجَّلة سنويًا منذ عام 2020 (بين 18 و26 حكمًا). وكان عدد الولايات الأمريكية التي أصدرت أحكام إعدام في عام 2025 أقل من عددها في عام 2024؛ إذ انخفض العدد من 11 ولاية إلى ثماني ولايات. ولم يُسجَّل صدور أي أحكام جديدة بالإعدام في ولايات أوهايو وأيداهو وتينيسي ولويزيانا وميسيسيبي ونيفادا، بينما حُكِم على أشخاص بالإعدام في ولايات بنسلفانيا وكارولاينا الشمالية وميزوري للمرة الأولى بعد توقُّفها. وشكَّلت أحكام الإعدام الصادرة في ولايات ألاباما (أربعة) وفلوريدا (خمسة) وكاليفورنيا (خمسة) ثلثي إجمالي عدد الأحكام تقريبًا.

وللمرة الأولى، تراجع إجمالي العدد المُسجَّل للأشخاص المحكوم عليهم بالإعدام في الولايات المتحدة بحلول نهاية عام 2025 إلى أقل من 2,000، نتيجة لتخفيف الأحكام ووفاة بعض المحكومين لأسباب طبيعية.

[83] The Tennessean, "Tennessee has paid $600,000 for lethal injection drugs, but specific details remain secret", 20 March 2025, https://eu.tennessean.com/story/news/crime/2025/03/20/tennessee-death-row-lethal-injection-pentobarbital/82517783007

عقوبة الإعدام في الولايات المتحدة الأمريكية

حتى نهاية عام 2025، كانت قد ألغت 23 ولاية من الولايات الأمريكية عقوبة الإعدام بالنسبة لجميع الجرائم، من بينها 11 ولاية منذ بداية الألفية.[84]

من بين الـ 27 ولاية المتبقية، لم تنفذ ولايات أوريغون وأيداهو وبنسلفانيا وكاليفورنيا وكنتاكي وكنساس ومونتانا ونورث كارولاينا ونيفادا ووايومنغ (عشر ولايات أو 37% من جميع الولايات التي أبقت على عقوبة الإعدام في القانون) عمليات إعدام منذ عشرة أعوام على الأقل، بينما واصلت أوريغون وبنسلفانيا وكاليفورنيا التزامها بأوامر حكامها بوقف تنفيذ عمليات الإعدام.

لم تُسجّل أي عمليات إعدام على المستوى الفيدرالي. وفي ظل إدارة ترامب الأولى، استُؤنِفت عمليات الإعدام مع تنفيذ 13 حكمًا بالإعدام بين يوليو/تموز 2020 ويناير/كانون الثاني 2021، بعد توقف دام 17 عامًا. وخفّف الرئيس بايدن، في نهاية فترته الرئاسية في أواخر عام 2024، 37 من أصل 40 حكمًا بالإعدام صدرت بموجب القانون الفيدرالي، بينما لم تنفذ السلطات العسكرية الأمريكية أي عمليات إعدام منذ عام 1961.

وخارج الولايات المتحدة الأمريكية، كانت **ترينيداد وتوباغو** البلد الوحيد في المنطقة المعروف بإصدار أحكام إعدام في 2025 (حكم إعدام واحد في المجمل).

وثمة ثمانية بلدان أخرى لا تزال تبقي على عقوبة الإعدام بالنسبة للجرائم العادية وهي أنتيغوا وبربودا وبيليز وجامايكا وجزر البهاما ودومينيكا وسانت كيتس ونيفيس وسانت لوسيا وكوبا؛ ولكنها لم تحتجز أي شخص تحت حكم الإعدام ولم تصدر أي أحكام إعدام جديدة. وواصلت كل من سانت فينسنت والغرينادين وغرينادا احتجاز شخص واحد محكوم عليه بالإعدام في كل بلد، لكن لم يكن بالإمكان تنفيذ هذه الأحكام بسبب المعايير القضائية المعمول بها في كلا البلدين التي تحظر تنفيذ حكم الإعدام بعد مرور خمسة أعوام على صدوره.[85]

وظلت ترينيداد وتوباغو البلد الوحيد في المنطقة الذي أبقى على عقوبة الإعدام الإلزامية بالنسبة لجرائم القتل؛ إذ يُحتَجَز 58% من الأشخاص البالغ عددهم 65 المعروف أنه محكوم عليهم بالإعدام على مستوى المنطقة خارج الولايات المتحدة الأمريكية. ومن بين 38 شخصًا محكوم عليهم بالإعدام في ترينيداد وتوباغو، كان 20 منهم في انتظار تنفيذ حكم إعدامهم منذ أكثر من خمسة أعوام؛ وبالتالي، لا يمكن تنفيذ أحكام الإعدام الصادرة بحقهم.[86]

وفي **بربادوس**، استمر تنفيذ عملية إعادة إصدار الأحكام التي وُضِعَت بعد إلغاء عقوبة الإعدام الإلزامية في عام 2018؛[87] ففي أكتوبر/تشرين الأول، أعيدت محاكمة رجل واحد وحُكم عليه بالسجن لمدة 1,859 يومًا، مع احتساب الوقت الذي قضاه بالفعل والتأخير الذي حصل خلال عملية إعادة إصدار الحكم.[88] وأفادت المعلومات التي تلقتها منظمة العفو الدولية بأنه كان يوجد رجل آخر في انتظار إعادة الحكم عليه في نهاية العام؛ إذ كان يستأنف حكمًا بإعدامه في وقت تعديل القانون.

وأعلنت حكومتا **غرينادا** و**غيانا** عن اعتزامهما بدء المشاورات بشأن إلغاء عقوبة الإعدام خلال الاستعراض الدوري الشامل لبلديهما في مايو/أيار 2025. وقد أعلنت حكومة غرينادا اعتزامها بدء مشاورات عامة، نظرًا إلى إدراكها لأهمية المسألة والحاجة إلى إجراء حوار وطني شامل.[89] وذكر وفد غيانا أنه سيجري تناول عقوبة الإعدام في إطار عمل لجنة إصلاح الدستور عن طريق عقد مشاورات على المستوى الوطني.[90]

وعلى مدار عام 2025، عقدت اللجنة الحكومية المتخصصة التي شكَّلتها حكومة **بيرو** في أواخر عام 2024 جلسات استماع في أرجاء البلاد حول مقترحات لتوسيع نطاق تطبيق عقوبة الإعدام ليشمل المعاقبة على اغتصاب الأطفال.[91] ومع إقرار اللجنة الحكومية بالمخاوف القائمة بشأن الفاعلية المتصورة لعقوبة الإعدام، أوصت وزارة العدل وحقوق الإنسان بالنظر في إجراء إصلاحات دستورية تتيح تطبيق عقوبة الإعدام على مغتصبي الأطفال، وتجريم الابتزاز و"الإرهاب الحضري" [الإرهاب في المدن] باعتبارهما "خيانة"، وهي جريمة يُعاقَب عليها بالإعدام بالفعل

[84] ولايات إلينوي وديلاوير وفيرجينيا وكولورادو وكونيكتيكت وماريلاند ونيو جيرسي ونيو مكسيكو ونيو هامبشاير ونيويورك وواشنطن. وألغت مقاطعة كولومبيا أيضًا عقوبة الإعدام.

[85] تماشيًا مع المعيار الذي وضعته اللجنة القضائية لمجلس الملكة في قضية *برات ومورغان ضد النائب العام في جامايكا* (37 UKPC) (1993).

[86] Trinidad Express, "PM: Hangings can't happen at this time", 16 May 2025, https://trinidadexpress.com/news/local/pm-hangings-can-t-happen-at-this-time/article_ba89fc65-273e-4daa-830f-7c3d97971195.html

[87] Caribbean Court of Justice, *Jabari Sensimania Nervais v. The Queen* and *Dwayne Omar Severin v. The Queen* (CCJ 19 (AJ)), 2018.

[88] Supreme Court of Barbados, High Court Criminal Division, *Tyrone Dacosta Cadogan v. The Queen*, CRMA0016 of 2005, delivered on 31 October 2025.

[89] مجلس حقوق الإنسان، تقرير الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل – غرينادا، وثيقة الأمم المتحدة رقم A/HRC/60/14، 2 يوليو/تموز 2025، الفقرة 60.

[90] مجلس حقوق الإنسان، تقرير الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل – غيانا، وثيقة الأمم المتحدة رقم A/HRC/60/16، 24 يونيو/حزيران 2025، الفقرة 51.

[91] تشكَّلت اللجنة بموجب القرار الوزاري رقم JUS-2024-0319 بتاريخ 14 ديسمبر/كانون الأول 2024.

بموجب المادة 140 من الدستور. وفي الفترة التي سبقت الانتخابات العامة لعام 2026، اقترح ما لا يقل عن أربعة أحزاب سياسية صراحةً تطبيق عقوبة الإعدام والانسحاب من الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان لتطبيق هذه العقوبة القاسية.

وفي خطوة نادرة، طلب النائب العام في **سانت كيتس ونيفيس** في يوليو/تموز توقيع عقوبة الإعدام على رجل يُحاكَم بتهمة القتل، ولكنه تراجع عن طلبه في 25 سبتمبر/أيلول، وذكر أن "تطبيق عقوبة الإعدام قد يقوض نيتنا الحسنة [أمام شركائنا]"، ويهدد [استمرارية] التمويل ويقيّد التعاون الفني الذي تستفيد منه منظومة العدالة في البلاد حاليًا ويُتوقَع أن تواصل الاستفادة منه. [...] ومن ثم، خَلُصْتُ إلى أن الاستمرار في تصنيف هذه القضية كقضية تستوجب توقيع عقوبة الإعدام لا يخدم الصالح العام على النطاق الأشمل".[92]

وفي **الولايات المتحدة**، وقّع الرئيس دونالد ترامب في يوم تنصيبه لولاية رئاسية ثانية، أول الأمرين التنفيذيين اللذين يتضمنان تأييدًا للتوسع في تطبيق عقوبة الإعدام لحماية الناس من "عنف المغتصبين والقتلة والوحوش" وتعهُدًا بدعم أي جهود "للإبقاء على عقوبة الإعدام في الولايات".[93] ويُحدَّد في الأمر التنفيذي مسار عمل لإدارته بشأن العدالة الجنائية، بينما غلبت نبرة تحريضية على المناقشات العامة في أرجاء البلاد حول قضايا الجريمة والعدالة طوال العام.

وسارت المدعية العامة الأمريكية بام بوندي على النهج نفسه بإصدارها مذكرة لجميع موظفي وزارة العدل، أعلنت فيها إلغاء قرار وقف تنفيذ عمليات الإعدام الصادر في عهد إدارة الرئيس بايدن على الفور، وأمرت المدعين الفيدراليين بطلب توقيع عقوبة الإعدام في جميع القضايا الممكنة.[94] وواصلت هذا النهج بإصدارها تصريحًا لنقل جون هانسون في 1 مارس/آذار إلى أوكلاهوما، حيث كان قد صدر بحقه حكم بالإعدام بموجب قانون الولاية. وكان جون هانسون يقضي حكمًا بالسجن مدى الحياة داخل منشأة فيدرالية وقد رفضت إدارة الرئيس بايدن نقله. وقد طلب المدعي العام للولاية، غينتنر دروموند، نقله في نفس اليوم الذي صدر فيه أول أمر تنفيذي رئاسي، وأعرب عن تقديره مرارًا وتكرارًا لدور إدارة ترامب في تسهيل الإعدام.[95] ولم يعلم محامو جون هانسون بنقله إلا بعد إتمام عملية النقل.[96]

وساهمت التوجيهات التي أصدرها الرئيس ترامب في عام 2025 بشأن عقوبة الإعدام في انتشار معلومات غير دقيقة ومضللة حول الجرائم، ما أحدث أثرًا متفاقمًا على مستوى البلاد، وأعطى صورة خاطئة عن أن عقوبة الإعدام تمتلك تأثير ردع فريد من نوعه. وكان حاكم ولاية فلوريدا، رون دي سانتيس، الذي من المقرر أن تنتهي فترة ولايته الأخيرة في يناير/كانون الثاني 2027، من بين المسؤولين الآخرين الذين شجعوا على نشر هذا التصور الخاطئ حول عقوبة الإعدام وربط خلال تصريحاته بين العدد غير المسبوق لعمليات الإعدام التي وافق على تنفيذها وبين تحقيق العدالة وردع الجريمة.[97]

واعتمدت العديد من الولايات الأمريكية تعديلات تشريعية إما لتسهيل السبل أمام تطبيق عقوبة الإعدام أو التوسع في تطبيقها. فقد أورد مركز معلومات عقوبة الإعدام في تقريره السنوي إقرار 17 مشروع قانون في ثماني ولايات، وهو ضعف عدد المشاريع التي أُقرّت في عام 2024.[98] وأجرى مسؤولو ولايات أركانساس وأيداهو وفلوريدا وكارولاينا الشمالية ولويزيانا تعديلات على بروتوكولات الإعدام، بينما وافقت سلطات ولايات أركانساس وتكساس ولويزيانا على مشاريع قوانين تتعلق بسرية تنفيذ عمليات الإعدام أو المعلومات ذات الصلة. وأدرجت أركانساس وأوكلاهوما وأيداهو وفلوريدا في قوائمها المزيد من الجرائم أو الظروف التي يمكن أن تستوجب توقيع عقوبة الإعدام.[99]

وعلى نحو أكثر إيجابية، أجرت سلطات ولاية جورجيا تعديلات على بعض التشريعات لتعزز إجراءات حماية الأشخاص الذين يواجهون عقوبة الإعدام، ومن بينهم الأشخاص ذوو الإعاقات الذهنية، ما جعل المعيار القانوني المُطبَّق في

---

[92] Eastern Caribbean Supreme Court, High Court of Justice, in the Federation of St.Christpher & Nevis, *Director of Public Prosecutions v. Trevern Edwards*, Case SKNHCR 2023/0067 & 0071 – joined, para.2, https://www.eccourts.org/judgment/director-of-public-prosecutions-v-trevern-edwards

[93] The White House, "Restoring the death penalty and protecting public safety", 20 January 2025, https://www.whitehouse.gov/presidential-actions/2025/01/restoring-the-death-penalty-and-protecting-public-safety/;

The White House, "Fact Sheet: President Donald J. Trump Directs the Enforcement of Death Penalty Laws in the District of Columbia", 25 September 2025, https://www.whitehouse.gov/factsheets/2025/09/fact-sheet-president-donald-j-trump-directs-the-enforcement-of-death-penalty-laws-in-the-district-of-columbia

[94] Among other examples, Office of the Attorney General, Memorandum for all department employees of 5 February 2025, https://www.justice.gov/ag/media/1388561/dl

[95] Oklahoma Attorney General Gentner Drummond, "Convicted killer transferred to Oklahoma from Louisiana to face death sentence", 2 March 2025, https://oklahoma.gov/oag/news/newsroom/2025/march/convicted-killer-transferred-to-oklahoma-from-louisiana-to-face-death-sentence.html

[96] Amnesty International, USA: State set to execute federal transferee: John Hanson (AMR 51/9425/2025), 22 May 2025, https://www.amnesty.org/en/documents/amr51/9425/2025/en

[97] WUSF, "Gov. Ron DeSantis says executions are about justice amid modern-era record", 4 November 2025, https://www.wusf.org/politics-issues/2025-11-04/gov-desantis-says-executions-about-justice-amid-modern-era-record

[98] Death Penalty Information Centre, "The Death Penalty in 2025", December 2025, https://deathpenaltyinfo.org/research/analysis/reports/year-end-reports/the-death-penalty-in-2025

[99] Death Penalty Information Center, "The Death Penalty in 2025 – Legislation", للاطلاع على جميع الإجراءات المُتَّخذة، انظروا https://deathpenaltyinfo.org/research/analysis/reports/year-end-reports/the-death-penalty-in-2025/legislation

الولاية متماشيًا مع المعايير القانونية المعمول بها على مستوى البلاد.[100] وفي كاليفورنيا، أُقِرّ مشروع قانون لحظر تطبيق عقوبة الإعدام في الحالات التي يثبُت فيها وقوع أي انتهاك للحظر المفروض على التمييز بموجب قانون العدالة العرقية.[101]

وواصلت منظمة العفو الدولية توثيق انتهاكات حقوق الإنسان في عدة حالات لأشخاص على وشك تنفيذ إعدامهم في الولايات المتحدة. على سبيل المثال لا الحصر، كاد ديفيد روبرتس أن يُعدم في ألاباما في 21 أغسطس/آب، على الرغم من تشخيص أطباء السجن له بالفصام البارانويدي، مع ظهور أعراض شديدة عليه كالذهان والأوهام والهلوسات. وأمر قاضي إحدى محاكم الولاية بوقف مؤقت لتنفيذ الإعدام، ريثما يخضع لتقييم نفسي، بعدما قدم محاموه التماسًا يفيد بأنه غير مؤهل لمواجهة تنفيذ الإعدام.[102] وفي ميزوري، أثرت المخاوف القانونية والأدلة على سوء تصرف أحد أعضاء هيئة المحلفين، والتي لم يُطعن فيها بشكل كافٍ من قبل محامي الدفاع خلال المحاكمة، على قضية لانس شوكلي، الذي نُفذ حكم الإعدام بحقه في أكتوبر/تشرين الأول.[103]

وفي 28 فبراير/شباط، منحت حاكمة ولاية ألاباما كاي آيفي الرأفة لروكي مايرز وخففت حكم الإعدام الصادر بحقه.[104] وكان أول رجل وأول شخص من أصحاب البشرة السوداء المحكوم عليهم بالإعدام في ألاباما، يتلقى الرأفة منذ إعادة تطبيق عقوبة الإعدام في عام 1976. وقد أمضى روكي مايرز، الذي يعاني من إعاقة ذهنية، أكثر من 30 عامًا في قسم المحكوم عليهم بالإعدام؛ إذ أدانته هيئة من المحلفين، كان كل أعضائها تقريبًا من أصحاب البشرة البيضاء، وحكمت عليه بالسجن مدى الحياة دون إمكانية الإفراج المشروط عنه، لاتهامه بقتل جارته البيضاء. وقد رفض القاضي قرار هيئة المحلفين وأصدر بحق مايرز حكمًا بالإعدام، وهي ممارسة لم تَعُد قانونية اليوم في ألاباما. ولم تتوفر أي أدلة تربطه بمسرح جريمة القتل، وشابت الشهادات الرئيسية ضده تناقضات ومزاعم حول ممارسة ضغوط من جانب الشرطة. وقد تخلى المحامي المُعيَّن للدفاع عنه في جلسات استئناف حكم الإدانة، عن قضيته دون تقديم أي إخطار، ولم يتمكن مايرز بالتالي من الالتزام بالمواعيد النهائية المهمة لتقديم الاستئناف.[105] وكانت الولاية قد شرعت في التجهيز لتنفيذ إعدامه حينما كان يجري النظر في طلب الرأفة.

ولا يزال تنفيذ عمليات الإعدام متوقفًا في ولاية أوهايو، إذ استمر حاكم الولاية، مايك ديواين، في إصدار قرارات بإرجاء تنفيذ عمليات إعدام أخرى، "بسبب استمرار المشكلات المتعلقة بموافقة موردي الأدوية على توفير العقاقير لإدارة إعادة التأهيل والإصلاح في ولاية أوهايو، بموجب بروتوكول الإدارة، بدون تعريض سكان الولاية الآخرين للخطر".[106]

ظل خمسة رجال يواجهون محاكمة الإعدام أمام لجان عسكرية جائرة في القاعدة البحرية الأمريكية في خليج غوانتنامو بكوبا.[107]

وبحسب البيانات الواردة من مركز معلومات عقوبة الإعدام، بُرِّئَت رسميًا ساحة رجل واحد كان محكومًا عليه بالإعدام في أوهايو، بعد إسقاط التهم المُوجَّهة إليه بسبب سوء تصرف هيئة الادعاء.[108] وارتفع العدد الإجمالي المُسجَّل منذ عام 1973 لحالات التبرئة إلى 202 حالة.[109]

---

[100] Georgia General Assembly, HB 123, Session 2025–2026, https://www.legis.ga.gov/legislation/69497

[101] California Legislative Information, AB–1071 Criminal procedure: discrimination, https://leginfo.legislature.ca.gov/faces/billTextClient.xhtml?bill_id=202520260AB1071&search_keywords=%22death+penalty%22

[102] Amnesty International, USA: Further Information: Alabama stay of execution holds: David Roberts (AMR 51/0249/2025), 2 September 2025, https://www.amnesty.org/en/documents/amr51/0249/2025/en

[103] Amnesty International, USA: Missouri conducts its first execution of 2025 (AMR 51/0403/2025), 15 October 2025, https://www.amnesty.org/en/documents/amr51/0403/2025/en

[104] Amnesty International USA, "Commuting Death Sentence Is Step Toward Justice for Rocky Myers", 28 February 2025, https://www.amnestyusa.org/press-releases/commuting-death-sentence-is-step-toward-justice-for-rocky-myers

[105] Amnesty International, "Rocky Myers: Three decades on Alabama's death row, seeking justice" (ACT 50/4408/2021), 10 July 2021, https://www.amnesty.org/en/documents/act50/4408/2021/en

[106] Office of the Governor of Ohio, "Governor DeWine Issues Reprieves", 10 October 2025, https://governor.ohio.gov/media/news-and-media/governor-dewine-issues-reprieves-10-10-2025

[107] Office of Military Commissions Website, Office of Military Commissions Cases, 9/11: Khalid Shaikh Mohammad et al. (2) and USS Cole: Abd al-Rahim Hussein Muhammed Abdu Al-Nashiri (2). ومن بين المتهمين الخمسة في قضية هجمات 11 سبتمبر/أيلول، تبيَّن أن حالة رمزي بن الشيبة لا تؤهله للمثول أمام المحكمة في عام 2023.

[108] Death Penalty Information Center, "Ohio Prosecutors Dismiss Case Against Elwood Jones Nearly 30 Year After Wrongful Conviction", 17 December 2025, https://deathpenaltyinfo.org/ohio-prosecutors-dismiss-case-against-elwood-jones-nearly-30-year-after-wrongful-conviction

[109] Death Penalty Information Center, Innocence Database, available at https://deathpenaltyinfo.org/facts-and-research/data/innocence

أوروبا وآسيا الوسطى

التوجهات على مستوى المنطقة

- لم يُسجَّل صدور أي أحكام بالإعدام أو تنفيذ أي عمليات إعدام في أوروبا وآسيا الوسطى.
- استمرت روسيا وطاجيكستان في الالتزام بوقف تنفيذ عمليات الإعدام.
- أعلنت المحكمة الدستورية في قيرغيزستان عدم دستورية المحاولات الرامية إلى إعادة تطبيق عقوبة الإعدام في البلاد.

البلد	عدد عمليات الإعدام المُسجَّلة في 2025	عدد أحكام الإعدام المُسجَّلة في 2025	عدد الأشخاص المعروف أنه محكوم عليهم بالإعدام بحلول نهاية عام 2025
بيلاروس	0	0	1+
روسيا	0	0	0
طاجيكستان	0	0	0

لم تشهد أوروبا وآسيا الوسطى صدور أي أحكام بالإعدام أو تنفيذ أي عمليات إعدام.

ففي **بيلاروس**، كان عام 2025 أول عام لا ترصد فيه منظمة العفو الدولية صدور أي أحكام جديدة بالإعدام ولا تنفيذ أي عمليات إعدام، منذ أن تولى الرئيس ألكسندر لوكاشينكو منصبه في عام 1994. ومع ذلك، لم يتسنَ للمنظمة التأكُد من أعداد الأشخاص المعروف أنه محكوم عليهم بالإعدام في البلاد؛ نظرًا إلى تنفيذ السلطات لأحكام الإعدام في سرية تامة وعدم استجابتها لطلبات المنظمة بالحصول على أي معلومات.

وبحلول نهاية الفترة المشمولة بالتقرير، كان لا يزال مصير ومكان وجود رجلين أيدت المحكمة العليا الحكم بإعدامهما في 2020 و2024، طي المجهول.[110] استنادًا إلى هذه المعلومات، تعتقد منظمة العفو الدولية أنه كان هناك شخص واحد على الأقل محكومًا عليه بالإعدام في بيلاروس في نهاية عام 2025.[111]

وفي الوقت ذاته، اعتمدت ثلاث جماعات معارضة في المنفى مذكرة بشأن إلغاء عقوبة الإعدام في 17 يونيو/حزيران 2025؛ ولهذه الجماعات صِلات بسفيتلانا تيخانوفسكايا، وهي المرشحة السابقة في الانتخابات الرئاسية لعام 2020 المشكوك في نزاهة نتائجها.[112] وكانت هذه المبادرة بمثابة التزام تتطلع المجموعات الثلاث بموجبه إلى إجراء تغييرات دستورية وتشريعية من أجل الإلغاء التام لعقوبة الإعدام في بيلاروس.

وفي **قيرغيزستان**، قضت المحكمة الدستورية في 10 ديسمبر/كانون الأول بأن المقترح المُقدَّم من رئيس البلاد، صدير جاباروف، بشأن إعادة تطبيق عقوبة الإعدام ينتهك الحق الدستوري في الحياة والتزامات قيرغيزستان المُلزِمة بصفتها من الدول الأطراف في البروتوكول الاختياري الثاني المُلحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والذي يهدف إلى إلغاء عقوبة الإعدام.[113] وقد رأى القضاة أيضًا أن المقترح لا يمكن طرحه للتصويت عليه في استفتاء ولا يمكن تنفيذه ويجب بالتالي التراجع عنه بالكامل.[114] ويأتي قرار المحكمة بعد إعلان الرئيس بشأن تعديلات دستورية مُقترَحة لإعادة تطبيق عقوبة الإعدام على مرتكبي الجرائم ضد النساء والأطفال، وتقديمه طلبًا

---

110 Human Rights Center Viasna, "'Between life and getting shot': the history of the death penalty in Belarus over the past five years", 10 October 2025, https://dp.spring96.org/en/news/118865

111 See Human Rights Center Viasna, "'Between life and getting shot': the history of the death penalty in Belarus over the past five years", 10 October 2025, https://dp.spring96.org/en/news/118865; Human Rights Center Viasna, "Condemned prisoner's death date revealed more than a year after the execution", 17 February 2023, https://spring96.org/en/news/110810

112 Council of Europe, "Belarusian democratic forces adopt a memorandum to abolish the death penalty in Belarus", 19 June 2025, https://www.coe.int/en/web/portal/-/belarusian-democratic-forces-adopt-a-memorandum-to-abolish-the-death-penalty-in-belarus-1?utm_source=chatgpt.com

113 Kaktus Media, Решение Конституционного суда о смертной казни. МИД сделал заявление, 11 December 2025, https://kaktus.media/doc/536857_reshenie_konstitycionnogo_syda_o_smertnoy_kazni._mid_sdelal_zaiavlenie.html

114 Kaktus Media, Решение Конституционного суда о смертной казни. МИД сделал заявление (previously cited).

رسميًا إلى المحكمة العليا للنظر في قانونية هذه التعديلات؛ وذلك في أعقاب حادثة تعرضت فيها فتاة في السابعة عشرة من عمرها للاختطاف والاغتصاب والقتل في سبتمبر/أيلول 2025.[115]

[115] Constitution Net, Reinstating the death penalty in the Constitution: Kyrgyzstan at a Constitutional Crossroads, 29 December 2025, https://constitutionnet.org/news/voices/reinstating-death-penalty-constitution-kyrgyzstan-constitutional-crossroads

الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

التوجهات على مستوى المنطقة

- نفذت السلطات الإيرانية أكثر من 2,000 عملية إعدام، وهو أعلى عدد تُسجِّله منظمة العفو الدولية في إيران منذ عام 1981، حيث لا تزال عقوبة الإعدام تُستَخدَم باعتبارها أداة للترهيب والقمع.
- بلغ العدد السنوي لعمليات الإعدام المُنفَّذة في المملكة العربية السعودية أعلى مستوياته على الإطلاق، بينما ارتفع عددها في الكويت بثلاثة أضعاف تقريبًا، مقارنةً بالعدد المُسجَّل في عام 2024.
- استأنفت سلطات الإمارات العربية المتحدة تنفيذ عمليات الإعدام للمرة الأولى منذ عام 2021.
- كان تنفيذ عمليات الإعدام في العراق متوقفًا إلى حد كبير، إذ أُجِيزَت مراجعة حالات الإعدام بموجب تعديلات تشريعية جديدة، بينما أيَّد مجلس الوزراء اللبناني مشروع قانون يرمي إلى إلغاء عقوبة الإعدام.

البلد	عدد عمليات الإعدام المُسجَّلة في 2025	عدد أحكام الإعدام المُسجَّلة في 2025	عدد الأشخاص المعروف أنه محكوم عليهم بالإعدام بحلول نهاية عام 2025
الأردن	0	6+	200+
إسرائيل	0	0	0
الإمارات العربية المتحدة	3	3	+
إيران	2,159+[116]	+	+
البحرين	0	1	26[117]
تونس	0	18+	165+
الجزائر	0	11	273+
سوريا	0	1+	+
العراق	+	79+	8,000+
عُمان	0	0	+
فلسطين (دولة فلسطين)[118]			
قطر	0	4+	+
الكويت	17	15	+
لبنان	0	1	57+

[116] جمعت منظمة العفو الدولية على مدار العام تقارير عن عمليات الإعدام في إيران، وذلك من خلال العمل بتعاون وثيق مع مركز عبد الرحمن برومند، وهو منظمة حقوقية، بالاعتماد على مجموعة من المصادر، تشمل تقارير رسمية صادرة عن السلطات الإيرانية، فضلًا عن تقارير منظمات حقوقية مقرّها خارج إيران ولديها إمكانية الوصول إلى أشخاص رهن الاحتجاز، وعائلات من أُعدموا، وغيرها من المصادر المطلعة التي حُجبت هوياتها وانتماءاتها لأسباب أمنية. وقد جرى التحقق من هذه التقارير من خلال المقارنة بينها لضمان موثوقيتها وتجنّب الازدواجية. وتشمل هذه المنظمات الحقوقية: حملة الناشطين البلوش؛ منظمة حال وش البلوشية لحقوق الإنسان؛ وكالة أنباء نشطاء حقوق الإنسان؛ منظمة حقوق الإنسان إيرانية؛ شبكة كردستان لحقوق الإنسان؛ ومنظمة كردبا لحقوق الإنسان. كما تلقت منظمة العفو الدولية معلومات غير منشورة من منظمة حال وش البلوشية لحقوق الإنسان، ومنظمة حقوق الإنسان الإيرانية، وشبكة كردستان لحقوق الإنسان بشأن تقارير عن عمليات إعدام حققت فيها هذه المنظمات خلال عام 2025. وفي إطار منهجية منظمة العفو الدولية في جمع ومراجعة تقارير عمليات الإعدام الصادرة عن هذه المنظمات، حصلت المنظمة على معلومات إضافية بشأن منهجيات عملها. وعلى غرار منهجيتها في جمع ومراجعة تقارير عمليات الإعدام في إيران خلال عام 2024 والأعوام السابقة، ونظرًا لاتساع نطاق عمليات الإعدام في عشرات السجون في مختلف أنحاء البلاد، لا تستطيع منظمة العفو الدولية التحقيق بشكل مستقل عبر مصادر أولية في كل حالة من حالات الإعدام المبلّغ عنها، بل تعتمد على تجميع المعلومات الواردة من منظمات موثوقة ومقارنتها، حيث تتمتع كل منها بإمكانية الوصول إلى مصادر مختلفة داخل إيران. وفي عدد محدود من الحالات، وثّقت منظمة العفو الدولية عمليات الإعدام استنادًا إلى مصادر مباشرة، بما في ذلك عائلات الضحايا ومحاموهم، كما راجعت الأحكام القضائية.

[117] Bahrain Center for Human Rights, “Statement on the Death Penalty in Bahrain”, 10 October 2025, https://bahrainrights.net/?p=137208

[118] الأرقام غير متوفّرة بسبب الصراع.

البلد	عدد عمليات الإعدام المُسجَّلة في 2025	عدد أحكام الإعدام المُسجَّلة في 2025	عدد الأشخاص المعروف أنه محكوم عليهم بالإعدام بحلول نهاية عام 2025
ليبيا	0	13+[119]	+
مصر	23	492[120]	+
المغرب/الصحراء الغربية	0	1	63
المملكة العربية السعودية	356+	+	98+
اليمن	51+	94+	+

استغلت حكومات منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا عقوبة الإعدام باعتبارها أداةً للتضييق على المعارضة وقمع كل من يمثلون تهديدات حقيقية أو مفترضة للأمن الوطني، في ظل تجدُّد السياسات العقابية المتعلقة بالمخدرات واستمرار انتهاكات ضمانات الحماية والقيود المفروضة على تطبيق عقوبة الإعدام، والمُحدَّدة بموجب القانون الدولي والمعايير الدولية.

فقد شكَّل الارتفاع الهائل الذي شهده عدد عمليات الإعدام المُسجَّلة في إيران (2,159 عملية)، السبب الرئيسي وراء ارتفاع إجمالي العمليات في المنطقة (من 1,442 عملية على الأقل في 2024 إلى 2,611 عملية على الأقل في 2025). وسجلت بلدان عديدة أخرى أيضًا ارتفاعًا مقلقًا في عدد عمليات الإعدام، إذ تجاوزت السلطات السعودية في عام 2025 الرقم القياسي المرتفع الذي سُجّل في عام 2024 (من 345 عملية على الأقل إلى 356 على الأقل). وارتفع عدد عمليات الإعدام المُنفَّذة في الكويت ثلاثة أضعاف تقريبًا من ست عمليات في 2024 إلى 17 عملية، بينما ازدادت في مصر بنحو ضعفين من 13 إلى 23 عملية. وفي اليمن، ارتفع العدد السنوي بأكثر من الثلث من 38 عملية على الأقل إلى 51 عملية على الأقل.

من إجمالي العدد المُسجَّل البالغ 2,611، كان عدد عمليات الإعدام المُنفَّذة على خلفية جرائم متعلقة بالمخدرات صادمًا حيث بلغ 1,240 (أي 47%)، ويُحظَر توقيع عقوبة الإعدام للمعاقبة على هذه الجرائم بموجب القانون الدولي والمعايير الدولية.

وقد نفّذت سلطات الإمارات العربية المتحدة أولى عمليات الإعدام منذ عام 2021. ولم يُسجَّل تنفيذ أي عمليات إعدام في عُمان وسوريا اللتان نفذتا بعضها في عام 2024، ولا في ليبيا حيث نُفِّذَت آخر عملية إعدام تمكنت منظمة العفو الدولية من تأكيدها في عام 2010. ولم تتمكن المنظمة من التأكُّد من تنفيذ عمليات إعدام في دولة فلسطين.

وصل عدد أحكام الإعدام المُسجَّلة إلى 743 حكمًا. وقد لُوحِظَت أبرز الفروق في الأعداد في مصر مقارنةً بأعداد عام 2024، حيث ارتفع العدد الإجمالي المُسجَّل بأكثر من الثلث (من 365 حكمًا على الأقل إلى 492 حكمًا على الأقل)؛ وفي اليمن، حيث انخفض العدد بنسبة 38% (من 152 حكمًا على الأقل إلى 94 حكمًا على الأقل). وعُلِم بصدور أحكام إعدام جديدة في ثمانية بلدان على خلفية جرائم متعلقة بالمخدرات.

فرضت الجزائر عقوبة الإعدام للمعاقبة على الجرائم المتعلقة بالمخدرات، بينما وسّعت الكويت نطاق الظروف المُوجِبة لتوقيع الإعدام على مرتكبي جريمة الاتجار بالمخدرات. وفي إسرائيل، نظر البرلمان (الكنيست) في عدة مشاريع قوانين لتوسيع نطاق تطبيق عقوبة الإعدام على الفلسطينيين على نحو تمييزي وتسهيل السبل لذلك؛ وشمل ذلك فرض عقوبة الإعدام الإلزامية.[121]

وصدرت جميع أحكام الإعدام المُسجَّلة في **الجزائر** على رجال مُدانين بالقتل العمد. ودخل قانون جديد حيز التنفيذ في يوليو/تموز بتعديل القانون رقم 18-04 المؤرخ في 25 ديسمبر سنة 2004 والمتعلق بالوقاية من المخدرات، وقد اتسع بموجبه نطاق الظروف المُوجِبة لتوقيع الإعدام للمعاقبة على الجرائم المتعلقة بالمخدرات.[122] وينص القانون

---

[119] من المُرجَّح أن يكون عدد أحكام الإعدام الصادرة أعلى بكثير من هذا العدد؛ إذ لا تعكس هذه الأرقام سوى عمليات الإعدام التي عُلِم بها في غرب ليبيا الذي يخضع لسيطرة حكومة الوحدة الوطنية. أما في المناطق الخاضعة بحكم الأمر الواقع لسيطرة الجماعة المسلحة المعروفة باسم القوات المسلحة العربية الليبية في شرق ليبيا، فقد أدانت المحاكم العسكرية أشخاصًا وأصدرت بحقهم أحكامًا بالسجن والإعدام في محاكمات مغلقة، لم يُسمَح لأي شخص من العامة بحضورها، حتى أسر المتهمين.

[120] قُدّمت البيانات المتعلقة بأحكام الإعدام من المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، وقد استشارت منظمة العفو الدولية أيضًا المفوضية المصرية للحقوق والحريات.

[121] منظمة العفو الدولية، إسرائيل/ الأرض الفلسطينية المحتلة: على إسرائيل أن توقف فورًا إجراءات تشريع مشروع القانون التمييزي لعقوبة الإعدام، 11 نوفمبر/تشرين الثاني 2025، https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2025/11/israel-must-immediately-halt-legislation-of-discriminatory-death-penalty-bill/؛ ومنظمة العفو الدولية، "إسرائيل/الأرض الفلسطينية المحتلة: المقترحات التشريعية بشأن عقوبة الإعدام تنتهك القانون الدولي"، 3 فبراير/شباط 2026، https://www.amnesty.org/ar/documents/act50/0677/2026/ar/

[122] قانون رقم 25-03 مؤرخ في أول يوليو سنة 2025، منشور في العدد 43 من الجريدة الرسمية، https://www.joradp.dz/FTP/jo-arabe/2025/A2025043.pdf

على المعاقبة بالإعدام لكل من قام بنقل أو توزيع أو استعمال المخدرات بالقرب من المدارس أو المؤسسات التعليمية أو التربوية الأخرى، أو بالقرب من المؤسسات الصحية أو الاجتماعية أو داخل هيئات عمومية أو مؤسسات مفتوحة للجمهور، في حالة المخدرات الاصطناعية (الصلبة). وتُوقَّع أيضًا عقوبة الإعدام في حالة تكرار جريمة بيع المخدرات لقاصر أو شخص من ذوي الاحتياجات الخاصة أو شخص يُعالَج بسبب إدمانه، وإذا أدت الجريمة المُرتَكَبة إلى الوفاة أو إذا أُرتُكِبَت باستعمال سلاح ناري أو في إطار جماعة إجرامية منظمة عابرة للحدود. وينص القانون أيضًا على توقيع عقوبة الإعدام في حالة ارتكاب الجريمة على نحو قد يتسبب في الإضرار البالغ بالصحة العمومية أو بغرض المساس بالأمن القومي أو خلق جو من انعدام الأمن، أو بإيعاز أو لصالح دولة أجنبية؛ ويثير ذلك مزيدًا من بواعث القلق حيال الصياغة الفضفاضة للغاية لهذه الأحكام.

وفي عام 2025، أُحِيل آلاف الأشخاص في **مصر** إلى المحاكمة، من بينهم أشخاص مثلوا في محاكمات جماعية بتهم تتعلق بالإرهاب، والتي يُعاقَب على بعضها بالإعدام.

وفي **إيران**، كثفت السلطات من وتيرة استخدامها لعقوبة الإعدام باعتبارها أداةً للقمع السياسي وفرض السيطرة، ما أدى إلى ارتفاع عمليات الإعدام المُنفَّذة إلى عدد غير مسبوق. فقد رُصِد ارتفاع ملحوظ في العدد في أعقاب حرب الـ 12 يومًا مع إسرائيل في يونيو/حزيران 2025؛ إذ سُجِّل تنفيذ 654 عملية إعدام في الفترة بين يناير/كانون الثاني ويونيو/حزيران، و1,505 عمليات بين يوليو/تموز وديسمبر/كانون الأول. وقد شكَّل إجمالي عدد العمليات التي عُلِم بتنفيذها في عام 2025، والبالغ 2,159 عملية، أعلى الأعداد المُسجَّلة منذ عام 1981.

واستمر استغلال عقوبة الإعدام لمعاقبة الأشخاص الذين أعربوا عن تحديهم أو يُعتَقَد أنهم أعربوا عن تحديهم للنظام الإيراني خلال وبعد انتفاضة "المرأة - الحياة - الحرية" التي اندلعت بين سبتمبر/أيلول وديسمبر/كانون الأول 2022. وقد أُعدِم رجلان من المحتّجين على الأقل بعد أن أدانتهما محاكم ثورية بارتكاب جرائم مزعومة في أثناء تظاهرات انتفاضة "المرأة-الحياة-الحرية" في إطار محاكمتين فادحتي الجور.[123] ووفقًا لمصادر، أفاد الرجلان أنهما تعرَّضا للتعذيب لانتزاع "اعترافات" قسرية منهما، ولكن لم يُجرَ أي تحقيق بشأن شكوتيهما. وظهر متظاهر يُدعى مجاهد (عباس) كوركوري في مقطع فيديو نُشِر على وسائل الإعلام التابعة للدولة، وهو يُدلي بـ"اعترافات" بينما كان طريح الفراش في المستشفى وذراعه مُصابة بوضوح.[124] وقد اعتُقل عشرات الأشخاص على خلفية الاحتجاجات، كما ظلّ معارضون فعليون أو مُفترضون تحت طائلة الحكم بالإعدام.

وكثّفت السلطات الإيرانية استخدامها لعقوبة الإعدام تحت ذريعة الأمن القومي، في أعقاب الأعمال القتالية التي نشبت بين إسرائيل وإيران، بعدما شَنَّ الجيش الإسرائيلي غارات على إيران في يونيو/حزيران 2025. ودعا مسؤولون كبار، بمن فيهم رئيس السلطة القضائية غلام حسين محسني إجئي، إلى عقد محاكمات عاجلة وتنفيذ عمليات الإعدام على جناح السرعة بحق "الداعمين" و"المتعاونين" مع دول معادية، بما فيها إسرائيل. وأقرّ البرلمان الإيراني أيضًا مشروع "قانون لتشديد عقوبة التجسس والتعاون مع النظام الصهيوني والدول المعادية بغرض المساس بالأمن والمصالح الوطنية" لتوسيع نطاق استخدام عقوبة الإعدام لتشمل تهمًا تتعلق بالأمن القومي ذات صياغة مبهمة مثل "التعاون مع حكومات معادية" و"التجسس"، والتي يُعاقَب عليها بعقوبة الإعدام الإلزامية. وقد دخل مشروع القانون حيز التنفيذ في 15 أكتوبر/تشرين الأول 2025.[125] ومنذ 13 يونيو/حزيران 2025، أُعدِم 11 رجلًا على الأقل بعد إدانتهم بتهم التجسس لصالح إسرائيل في إطار محاكمات فادحة الجور.[126]

وقد نُفّذت عمليات الإعدام تعسفيًا استنادًا إلى محاكمات فادحة الجور أمام المحاكم الثورية، التي مارست سلطتها التقديرية بشأن جرائم الأمن القومي وتلك المتعلقة بالمخدرات. وتفتقر هذه المحاكم إلى الاستقلالية، وتعمل تحت نفوذ أجهزة الأمن والمخابرات، واعتادت على الاستناد إلى "الاعترافات" المُنتَزعة تحت وطأة التعذيب لإصدار أحكام بالإدانة والإعدام. ووجّهت السلطات أيضًا إلى معارضين مشتبه بهم تهمًا مثل *"الحرابة"* و*"الإفساد في الأرض"* و*"البغي"* -والتي تتسم بصياغة مبهمة وفضفاضة للغاية- سواء منفردة أو مجتمعة، ما أسفر عن تنفيذ 45 عملية إعدام مسجلة. وأُعدِم المُعارِضان السياسيان بهروز إحساني ومهدي حَسني سرًا على نحو تعسفي في يونيو/حزيران، من بين آخرين، بعد إدانتهما بتهم *"الحرابة"* و*"الإفساد في الأرض"* و*"البغي"*. وقد حُرما من الوصول إلى محاميهما لما يقرب من عامين، قبل انعقاد محاكمة استغرقت خمس دقائق فقط، ولم يُسمح لهما خلالها

---

[123] منظمة العفو الدولية، إيران: إعدام أحد المشاركين في احتجاجات "المرأة، الحياة، الحرية" تعسفيًا بعد تعذيبه ومثوله في محاكمة صورية"، 11 يونيو/حزيران، 11 يونيو/حزيران 2025، https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2025/06/iran-arbitrary-execution-of-woman-life-freedom-protester-after-sham-trial-and-torture

[124] منظمة العفو الدولية، إيران: إعدام أحد المشاركين في احتجاجات "المرأة، الحياة، الحرية" تعسفيًا بعد تعذيبه ومثوله في محاكمة صورية"، 11 يونيو/حزيران، 11 يونيو/حزيران 2025، https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2025/06/iran-arbitrary-execution-of-woman-life-freedom-protester-after-sham-trial-and-torture/

[125] Human Rights Council, Report of the independent international fact-finding mission on the Islamic Republic of Iran, UN Doc.A/HRC/61/60 10 March 2026, para.88, https://www.ohchr.org/sites/default/files/2026-03/a-hrc-61-60-auv.pdf

[126] منظمة العفو الدولية، إيران: تصاعد المخاوف بشأن تعرض متهمين بـ"التجسس" لصالح إسرائيل للتعذيب والإعدام التعسفي، 20 يونيو/حزيران 2025، https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2025/06/iran-growing-fears-over-torture-and-executions-of-individuals-accused-of-espionage-for-israel/؛ كما أُعدِم رجلان آخران أُدينا بهذه التهم قبل يونيو/حزيران.

بالدفاع عن نفسيهما. واستُخدمت "اعترافات" انتُزعت بالقوة، عبر الضرب، والحبس الانفرادي المطوّل، والتهديد بإلحاق أذى إضافي بهما وبعائلتيهما، كأدلة لإدانتهما.[127]

ولا يزال العشرات من الأشخاص على وشك تنفيذ الإعدام بحقهم، بعد إدانتهم بتهم "الحرابة" و"الإفساد في الأرض" و"البغي" بحلول نهاية العام؛ ومن بين هؤلاء عاملة الإغاثة الإنسانية باخشان عزيزي، التي تنتمي إلى الأقلية الكردية في إيران، والمعارضة زهرة شهباز طبري، البالغة من العمر 67 عامًا.

ونُفِّذ ما يقرب من نصف عمليات الإعدام المُسجَّلة في إيران على خلفية جرائم متعلقة بالمخدرات، إذ ارتفع عددها من 505 عمليات في عام 2024 (أي 52% من إجمالي العدد السنوي) إلى 998 عملية في عام 2025 (أي 46% من إجمالي العدد)، ما يُشير إلى اتجاه تصاعدي مقلق، والذي سُجِّل منذ أن استأنفت السلطات في عام 2021 تطبيق السياسة العقابية المُشدَّدة والمميتة تجاه قضايا المخدرات، في محاولة غير فعَّالة تشوبها الأخطاء لوضع حدٍ لاستخدام المخدرات والاتجار فيها.

واستمر تضرُر الأقليات، التي تتعرض للقمع في إيران لا سيما أبناء المجتمعات الكردية والبلوشية والأفغانية، على نحو غير متناسب. فقد بلغ عدد عمليات الإعدام المُنفَّذة بحق البلوشيين 151 عملية من إجمالي العمليات. وارتفع عدد المواطنين الأفغان والمنحدرين من أصول أفغانية الذين أُعدِموا في عام 2025 مقارنة بعام 2024، من 80 إلى 101. وأُعدِم ما لا يقل عن 126 شخصًا ينتمون إلى الأقلية العرقية الكردية في عام 2025.

وقد أعدمت السلطات شخصًا واحدًا على الأقل، وهو محمد رضا شيهاكي الذي كان طفلًا دون سن 18 عامًا في وقت ارتكاب الجريمة المزعومة،[128] وتشعر منظمة العفو الدولية بالقلق من أن ما لا يقل عن شخصين آخرين أُعدما في عام 2025 قد يكونان دون سن الـ18 وقت ارتكاب الجريمة، في حين ظلّ عشرات آخرون محكوم عليهم بالإعدام.

وكان تنفيذ عمليات الإعدام في **العراق** متوقفًا إلى حد كبير، بعدما أقر البرلمان في 21 يناير/كانون الثاني تعديلًا على قانون العفو العام (رقم 27 لسنة 2016).[129] وكُلِّفَت لجنة قضائية، بموجب القانون، بإعادة النظر في أحكام الإدانة بالجرائم المُرتَكَبة قبل يناير/كانون الثاني 2025، والتي ازداد عددها لتتضمن جريمة "الانتماء/ العضوية في التنظيمات الإرهابية"، في حالة اتهام الأشخاص بارتكابها استنادًا إلى "اعترافاتهم" المُنتَزَعة "بالإكراه" أو إلى أدلة مُقدَّمة من مخبرين سريين أو إلى "اعترافات" أدلت بها أطراف خارجية. ومع ذلك، تلقت منظمة العفو الدولية معلومات موثوقة لم يتسنَّ التحقق منها بمقارنتها بالمصادر الرسمية فيما يتعلق بعمليات الإعدام المُنفَّذة سرًا، دون إخطار مسبق للممثلين القانونيين أو أفراد أسر الأشخاص الذين أُعدِموا.

وعُلِم بصدور ما لا يقل عن 79 حكمًا جديدًا بالإعدام، لينخفض العدد بنسبة 61% من الـ 200 حكم المُسجَّلة في عام 2024. وصدر 27 حكمًا منها بموجب قانون مكافحة الإرهاب و35 حكمًا على خلفية جرائم متعلقة بالمخدرات و13 حكمًا على خلفية جريمة القتل العمد وحكم واحد على خلفية تهمة ارتكاب الإبادة الجماعية. وكانت هناك ثلاث نساء من بين المحكوم عليهم بالإعدام، حيث أُدينت إحداهن بجريمة قتل، وأُدينت أخرى بارتكاب جريمة تتعلق بالإرهاب، بينما أُدينت الثالثة بجريمة متعلقة بالمخدرات.

وواصلت سلطات منطقة كردستان العراق الالتزام بقرار وقف مؤقت لتنفيذ عمليات الإعدام. وعُلِم بصدور ثلاثة أحكام من أصل 79 حكمًا جديدًا بالإعدام في هذه المنطقة، على خلفية القتل العمد.

أما في **الأردن**، عُلِم بالحكم على امرأة من بين ستة أشخاص حُكِم عليهم بالإعدام، وصدر حكم واحد بالإعدام على خلفية جريمة متعلقة بالإرهاب، وخمسة أحكام على خلفية جريمة القتل العمد.

وفي **الكويت**، عُلِم بإعدام امرأة وستة مواطنين أجانب على الأقل. وتضمنت عمليات الإعدام الـ 17 المُسجَّلة في البلاد إدانة 14 رجلًا وامرأة واحدة بالقتل العمد، بينما أُدين رجلان إيرانيان بتهمة الاتجار بالمخدرات. وكانت أحكام الإعدام المُسجَّلة، التي تضاعف عددها مقارنةً بالعدد المرصود في عام 2024، قد صدرت على خلفية جريمة القتل العمد (عشرة أحكام) وجرائم تتعلق بالمخدرات (أربعة أحكام) والاختطاف (حكم واحد). وكانت هناك امرأتان وما لا يقل عن ستة مواطنين أجانب من بين المحكوم عليهم بالإعدام.

وفي 14 ديسمبر/كانون الأول، دخل مرسوم قانون رقم 159 لسنة 2025 في شأن مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية حيز التنفيذ في الكويت. وبصدور هذا القانون، أُلغِي قانون مكافحة المخدرات السابق وأُضِيفَت إليه ظروف أخرى تستوجب توقيع عقوبة الإعدام على مرتكبي الجرائم المتعلقة بالمخدرات.[130] فبموجب القانون الجديد، أصبح الإعدام عقوبة إلزامية تُوقَّع في حالة إنتاج المواد المخدرة أو الاتجار فيها، إذا توفر ظرف من الظروف المُشدّدة، والتي

---

[127] منظمة العفو الدولية، إيران: تنفيذ عمليتَيْ إعدام مروّعتَيْن سرًا وسط تصاعد القمع السياسي"، 28 يوليو/تموز 2025، https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2025/07/iran-horrifying-secret-executions-amid-mounting-political-repression/

[128] Haalvsh X post, "Implementation of the death sentence of at least one Baluchi child offender in Iranshahr prison", 2 October 2025, https://x.com/haalvsh/status/1973822359284162932?s=20

[129] نُشِر التعديل في الجريدة الرسمية في 17 فبراير/شباط.

[130] بيان النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ فهد يوسف سعود الصباح فيما يخص صدور المرسوم بقانون رقم 2025/159، نقلاً عن شرطة الكويت، بتاريخ 30 نوفمبر/تشرين الثاني 2025، ويمكن الاطلاع عليه باللغة العربية على الرابط التالي: https://www.moi.gov.kw/main/News/Index/112067

تتضمن تحديدًا حالة تكرار الجاني ارتكاب الجريمة (العود) أو بيعه المخدرات إلى حدث أو استعانته بحدث أو شخص مصاب بمرض عقلي أو استغلال سلطته الوظيفية لبيع المخدرات أو بيع المخدرات في السجون أو مراكز الشرطة أو التأهيل أو العلاج من الإدمان أو دور العبادة أو الأماكن المخصصة للتعليم أو الأندية الرياضية؛ وينص القانون أيضًا على المعاقبة بالإعدام لكل من أنشأ أو أدار تنظيمًا عصابيًا بغرض ارتكاب الجرائم المشمولة فيه. وتُوقَّع أيضًا عقوبة الإعدام الإلزامية على كل من حَمَل غيره على تناول المواد المخدرة أو أدخلها إلى جسده دون علمه بحقيقتها، وترتب على ذلك موت المجني عليه؛ وعلى كل من دس أو أخفى هذه المواد لدى الغير بقصد اتهامه بجريمة حيازتها، وتسبب ذلك في إعدام المجني عليه. ولا يزال توقيع عقوبة الإعدام خاضعًا للسلطة التقديرية في حالة كل من يُدان بإنتاج المواد المخدرة أو زراعتها أو حيازتها أو شرائها أو تبادلها أو استيرادها بقصد الاتجار فيها أو بيعها أو تهريبها.[131]

وفي 20 نوفمبر/تشرين الثاني، نظر مجلس الوزراء **بلبنان** في مشروع قانون رقم 160/2025 لإلغاء عقوبة الإعدام وأعلن تأييده للاقتراح. وقدم سبعة نواب من البرلمان (المجلس النيابي) مشروع القانون وكان لا يزال قيد النظر أمام المجلس في نهاية العام.[132]

ولم يُؤكَّد تنفيذ أي عمليات إعدام في **ليبيا**، حيث صدر ما لا يقل عن 13 حكمًا بالإعدام، تسعة منها على خلفية القتل العمد وثلاثة على خلفية جريمتي الاغتصاب والقتل العمد وحكم واحد على خلفية الاتجار في المخدرات.

وواصلت سلطات **المملكة العربية السعودية** تنفيذ عمليات الإعدام بوتيرة مُقلقة، مع تجاهلها التام في كثير من الحالات للقيود المحددة على استخدام هذه العقوبة بموجب القانون الدولي والمعايير الدولية لحقوق الإنسان، وفي أغلب الحالات، يُنتَهَك الحق في المحاكمة العادلة. وبلغ عدد عمليات الإعدام التي أعلنت عن تنفيذها مصادر رسمية 356 عملية، والذي يُعَد مستوى قياسيًا، ويرجع ارتفاع العدد على هذا النحو المقلق إلى ارتفاع عدد الحالات المتعلقة بالمخدرات. فقد شكَّل العدد المُسجَّل لعمليات الإعدام المُنفَّذة على خلفية جرائم متعلقة بالمخدرات 67% من إجمالي عدد العمليات المُنفَّذة؛ إذ ارتفع إلى 240 عملية، مقارنةً بـ 122 عملية في 2024 (35% من إجمالي عدد العمليات) وبعمليتين في 2023. ونُفِّذَت نسبة كبيرة من هذه العمليات بحق مواطنين أجانب (188 عملية إعدام أو 78% من جميع العمليات المُنفَّذة على خلفية جرائم متعلقة بالمخدرات في 2025).

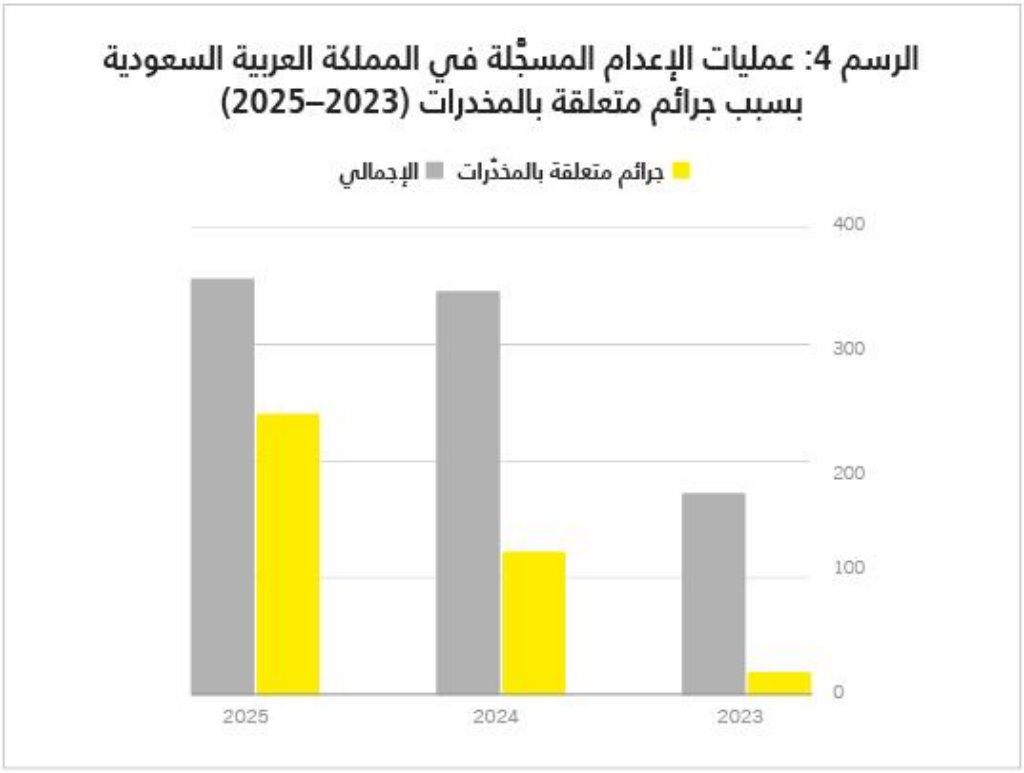

[131] شرطة الكويت – الإدارة العامة للعلاقات والإعلام الأمني، "نحمي وطن – الحملة الوطنية للتعريف بقانون المخدرات والمؤثرات العقلية"، https://www.moi.gov.kw/main/content/docs/antidrug/ar/narcotics-law.pdf؛ Eastlaws, "State of Kuwait –Decree Law NO. 159 | 2025 Published On 30-11-2025", https://www.eastlaws.com/legislation-full-text/en/kuwait/decree-law/30-11-2025/no-159?type=1&id=5064223

[132] الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان، الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان تدعو إلى إقرار قانون إلغاء عقوبة الإعدام في أول جلسة تشريعية للمجلس النيابي، 5 مارس/آذار 2026، https://nhrclb.org/archives/4487؛ ووزارة العدل في الجمهورية اللبنانية، مشروع قانون يرمي إلى إلغاء عقوبة الإعدام، https://www.justice.gov.lb/index.php/page-details/9/2؛ ويمكن الاطلاع أيضًا على نص مشروع القانون على الرابط التالي: https://nhrclb.org/wp-content/uploads/2026/03/160-68e7861070f43427971397.pdf

وفي يونيو/حزيران 2025 وحده، أعدمت السعودية 46 شخصًا، من بينهم 37 أعدمتهم على خلفية جرائم متعلقة بالمخدرات - أي بمعدل يزيد على عملية إعدام واحدة يوميًا بسبب جرائم متعلقة بالمخدرات. وكان 34 منهم من المواطنين الأجانب من إثيوبيا والأردن وباكستان وسوريا والصومال ومصر ونيجيريا.[133] وتضمن هؤلاء، من بين آخرين، الصياد المصري عصام أحمد الذي أُعدِم في ديسمبر/كانون الأول بتهم متعلقة بالمخدرات.[134] وقد اعتقلته السلطات السعودية في ديسمبر/كانون الأول 2021 على متن قارب صيد بين السعودية ومصر. وفي نوفمبر/تشرين الثاني 2022، حكمت عليه المحكمة الجزائية في تبوك بالإعدام، إثر محاكمة فادحة الجور، لإدانته بارتكاب جرائم غير عنيفة تتعلق بالمخدرات. وقال عصام أحمد إن شخصًا كان يُشهر مسدسًا أجبره على نقل مخدرات، وإنه تعرَّض للتعذيب فور اعتقاله، وإنه "اعترف" تحت وطأة التعذيب بتهريب المخدرات، ولم يحظ بتمثيل محامٍ طوال فترة اعتقاله والتحقيق معه.

واستندت معظم عمليات الإعدام المُنفَّذة في السعودية إلى جرائم لا تبلغ حد "أشد الجرائم خطورة"، التي يُقصَد بها جرائم القتل العمد، بموجب القانون الدولي والمعايير الدولية لحقوق الإنسان. واشتملت الجرائم الأخرى، غير تلك المتعلقة بالمخدرات، والتي لم تصل إلى هذا الحد وأُعدِم مرتكبوها، جريمة السطو المسلح (عمليتا إعدام) والسطو المسلح مع ارتكاب جريمة متعلقة بالمخدرات (عملية واحدة) والاختطاف والتزوير والشعوذة (عمليتان) والاختطاف والاغتصاب (عملية واحدة) والاختطاف والتحرش الجنسي (عملية واحدة) والمساعدة على ارتكاب القتل العمد (عمليتان) والاغتصاب (عملية واحدة).

ونُفِّذَت 45 عملية إعدام على خلفية جرائم متعلقة بالإرهاب مُعرَّفة بصياغة فضفاضة، وقد طالت في العديد من الحالات أشخاصًا ينتمون إلى الأقلية الشيعية في البلاد ممن دعموا احتجاجات "مُناهِضة للحكومة" بين عامي 2011 و2013.

وأُعدِم 58 شخصًا، من بينهم امرأتان، بعد إدانتهما بالقتل العمد، وثلاثة رجال بعد إدانتهم بالسطو المسلح والقتل العمد. وظل شخصان، كانا دون سن 18 عامًا وقت ارتكاب الجريمة المزعومة، يواجهان خطر الإعدام، بما في ذلك على خلفية جرائم تتعلق بمشاركتهما في احتجاجات مناهضة للحكومة، إثر محاكمات فادحة الجور استندت، في المقام الأول، إلى "اعترافات" مُنتزَعة تحت وطأة التعذيب.[135] وفي 21 أغسطس/آب 2025، أعدمت السلطات السعودية جلال لباد، الذي وُلِد في 3 أبريل/نيسان 1995، بعد اعتقاله على خلفية مشاركته في احتجاجات عامي 2011 و2012 للتنديد بمعاملة الأقلية الشيعية في السعودية بمحافظة القطيف، وبسبب حضوره جنازات لأشخاص قُتِلوا على أيدي قوات الأمن. وفي 1 أغسطس/آب 2022، أدانته المحكمة الجزائية المتخصصة وحكمت عليه بالإعدام على خلفية جرائم زُعم أنه ارتكبها حين كان في سن 16 و17 عامًا.[136]

وفي 20 أكتوبر/تشرين الأول 2025، أعدمت السلطات السعودية عبد الله الدرازي على خلفية جرائم زُعِم أنه ارتكبها حينما كان دون سن الـ 18 عامًا، حيث حُكِم عليه بالإعدام في 20 فبراير/شباط 2018، إثر محاكمة فادحة الجور، استندت إلى "اعتراف" مشوب بالتعذيب. وأدانت المحكمة الجزائية المتخصصة عبد الله الدرازي بتهم تتعلق بالإرهاب، بعد مشاركته في "تجمعات مثيري الشغب في محافظة القطيف [في المنطقة الشرقية التي تقطنها أغلبية شيعية] وترديد الهتافات المناوئة للدولة وإحداث فوضى" و"مهاجمة مسؤولي الأمن بقنابل المولوتوف". وكان عبد الله يبلغ من العمر 17 عامًا في وقت وقوع الجريمة التي زُعِم أنه ارتكبها.[137]

وفي **تونس**، أُدِين صابر بن شوشان وحُكِم عليه بالإعدام في 1 أكتوبر/تشرين الأول، لمحاولة تبديل هيئة الدولة وإهانة الرئيس ونشر معلومات وبيانات كاذبة عبر الإنترنت، بموجب الفصل 72 من المجلة الجزائية والمرسوم عدد 54. ووُجِّهَت إليه هذه التهم بسبب منشوراته على فيسبوك، والتي تضمنت انتقادات للرئيس ودعوات إلى التظاهر العام.[138] وبعد موجة من التنديد العام على المستوى العالمي، أصدر الرئيس التونسي قيس سعيِّد عفوًا عنه، بعد حكم إدانته ببضعة أيام.[139] وسُجِّلَت أيضًا أربعة أحكام أخرى بالإعدام على خلفية جرائم قتل عمد وحكمان لجرائم متعلقة بالمخدرات و11 حكمًا بشأن جرائم متعلقة بالإرهاب أسفرت عن مقتل أشخاص.

---

[133] منظمة العفو الدولية، "المملكة العربية السعودية: تقرير جديد يندد بالتصاعد المروع في تنفيذ عمليات الإعدام بما في ذلك إعدام المواطنين الأجانب المدانين بجرائم تتعلق بالمخدرات، 7 يوليو/تموز 2025، https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2025/07/saudi-arabia-escalation-executions-foreign-nationals-drug-related-offences/

[134] منظمة العفو الدولية، "المملكة العربية السعودية: معلومات إضافية: إعدام عصام أحمد إثر محاكمة فادحة الجور"، (رقم الوثيقة: MDE 23/0585/2025)، 22 ديسمبر/كانون الأول 2025، https://www.amnesty.org/ar/documents/mde23/0585/2025/ar/

[135] منظمة العفو الدولية، "المملكة العربية السعودية: شابان يواجهان خطر الإعدام الوشيك: عبد الله الدرازي وجلال لباد"، (رقم الوثيقة: MDE 23/7363/2023)، 30 أكتوبر/تشرين الأول 2023، https://www.amnesty.org/ar/documents/mde23/7363/2023/ar/

[136] Amnesty International, "Saudi Arabia: Further Information: Jalal Labbad Executed for Alleged Crimes as a Child" (MDE 23/0239/2025), 29 August 2025, https://www.amnesty.org/en/documents/mde23/0239/2025/en/

[137] منظمة العفو الدولية، "المملكة العربية السعودية: معلومات إضافية: إعدام عبد الله الدرازي بسبب جرائم زُعم أنه ارتكبها في طفولته"، (رقم الوثيقة: MDE 23/0412/2025)، 21 أكتوبر/تشرين الأول 2025، https://www.amnesty.org/ar/documents/mde23/0412/2025/ar/

[138] منظمة العفو الدولية، "تونس: على السلطات أن تلغي فورًا حكم الإعدام الصادر بسبب التعبير عن المعارضة السلمية"، 7 أكتوبر/تشرين الأول 2025، https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2025/10/tunisia-authorities-must-immediately-overturn-death-sentence-for-peaceful-dissent/

[139] Al Jazeera, "Tunisia pardons man sentenced to death over Facebook posts", 7 October 2025, https://www.aljazeera.com/news/2025/10/7/tunisia-pardons-man-sentenced-to-death-over-facebook-posts

وفي **الإمارات العربية المتحدة**، أُعدِم ثلاثة مواطنين هنود، من بينهم امرأة، وقد أُدِينوا جميعًا بتهمة القتل العمد في دعاوى منفصلة.

أما في **اليمن**، استمر العدد الإجمالي السنوي المُسجَّل لعمليات الإعدام المُنفَّذة (51 عملية) في ارتفاعه المطرد، مقارنةً بعام 2024 (38 عملية على الأقل) وعام 2023 (15 عملية على الأقل). وقد نفذت الحكومة المعترف بها دوليًا جميع عمليات الإعدام التي عُلِم بتنفيذها في عام 2025 وتضمنت مواطنين يمنيين، وذلك بعد صدور أحكام بتوقيع عقوبة الإعدام الإلزامية على أشخاص أُدِينوا بالقتل العمد (49 عملية) واغتصاب قاصرة والقتل العمد (عمليتان).

وتراجع عدد أحكام الإعدام المُسجَّلة (94 حكمًا)، مقارنةً بالعدد المرتفع بشكل استثنائي الذي سُجِّل في عام 2024 (152 حكمًا على الأقل). وأصدرت سلطات الأمر الواقع الحوثية معظم هذه الأحكام (87 حكمًا)، حيث شملت 62 حكمًا بتهم التجسس و"التعاون مع العدو" وجرائم أمنية؛ وأربعة أحكام بتهم متعلقة بالمخدرات؛ وحكمين بتهمة القتل العمد؛ وحكمًا واحدًا بتهمة الانضمام إلى جماعة مسلحة ذات صلة بتنظيم القاعدة والمشاركة في حوادث تضمنت قتل عناصر من الأمن. وأُدِين 18 شخصًا وحُكِم عليهم بالإعدام في قضية واحدة على خلفية أفعال جنسية لم تُشكِّل جرائم معترف بها دوليًا، وتضمنت علاقات جنسية مثلية بالتراضي بين أشخاص بالغين وتهمًا أخرى تعلقت بالمخدرات. وأصدرت المحاكم الخاضعة لسلطة الحكومة المعترف بها دوليًا ما لا يقل عن سبعة أحكام جديدة بالإعدام، تضمنت ستة أحكام على خلفية جرائم متعلقة بالمخدرات وحكمًا واحدًا بتهمة سرقة الجيش ونهبه.

الملحق 1: أحكام وعمليات الإعدام المُسجَّلة في عام 2025

يقتصر هذا التقرير على تغطية الاستخدام القضائي لعقوبة الإعدام، ولا يتضمن أرقامًا عن حالات الإعدام خارج نطاق القضاء. وتكتفي منظمة العفو الدولية بإعطاء الأرقام التي تستطيع التأكد منها على نحوٍ معقول، على الرغم من أن الأرقام الحقيقية بالنسبة لبعض الدول تكون أعلى منها بكثير. حيث تتعمد بعض الدول التستُّر على الإجراءات المتعلقة بعقوبة الإعدام، بينما لا تُسجِّل دول أخرى بياناتٍ عن أعداد أحكام وعمليات الإعدام، أو لا تُتيح الاطلاع عليها.

وحيثما تظهر علامة "+" إلى جانب رقمٍ يلي اسم بلدٍ ما –على سبيل المثال، تونس (+18) – فإن ذلك يعني أن منظمة العفو الدولية تأكَّدت من تنفيذ 18 عملية إعدام أو من صدور هذا العدد من أحكام الإعدام في تونس، ولكنها تعتقد أن العدد الحقيقي يزيد على 18. وحيثما تظهر علامة "+" بعد اسم بلدٍ ما بدون رقم – على سبيل المثال، فيتنام (+) – فإن ذلك يعني أن منظمة العفو الدولية قد تحقَّقت من تنفيذ إعدامات أو من صدور أحكام بالإعدام (أكثر من حالة واحدة) في ذلك البلد، ولكنها لم تتمكن من الحصول على معلومات كافية لتقديم رقم ذي مصداقية للحد الأدنى. وعند حساب الأعداد الإجمالية العالمية والإقليمية، فإن علامة "+" حُسبت على أنها اثنان، بما في ذلك للصين.

عمليات الإعدام المُسجَّلة في عام 2025

الصين آلاف الحالات

إيران +2,159

السعودية +356

اليمن +51

الولايات المتحدة 47

مصر 23

الصومال +17

الكويت 17

سنغافورة 17

أفغانستان 6

الإمارات العربية المتحدة 3

اليابان 1

جنوب السودان 1

تايوان 1

العراق +

كوريا الشمالية +

فيتنام +

أحكام الإعدام المُسجَّلة في عام 2025

الصين آلاف الحالات

مصر 492

جمهورية الكونغو الديمقراطية +359

نيجيريا +243

بنغلاديش +185

فيتنام +138

الهند 128

تايلند 119

اليمن +94

السودان +87

العراق +79

إندونيسيا +68

باكستان +68

سريلانكا +49

موريتانيا +31

الولايات المتحدة 23

تونس +18

الكويت 15

ماليزيا 15

ليبيا +13

الصومال +13

الجزائر 11

مالي 10

تنزانيا +8

الأردن +6

لاوس +6

ميانمار +6

النيجر +6

إثيوبيا +5

قطر +4

الإمارات العربية المتحدة 3

جزر المالديف 3

غامبيا 3

جزر القمر +2

تايوان 2

سنغافورة 2

كينيا 2

سوريا +1

البحرين 1

لبنان 1

اليابان 1

ترينداد وتوباغو 1

المغرب/الصحراء الغربية 1

أفغانستان +

إيران +

جنوب السودان +

السعودية +

كوريا الشمالية +

الملحق 2: الدول التي ألغت عقوبة الإعدام والتي واصلت تطبيقها

حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2025

ألغى ما يقرب من ثلاثة أرباع دول العالم عقوبة الإعدام في القانون أو الواقع الفعلي حتى الآن. وكانت الأرقام، حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2025، على النحو التالي:

دول ألغت العقوبة بالنسبة لجميع الجرائم: 113

دول ألغت العقوبة بالنسبة للجرائم العادية فقط: 9

دول لا تطبق العقوبة في الواقع الفعلي: 23

العدد الإجمالي للدول التي ألغت العقوبة في القانون أو الممارسة الفعلية: 145

دول واصلت تطبيق العقوبة: 54

وفيما يلي قوائم بالدول التي تشملها كل من هذه الفئات الأربع: الدول التي ألغت العقوبة بالنسبة لجميع الجرائم، والدول التي ألغت العقوبة بالنسبة للجرائم العادية فقط، والدول التي لا تطبق العقوبة في الواقع الفعلي، والدول التي واصلت تطبيق العقوبة.

1. الدول التي ألغت العقوبة بالنسبة لجميع الجرائم

الدول التي لا تنص قوانينها على عقوبة الإعدام بالنسبة لأية جريمة من الجرائم:

أذربيجان، الأرجنتين، أرمينيا، إسبانيا، أستراليا، إستونيا، الإكوادور، ألبانيا، ألمانيا، أندورا، أنغولا، أوروغواي، أوزبكستان، أوكرانيا، أيرلندا، أيسلندا، إيطاليا، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بالاو، البرتغال، بلجيكا، بلغاريا، بنما، بينين، بوتان، بوروندي، البوسنة والهرسك، بولندا، بوليفيا، تشاد، تشيكيا، تركمانستان، تركيا، توغو، توفالو، تيمور الشرقية، الجبل الأسود، جورجيا، جيبوتي، جزر سليمان، جزر كوك، جزر المارشال، جمهورية إفريقيا الوسطى، جنوب إفريقيا، الدانمرك، رواندا، رومانيا، زامبيا، ساموا، سان مارينو، ساو تومي وبرينسيبي، سلوفاكيا، سلوفينيا، السنغال، سورينام، السويد، سويسرا، سيراليون، سيشيل، شمال مقدونيا، صربيا، غابون، غينيا، غينيا بيساو، الفاتيكان، فانواتو، فرنسا، الفلبين، فنزويلا، فنلندا، فيجي، قبرص، قيرغيزستان، كابو فيردي، كازاخستان، كمبوديا، كرواتيا، كندا، كوستاريكا، كوسوفو، كولومبيا، كيريباتي، كوت ديفوار، الكونغو، لاتفيا، لوكسمبورغ، ليتوانيا، ليختنشتاين، مالطا، مدغشقر، المجر، المكسيك، المملكة المتحدة، منغوليا، موريشيوس، موزمبيق، مولدوفا، موناكو، ميكرونيزيا، ناميبيا، ناورو، النرويج، النمسا، نيبال، نيكاراغوا، نيوزيلندا، نيوي، هايتي، هندوراس، هولندا، واليونان.

2. الدول التي ألغت العقوبة بالنسبة للجرائم العادية فقط

الدول التي تنص قوانينها على عقوبة الإعدام بالنسبة لجرائم استثنائية فقط من قبيل الجرائم الخاضعة للقانون العسكري أو المرتكبة في ظروف استثنائية:[140]

إسرائيل، البرازيل، بيرو، بوركينا فاسو، تشيلي، زيمبابوي، السلفادور، غواتيمالا، غينيا الاستوائية.

[140] لم يسجل تنفيذ أي أحكام بالإعدام في هذه البلدان منذ أكثر من عشر سنوات.

3. الدول التي لا تطبق العقوبة في الواقع الفعلي

هي الدول التي تواصل تطبيق عقوبة الإعدام بالنسبة للجرائم العادية مثل القتل، ولكن يمكن اعتبارها في مصاف الدول التي لا تطبق العقوبة في الواقع الفعلي نظرًا لعدم إقدامها على إعدام أحد في آخر عشر سنوات، أو أكثر ويُعتقد أنه لديها سياسة أو ممارسة راسخة قوامها عدم تنفيذ عمليات الإعدام:

إريتريا، إسواتيني، بروناي دار السلام، تنزانيا، تونس، تونغا، الجزائر، جزر المالديف، روسيا،[141] سري لنكا، طاجيكستان، غانا، غرينادا، كاميرون، كوريا الجنوبية، كينيا، لاوس، ليبيريا، مالي، المغرب/الصحراء الغربية، ملاوي، موريتانيا، النيجر.

4. الدول التي ما زالت تطبق العقوبة

الدول التي ما زالت تطبق عقوبة الإعدام بالنسبة للجرائم العادية:

إثيوبيا، الأردن، أفغانستان، الإمارات العربية المتحدة، أنتيغوا وباربودا، إندونيسيا، أوغندا، إيران، باربادوس، باكستان، البحرين، بنغلاديش، بوتسوانا، بيلاروس، بيليز، تايلند، تايوان، ترينيداد وتوباغو، جامايكا، جزر البهاما، جزر القمر، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جنوب السودان، دومينيكا، سانت فنسنت والغرينادين، سانت كيتس ونيفيس، سانت لوسيا، السعودية، سنغافورة، السودان، سوريا، الصومال، الصين، العراق، عُمان، غامبيا، غيانا، فلسطين (دولة فلسطين)، فيتنام، قطر، كوبا، كوريا الشمالية، الكويت، لبنان، ليبيا، ليسوتو، ماليزيا، مصر، ميانمار، نيجيريا، الهند، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، واليمن.

[141] فرضت روسيا وقفًا على تنفيذ أحكام الإعدام في أغسطس/آب عام 1996. ومع ذلك، تم تنفيذ عمليات إعدام في الفترة بين عامي 1996 و1999 في جمهورية الشيشان.

الملحق 3: التصديق على المعاهدات الدولية

حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2025

اعتمد المجتمع الدولي أربع معاهدات دولية تنص على إلغاء عقوبة الإعدام. وإحدى هذه تشمل العالم بأسره؛ بينما تختص الثلاث الأخرى بأقاليم بعينها.

وفيما يلي توصيف موجز للمعاهدات الأربع، وقائمة بالدول الأطراف في المعاهدات، وقوائم بالدول التي وقعت على هذه المعاهدات دون أن تصدق عليها، حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2025. يمكن للدول أن تصبح أطرافًا في المعاهدات إما بالانضمام إليها أو بالتصديق عليها. ويشير التوقيع إلى مقاصد الدولة في أن تصبح طرفًا في وقت لاحق عبر التصديق. والدول ملزمة بمقتضى القانون الدولي باحترام أحكام المعاهدات التي تصبح طرفًا فيها، وبأن لا تفعل ما يمكن أن يحبط هدف وغرض المعاهدة التي وقعت عليها.

البروتوكول الاختياري الثاني الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والهادف إلى إلغاء عقوبة الإعدام

"البروتوكول الاختياري الثاني الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الهادف إلى إلغاء عقوبة الإعدام"، الذي تبنته الجمعية العامة للأمم المتحدة في 1989، عالمي النطاق. وينص على الإلغاء التام لعقوبة الإعدام، ولكنه يسمح للدول الأطراف بمواصلة تطبيق عقوبة الإعدام في وقت الحرب، إذا ما أعلنت تحفظًا بهذا الأثر في وقت مصادقتها على البروتوكول أو انضمامها إليه. ويمكن لأية دولة طرف في "العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية" أن تصبح طرفًا في البروتوكول.

الدول الأطراف: أذربيجان، الأرجنتين، أرمينيا، إسبانيا، أستراليا، إستونيا، الإكوادور، ألبانيا، ألمانيا، أندورا، أنغولا، أوروغواي، أوزبكستان، أوكرانيا، إيرلندا، آيسلندا، إيطاليا، باراغواي، البرازيل، البرتغال، بلجيكا، بلغاريا، بنما، بنين، البوسنة والهرسك، بولندا، بوليفيا، تيمور الشرقية، تشيكيا، تشيلي، تركمانستان، تركيا، توغو، الجبل الأسود، جورجيا، جيبوتي، جنوب إفريقيا، الجمهورية الدومنيكية، الدانمرك، رواندا، رومانيا، زامبيا، سان مارينو، ساوتومي وبرينسيبي، السلفادور، سلوفاكيا، سلوفينيا، السويد، سويسرا، سيشيل، شمال مقدونيا، صربيا، غابون، غامبيا، غينيا-بيساو، فلسطين (دولة فلسطين)، فرنسا، الفلبين، فنزويلا، فنلندا، قبرص، قرغيزستان، كابو فيردي، كازاخستان، كرواتيا، كندا، كوت ديفوار، كوستا ريكا، كولومبيا، لاتفيا، لوكسمبورغ، ليبيريا، ليتوانيا، ليختنشتاين، مالطا، مدغشقر، المجر، المكسيك، المملكة المتحدة، منغوليا، موزمبيق، مولدوفا، موناكو، ناميبيا، النرويج، النمسا، نيبال، نيكاراغوا، نيوزيلندا، هندوراس، هولندا، واليونان.

البروتوكول الملحق بالاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان الرامي إلى إلغاء عقوبة الإعدام

"البروتوكول الملحق بالاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان الرامي إلى إلغاء عقوبة الإعدام"، الذي اعتمدته الجمعية العامة لمنظمة الدول الأمريكية في 1990، ينص على الإلغاء التام لعقوبة الإعدام، ولكنه يسمح للدول بمواصلة تطبيق عقوبة الإعدام في وقت الحرب إذا ما أعلنت تحفظًا بهذا الأثر في وقت التصديق على البروتوكول أو الانضمام إليه. ويمكن لأية دول طرف في "الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان" أن تصبح طرفًا في البروتوكول.

الدول الأطراف: الأرجنتين، أوروغواي، الإكوادور، البرازيل، باراغواي، بنما، تشيلي، الجمهورية الدومنيكية، فنزويلا، كوستا ريكا، المكسيك، نيكاراغوا، وهندوراس (المجموع: 13).

البروتوكول رقم (6) للاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية بشأن إلغاء عقوبة الإعدام[142]

البروتوكول رقم (6) للاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية بشأن إلغاء عقوبة الإعدام"، الذي اعتمده مجلس أوروبا في 1983، ينص على إلغاء عقوبة الإعدام في وقت السلم؛ ويجيز للدول الأطراف تطبيق عقوبة الإعدام على الجرائم "في وقت الحرب أو التهديد الوشيك بالحرب". ويمكن لأية دولة طرف في الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان أن تصبح طرفًا في البروتوكول.

الدول الأطراف: أذربيجان، أرمينيا، إسبانيا، إستونيا، ألبانيا، ألمانيا، أندورا، أوكرانيا، أيرلندا، آيسلندا، إيطاليا، البرتغال، بلجيكا، بلغاريا، البوسنة والهرسك، بولندا، تركيا، تشيكيا، الجبل الأسود، جورجيا، الدانمرك، رومانيا، سان مارينو، سلوفاكيا، سلوفينيا، السويد، سويسرا، شمال مقدونيا، صربيا، فرنسا، فنلندا، قبرص، كرواتيا، لاتفيا، لوكسمبورغ، ليتوانيا، ليختنشتاين، مالطا، المجر، المملكة المتحدة، مولدوفا، موناكو، النرويج، النمسا، هولندا، واليونان (المجموع: 46).

البروتوكول رقم (13) لاتفاقية حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية بشأن إلغاء عقوبة الإعدام في جميع الظروف

"البروتوكول رقم (13) للاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية بشأن إلغاء عقوبة الإعدام في جميع الظروف"، الذي اعتمده مجلس أوروبا في 2002، ينص على إلغاء عقوبة الإعدام في جميع الظروف، بما في ذلك في زمن الحرب أو التهديد الوشيك بالحرب. ويمكن لأية دولة طرف في الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان أن تصبح طرفًا في البروتوكول.

الدول الأطراف: أرمينيا، إسبانيا، إستونيا، ألبانيا، ألمانيا، أندورا، أوكرانيا، أيرلندا، آيسلندا، إيطاليا، البرتغال، بلجيكا، بلغاريا، البوسنة والهرسك، بولندا، تشيكيا، تركيا، الجبل الأسود، جورجيا، الدانمرك، رومانيا، سان مارينو، سلوفاكيا، سلوفينيا، السويد، سويسرا، شمال مقدونيا، صربيا، فرنسا، فنلندا، قبرص، كرواتيا، لاتفيا، لوكسمبورغ، ليتوانيا، ليختنشتاين، مالطا، المجر، المملكة المتحدة، مولدوفا، موناكو، النرويج، النمسا، هولندا، واليونان (المجموع: 45).

دول وقعت ولم تصدِّق: أذربيجان (المجموع: 1).

[142] في 16 سبتمبر/أيلول 2022، لم تعد روسيا من الدول الموقعة على المعاهدة.

الملحق 4: نتائج التصويت على قرار مجلس حقوق الإنسان رقم 60/17

المُتخذ في 7 أكتوبر/تشرين الأول 2025

في 7 أكتوبر/تشرين الأول 2025، اعتمد مجلس حقوق الإنسان القرار رقم 17/60 خلال دورته الستين، بتصويت مسجل خلال اجتماعه الثالث والأربعين على النحو التالي:[143]

الأصوات المؤيدة - إسبانيا، ألبانيا، ألمانيا، آيسلندا، البرازيل، بلجيكا، بلغاريا، بنين، بوروندي، بوليفيا، تشيكيا، تشيلي، جزر المارشال، جمهورية الدومينيكان، جنوب إفريقيا، جورجيا، رومانيا، سويسرا، غامبيا، غانا، فرنسا، قبرص، قيرغيزستان، كوت ديفوار، كوريا الجنوبية، كوستاريكا، كولومبيا، المغرب، مقدونيا الشمالية، المكسيك، وهولندا (المجموع: 31).

الأصوات المعارضة - إثيوبيا، جزر الملديف، السودان، الصين، قطر، الكويت، واليابان (المجموع: 7).

الممتنعون عن التصويت - إندونيسيا، بنغلاديش، تايلاند، الجزائر، جمهورية الكونغو الديمقراطية، فيتنام، كينيا، وملاوي (المجموع: 8).

[143] مجلس حقوق الإنسان، القرار رقم 60/17 بشأن مسألة عقوبة الإعدام، المعتمد في 7 أكتوبر/تشرين الأول 2025، وثيقة الأمم المتحدة رقم A/HRC/60/17، https://docs.un.org/ar/A/HRC/RES/60/17

منظمة العفو الدولية حركة عالمية لحقوق الإنسان. عندما يقع ظلم على أي إنسان فإن الأمر يهمنا جميعًا.

اتصلوا بنا

info@amnesty.org

mena@amnesty.org

+44 (0)20 7413 5500

انضموا إلى المحادثة

www.facebook.com/AmnestyArabic

@AmnestyAR

أحكام وعمليات الإعدام في 2025

سجلت منظمة العفو الدولية، خلال رصدها لاستخدام عقوبة الإعدام حول العالم، ارتفاع عدد عمليات الإعدام المُنفَّذة خلال 2025 بنسبة 78% لتصل إلى 2,707 عملية، مقارنةً بـ1,518 عملية في 2024. ولا يشمل هذا الرقم آلاف الإعدامات التي تعتقد منظمة العفو الدولية أنه استمرّ تنفيذها في الصين. وكان إجمالي عدد البلدان المنفّذة لعمليات الإعدام 17 بلدًا، وهو ما يتماشى مع الاتجاهات المنخفضة تاريخيًا المسجلة منذ عام 2018.

إن الارتفاع في عدد عمليات الاعدام المسجلة كان مرتبطًا بشكل أساسي بزيادة حادة في عمليات الاعدام في إيران، حيث بلغ إجمالي عمليات الإعدام 2,159، أي أكثر من ضعف الرقم المسجل عام 2024 والذي بلغ 972 على الأقل. وكان هذا أعلى رقم تُسجّله إيران منذ عام 1981. وتجاوزت السلطات في المملكة العربية السعودية الرقم القياسي المسجّل في عام 2024، حيث نفَّذت ما لا يقل عن 356 عملية إعدام، ضمن استمرار الاستخدام المكثف لعقوبة الإعدام في قضايا المخدرات.

وشهدت أيضًا سنغافورة والكويت ومصر والولايات المتحدة خلال العام ارتفاعًا في عمليات الإعدام المُنفَّذة، مقارنةً بعام 2024، بينما شهد الصومال والعراق تراجعًا كبيرًا في عدد العمليات المُسجَّلة. واستمرت الصين وفيتنام وكوريا الشمالية، من بين دول أخرى، في التكتُّم على البيانات وانتهاج ممارسات تقييدية أخرى، ما واصل عرقلة أي جهود لإجراء تقييمات دقيقة لاستخدام عقوبة الإعدام.

وسجّلت منظمة العفو الدولية أن ما يقرب من نصف جميع عمليات الإعدام المعروفة (1,257 عملية) كانت بسبب جرائم تتعلق بالمخدرات التي لا تصل إلى حد "الجرائم الأشد خطورة"، التي يجب أن يقتصر استخدام عقوبة الإعدام عليها بموجب القوانين والمعايير الدولية. وعُرف أن خمسة بلدان – إيران والسعودية وسنغافورة والصين والكويت – قد نفذت عمليات إعدام على خلفية جرائم متعلقة بالمخدرات في 2025، لكن لم تتمكن منظمة العفو الدولية من التأكد بشكل مستقل من إجمالي عدد عمليات الإعدام في الصين، ولا ما إذا كانت مثل هذه الإعدامات قد نفّذت في فيتنام.

ومع ذلك، وثّقت بعض التطورات البارزة، فقد ألغت غامبيا عقوبة الإعدام عن جريمة القتل وجرائم أخرى، بينما ألغت فيتنام هذه العقوبة عن جريمة نقل المخدرات وسبع جرائم أخرى. ومنحت حاكمة ولاية ألاباما بالولايات المتحدة، كاي آيفي، الرأفة لأول مرة لشخص من أصحاب البشرة السوداء، كان محكومًا عليه بالإعدام، وكانت المرة الثانية التي يُمنَح فيها أي شخص الرأفة في الولاية منذ إعادة تطبيق عقوبة الإعدام في عام 1976. وقدمت السلطات في لبنان ونيجيريا مشاريع قوانين لإلغاء عقوبة الإعدام، في حين أعلنت المحكمة الدستورية في قيرغيزستان أن محاولات إعادة تطبيق عقوبة الإعدام في البلاد غير دستورية.

وتُعارِض منظمة العفو الدولية عقوبة الإعدام في جميع الحالات من دون استثناء.

رقم الوثيقة: ACT 50/0778/2026
مايو/أيار 2026
ARABIC
amnesty.org

منظمة العفو الدولية